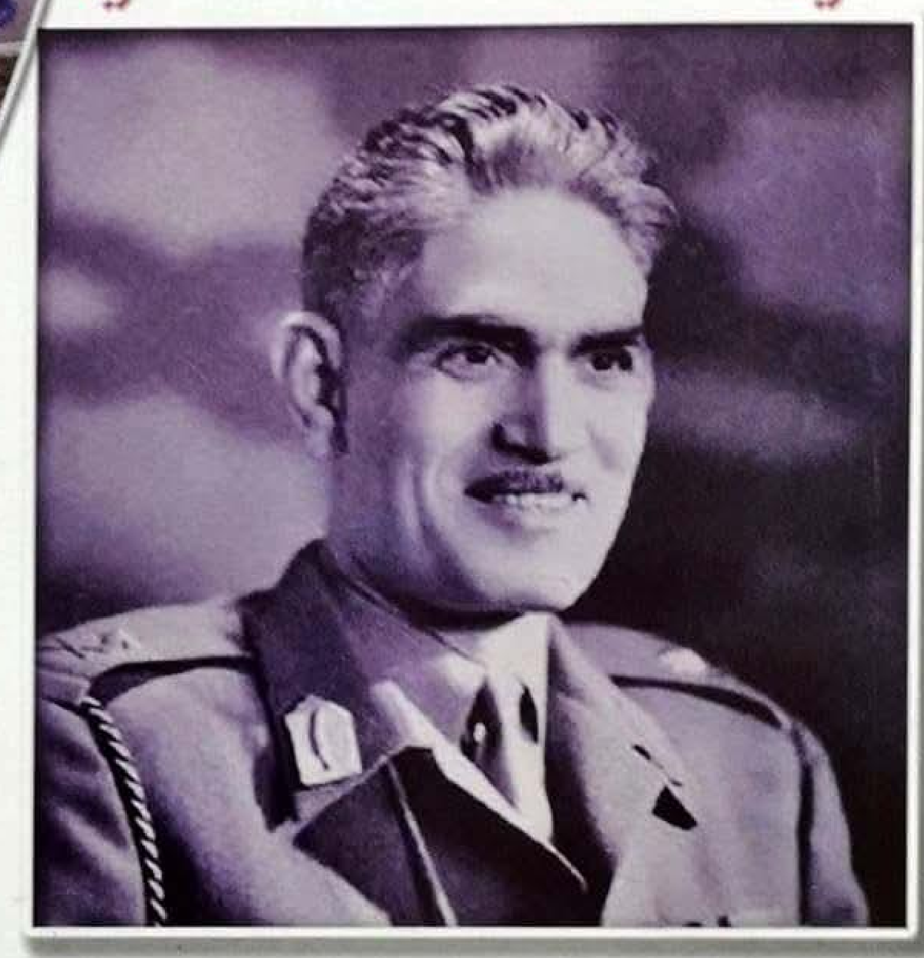


دراسات
3

تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي



د. عبد الله شاتي عبهول



تجربة عبد الكريم قاسم

في التخطيط الاقتصادي

١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣



تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي

١٤ تموز ١٩٥٨–٨ شباط ١٩٦٣

دراسة في التاريخ الاقتصادي

الدكتور عبد الله شاتي عبهول

الطبعة الاولى بغداد ٢٠١٢

من إصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ٢٠١٣

الإهــداء

الى.. رائد الموضوعية في زمن غيابها عن عدد كثير من الباحثين.

إلى.. موئل طلبة العلم والمؤرخين والسائرين في طريق الحقيقة البعيـدة عـن التغيير والتزييف.

إلى.. من يوجه طلبة الدراسات العليا نحو المنهج العلمي الصحيح دون منـة أو كلل أو تمييز.

إلى .. الذي من صفاته انه صادق اللهجة والفكر في وقت عز فيه ان نحـصل على قبس من ذلك.

إلى .. المؤرخ الجليل الدكتور كمال مظهر احمد .

المقدمة(*)

ليس بوسع احد ان ينكر ما للاقتصاد،وكل ما يتعلق به وبافرازاته، من تاثير فاعل في المجتمع وبالتالي في تحديد ابعاد الحدث التاريخي، بل حتى خلقه في حالات غير قليلة، مما يفرض علاقة جدليه غير ارادية ثابته بينهما. تكمن في هذا تحديدا اهمية دراسة موضوعات السياسة الاقتصادية لاي نظام كان.

ينطبق هذا القول بحذافيره على اول نظام جمهوري ظهر في العراق، يحتاج كل ما يتعلق بهيكله الاقتصادي الى دراسة تاريخية متمعنة قد تكون رائدة في ميدانها لان اقلام الباحثين قلما تصدت حتى الان لمعالجة ظواهر ذلك الهيكل واسراره الخفية. من هنا كان اختيارنا "تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٤تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣" موضوعا لهذا الكتاب.

تعد سياسة التخطيط الاقتصادي في غضون السنوات الاربع والنصف الاولى من عمر النظام الجمهوري في العراق تجربة قائمة بذاتها لها خصوصياتها ودروسها المفيدة، لم تتقطع عن جذورها التي تمثلت في سياسة مجلس الاعمار (١٩٥٠-١٩٥٨).

شجع الكشف عن وثائق ما يعرف عادة بعهد عبد الكريم قاسم على اختيار الموضوع كثيرا، خصوصا محاضر جلسات مجلس التخطيط الاقتصادي، وقرارات مجلس الوزراء، وملفات مجلس السيادة.

يتكون الكتاب من هذه المقدمة، ومن التمهيد واربعة فصول وخاتمة مركزة. تناول التمهيد موضوع تجربة مجلس الاعمار ١٩٥٠-١٩٥٨ بصورة مكثفة جدا، وقد

(*) هذا الكتاب في الاصل اطروحة دكتوراه قدمت الى كلية الاداب ـ جامعة بغداد سنة ١٩٩٥ وكانت باشراف العلم الكبير والاستاذ الجليل الدكتور كمال مظهر احمد، وكانت لجنة المناقشة برئاسة العلامة الفاضل هاشم صالح التكريتي .

رايناه مدخلا تاريخيا ضرورة في صلب الموضوع، يساعد على فهم افضل لطبيعة تطور السياسة الاقتصادية اللاحقة للدولة.

يعالج الفصل الاول من الكتاب موضوع ثورة ١٤ تموز من حيث الاسباب والمنطلق الفكري الاساس بالنسبة لموضوعات اقتصادية مهمة مثل النفط ، والاعمار، والاصلاح الزراعي، والكتلة الاسترلينية. وتصدى الفصل الثاني لدراسة سياسة مجلس الاعمار في العام الاول من عمر الثورة، من ذلك موقفه من الشركات الغربيةالاستشارية والمقاولة، وسياسته في حقول الاسكان، والصناعة، والري، والطرق والموصلات والمباني العامة. وعالج الفصل في اطار مبحث خاص اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي، موضحا اسباب عقدها، وطبيعتها، والمشاريع التي تضمنتها، فضلا عن موقف الراي العام العراقي منها.

وعالج الفصل الثالث بشيء من التفصيل موضوع الغاء مجلس الاعمار واستحداث مجلس التخطيط الاقتصادي، وتعيين اعضاء المجلس الاول وما جرى على تركيبته من تغيير مستمر. كما عالج ايضا الخطة الاقتصادية المؤقتة ١٩٥٩ - ١٩٦٢ باعتبارها اول خطة اقتصادية للعهد الجمهوري، وقد اقتضى ذلك دراسة كيفية وضعها واقرارها، وتحديد اهم مشاريعها في الحقول الاقتصادية كافة، وما نفذ منها، وحاولنا تحديد موقف الراي العام العراقي من الخطة تلك.

كرس الفصل الرابع والاخير من الكتاب لموضوع الخطة الاقتصادية التفصيلية ١٩٦١-١٩٦٥، والظروف والاسباب التي وقفت وراء اعدادها، ومشاريعها المختلفة، وما وجد طريقه منها للتنفيذ. كما اشتمل هذا الفصل على مبحث خاص بتنفيذ اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي.

وفي ضوء ضوابط منهج الدراسة لخصنا اهم إستنتاجاتنا ضمن خاتمة الكتاب، على الرغم من اننا حاولنا، قدر الامكان الاخذ بهذا التحليل والاستنتاج في عرض وقائع الموضوع وتطوراته حيثما تطلب الامر ذلك في فصول الكتاب ومباحثه.

اعتمد الكتاب على مصادر الموضوع الاساسية، تاتي في مقدمتها ملفات دار الكتب والوثائق التي تضم بين دفتيها محاضر جلسات مجلس الاعمار، ومحاضر جلسات مجلس التخطيط الاقتصادي، وقد حالفنا الحظ في ان نكون اول باحث تسنى له الاطلاع على محتويات الثانية منهما. ومما يضفي بعدا خاصا على المحاضر هذه وتلك انها تقتصر في محتوياتها على قرارات المجلسين حسب، بل جاءت حافلة ايضا بمعلومات تفصيلية عن القضايا المعروضة عليهما، فضلا عن اسماء الشركات الاجنبية التي دونت فيها بالعربية، او بالاشارة اليها وبالاحرف الاولى من اسمائها بالانكليزية في احيان قليلة. وملفات مجلس السيادة اهميتها كونها وثائق امدت الكتاب باصول بعض القضايا المطلوبة التي درسها مجلس الوزراء في عهد عبد الكريم قاسم، التي كشف عنها في نهاية العام ١٩٩٣، بمعلومات مفيدة.

كان نصيب الوثائق البريطانية غير المنشورة لاعداد هذا الكتاب محدودا لاسباب خارجة عن ارادتنا، فان المتوفر منها يخص التطورات السياسية في عراق ما بعد الثورة اساسا، وفي هذا السياق زودت بعض تلك الوثائق الفصلين الاول والثاني من الكتاب بمعلومات مفيدة .

تحتل الوثائق المنشورة مكانة متميزة بين مصادر الكتاب، خصوصا وثائق وزارة التخطيط فان "المذكرة التفسيرية لقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية" (٧١صفحة) التي اعدت تحت اشراف مباشر من شخص وزير التخطيط طلعت الشيباني تنطوي على معلومات تفصيلية في غاية الاهمية عن كل ما يتعلق بالخطة المذكورة من حيث الاعداد،

وتحديد الاهداف، ووصف طبيعة المشاريع التي تضمنتها، وهذه الامور انعكست بوضوح في ثنايا الفصل الرابع من الكتاب بصورة خاصة.

وعلى الغرار نفسه تحتل وثائق ثورة الرابع عشر من تموز المنشورة، وكذلك نشرات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية، فضلا عن جريدة الدولة الرسمية "الوقائع العراقية" مكانة متميزة بين مصادر الكتاب.

وفي مجال الكتب والدراسات علينا ان ننوه بصورة خاصة الى كتابات الدكتور محمد سلمان حسن القيمة، خصوصا كتابه" "دراسات في الاقتصاد العراقي" الذي زود الفصلين الاول والثاني من الكتاب بمعلومات مهمة. ويحتل كتاب ابراهيم كبة "هذا هو طريق ١٤ تموز" مكانة مماثلة للعديد من مباحث الفصل الثاني وكما هو معروف كان للمؤلفين المذكورين دورهما في تحديد النهج الاقتصادي للنظام الجمهوري، ولا سيما في المراحل المبكرة من ذلك العهد .

يتسم كتابا "العراق الجمهوري" للدكتور مجيد خدوري و"العراق" لحنا بطاط بالشمول والموضوعية والتحليل الدقيق، لذا كان لابد ان يكون لهما موقعهما المتميز بين مصادر الكتاب. كما استفدنا الى حد واضح من المعلومات المفيدة، والمتنوعة التي وردت في مؤلفات الاستاذ خليل ابراهيم حسين والدكتور جواد هاشم وغيرهما من الباحثين.

اما المؤلفات الاجنبية فان كتاب اديث وبينروس عن العلاقات الدولية للعراق وتطوره القومي[1] يعد من اكثر المؤلفات الغربية التي زودت الكتاب بمعلومات واراء قيمة كانت حصيلة مراقبة مؤلفي الكتاب للاحداث العراقية عن كثب، فقد عملا على

(1) Edith and E.f . pento se, Iraq: international relations and national development, London, 1970.

مدى سنوات عدة في العراق. يضاهي ذلك بالنسبة لموضوعنا بحث رودني ولسن[٢] الذي جاء فريدا في معالجته لجوانب محددة من التخطيط الاقتصادي في العراق.

بحكم متابعتها اليومية لسياسة الدولة الاقتصادية، ووضع الناس المعاشي عموما تدخل المادة الصحفية عادة ضمن المصادر الضرورية للدراسات التي تحاول معالجة ظواهر الحياة الاقتصادية على جميع الصعد، فكان اعتمادنا على تلك المادة واضحا، خصوصا على ما نشرته صحافة الاحزاب بصدد سياسة التخطيط الاقتصادي في عهد عبد الكريم قاسم.

زودتنا المقابلات الشخصية بمعلومات مهمة اغنت العديد من جوانب الرسالة، خصوصا ان معظم الذين التقيناهم كانوا على اتصال مباشر بتطورات الاحداث في مرحلة بحثنا، وكان العديد منهم في مجلس الاعمار والتخطيط في اوقات مختلفة من تلك المرحلة. ومما يؤسفنا حقا في هذا المجال ان الحظ لم يحالفنا في مقابلة ابراهيم كبة على الرغم من محاولاتنا الحثيثة من اجل اللقاء به، فهل الرفض هنا هو تهرب من الاعتراف بالخطأ، ربما..

في الختام اقدم جزيل شكري وامتناني للسادة الافاضل الذين حظيت بشرف مقابلتهم.

ولا يسعني، بعد ان انجزت كتابي، سوى ان ازجي الشكر الجزيل لاستاذي المشرف الدكتور كمال مظهر احمد وأرى كلماتي تعجز عن الاحاطه بفضله والتعبير عن احساسي بالامتنان تجاهه، فقد قدم لي ما يفوق كل طموحي واحلامي من رعاية وتوجيه وتسديد لخطواتي واقامة عثراتي وتذليل الصعوبات التي جابهتني، فله الشكر العميق، جزاه الله خيرا على ما فعل وحفظه لنا وللعلم والمنهج التاريخي الدقيق ذخرا

(2) Rodony wilson, western, soviet and Egyptian influences on Iraq's Developmen, planning,in: tim niblack (ed.), iraq: the contemporory, London, 1962 .

ومالا.كما اسجل شكري واعتزازي واخلاصي للاستاذين الفاضلين الدكتور هاشم صالح التكريتي والدكتور صالح العابد، اللذين افاضا علي وافر علمهما واخلاقهما وكرمهما، وشكرا موصولا الى كل اساتذة القسم.

ويبقى فضل الاخوين حسن عبد الوهاب محمود وفريق عباس احمد دينا في عنقي ما حييت، فقد ذللت مساعداتهما لي الكثير من الصعاب فلهما مني عظيم التقدير ووافر الامتنان.

وشكر يسيل على صفحات الثناء مسكه لكل موظفات وموظفي دار الكتب والوثائق على مساعدتهم لي التي فاقت الوصف.

ومن اهلي فاخص بالذكر والدي العزيزين امد الله في عمرهما وكتب لهما الصحة والعافية، واخواني وفي المقدمة ابو حيدر وابو رضا.

اما زوجتي الغالية واولادي الاعزاء، عباد، علي، اكثم، ريام، فلهم مني الشكر والتقدير لصبرهم وتحملهم معي منغصات البحث وهي كثيرة.

اما الذين لم استطع ان اذكرهم فارجو منهم المغفرة وادعو لهم بالنجاح والتوفيق.

المؤلف

الفصل الاول

ثورة ١٤ تموز ومدخل الى المنطلقات الاقتصادية في العهد الجمهوري

((مجلس الاعمار)) اهم تجربة عملية للتخطيط الاقتصادي في العهد الملكي.

تأسيس مجلس الاعمار

فشلت جميع الوزارات التي تتابعت على حكم العراق لغاية العام ١٩٥٠ في تبني سياسة اقتصادية واضحة المعالم من شأنها تطوير البلد، الامر الذي تجسد بصورة خاصة في ما عرف بميزانيات الاعمال العمرانية الرئيسية، التي لم تؤد، على الرغم من كثرتها وطول المدة التي احتوتها،الى احداث تغيير ملموس في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلد. تكمن الاسباب الاساسية لفشل ميزانيات الاعمال العمرانية الرئيسية فيما كان يجري عليها من تغيير وتعديل نتجا عن عدم الاستقرار في الحكم، والتغيير المستمر في الوزارات، فضلا عن المستوى المتدني للادراك الاقتصادي للذين تولوا المسؤولية في البلاد، والقصور المتعمد من جانب مساعديهم البريطانيين. لذا غدا تبني سياسة عمرانية جدية تعتمد التخطيط اسلوبا لتحقيق التنمية، من خلال إيجاد مجلس خاص للاعمار، امرا لابد منه، لا سيما بعد ان الحت عليه المعارضة من خلال صحافتها، وبرامجها الحزبية، ساعدت عوامل خارجية محددة على بلورة فكرة تاسيس مجلس مستقل للاعمار، ياتي في مقدمتها اقتناع البريطانيين بضرورة اجراء اصلاحات داخلية محدودة في العراق حفاظا على النظام، خاصة بعد تجربة وثبة كانون ١٩٤٨، وظهور الولايات المتحدة الامريكية قوة اكثر فعالية وتاثيرا من السابق فوق مسرح الاحداث في الشرق الاوسط، والتي اخذت من العامل الاقتصادي اداة اساسية للتغلغل في العراق

الملكي. كما اسهم الشرط الذي الزم"البنك الدولي للاعمار والتطوير" الحكومة العراقية به بصدد تأسيس مجلس خاص للاشراف على صرف القرض الذي طلبته منه لتنفيذ مشروع الثرثار في انضاج فكرة تاسيس مجلس الاعمار[1].

استمرت المراسلات والمفاوضات بين العراق والبنك الدولي على مدى اكثر من سنتين حول القرض المالي، والمجلس الذي سيؤسس للاشراف على انفاقه الى ان تم اعداد القانون الخاص بالمجلس في عهد وزارة توفيق السويدي الثالثة التي تالفت في الخامس من شباط ١٩٥٠. فقد اعد وزير ماليتها عبد الكريم الازري، الذي يعد واحدا من ابرز الداعين الى اتخاذ التخطيط أداة لتنفيذ المشاريع الاعمارية، لائحة قانونية جديدة لتاسيس المجلس تختلف بعض الاختلاف عن تلك التي اقترحها البنك الدولي[2]. واقرها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٤ آذار ١٩٥٠ [3]. وبعد موافقة مجلس الامة[4]عليها اصبحت قانونا تحت رقم ٢٣لسنة ١٩٥٠[5].

---

[1] للتفصيل عن ذلك ينظر: مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ببيروت، ١٩٧٤، ص١٤- ٢٦، عبد الله شاتي عبهول، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص٤٢-٤٩. wilson,op. cit .p.220.

[2] عبد الكريم الازري، مجلس الاعمار، اعماله ومشروعاته،-"الابحاث"(مجلة)،بيروت، السنة الثامنة،الجزء الاول، ١٩٥٥، آذار ١٩٥٥،ص٣١؛ عبد الكريم الازري،ذكريات في تاريخ العراق، بيروت، ١٩٨٢،ص٣١٤-٣١٥.

[3] دار الكتب والوثائق (في الهوامش القادمة:د.ك.و.)، الوحدة الوثائقية: مجلس الوزراء، رقم الملف٢/ج، تسلسل الملف ٥٤٩٩، الوثيقة رقم ٢٨، ص٥٦.

[4] وافق مجلس النواب عليها في جلسته الثامنة عشرة التي انعقدت بتاريخ ٦ نيسان ١٩٥٠ (للمزيد من المعلومات تنظر:"محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي سنة١٩٤٩، بغداد، ١٩٤٩، ص ٢٦٢-٢٦٨. واقرها مجلس الاعيان دون مناقشة تنظر:"محاضر جلسات مجلس الاعيان"، الاجتماع العادي الثالث والعشرين لسنة١٩٤٩، بغداد، ١٩٥٠،ص١٠٤-١٠٦).

[5] الوقائع العراقية"(جريدة)، بغداد، العدد، ٢٨٣٦، ٢٧ آيار ١٩٥٠.

نص القانون على تاليف المجلس برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية، وستة اعضاء اجرائيين "متفرغين" يعينون بقرار مجلس الوزراء، يكون احدهم مختصا بشؤون الري والثاني بالشؤون المالية والاقتصادية، وترك تعيين اختصاص العضو الثالث لمجلس الوزراء [٦]. الزم القانون المجلس بان يقوم باعداد منهاج عام للمشاريع التي يجب القيام بها، وان ينهض بالتحري عن ثروات العراق وموارده، في حين نصت المادة الرابعة من القانون على تخصيص كل عوائد النفط التي تقبضها الحكومة للمجلس[٧].

جعل القانون مجلس الاعمار مجلسا تصميميا من جهة واجرائيا من جهة اخرى، اي اناط به وضع المنهاج او التصميم العمراني وتنفيذه في عين الوقت كانت الصفة الاجرائيةلمجلس الاعمار هي الهدف من تاسيسه، وبدونها لما اتسم المجلس بالاهمية الاستثنائية التي اتسم بها. جعل القانون المجلس، فضلا عن ذلك هيئة فوق الوزارات، متصلة مباشرة برئيس الوزراء [٨].

كان تاسيس مجلس الاعمار خطوة مطلوبة الى امام من اجل ضمان استمرار سياسة الدولة الاعمارية بغض النظر عن تغيير الحكومات، خصوصا ان مواد قانونه منحته الحصانة الكافية من التاثر بالظروف السياسية، لذلك كان اكثر اعضائه من الاعضاء الاجرائيين فيما كان وجود رئيس الوزراء ووزير المالية عضوين فيه من اجل ادامة العلاقة بين المجلس والحكومة القائمة[٩].

---

[٦] عبد الكريم الازري ، مجلس الاعمار، اعماله ومشروعاته، ص ٣٢-٣٣.

[٧] خفضت التخصيصات الى ٧٠٪ من عوائد النفط في تعديل للقانون صدر سنة ١٩٥١.

[٨] "الوقائع العراقية العدد٢٨٣٦ ،٢٧ ايار، ١٩٥٠، عبد الكريم الازري، مجلس الاعمار، اعماله ومشروعاته،ص ٣٢-٣٤، عبد الله شاتي عبهول، المصدر السابق،ص ٥٧-٦١، خليل كنه، العراق امسه وغده، بيروت، ١٩٦٦،ص٢٣٥، عبد الرحمن الجليلي، الاعمار في العراق،بيروت، ١٩٦٨،ص ٤٥- ٤٦.

[٩] مؤيد ابراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، بغداد، ١٩٩٢،ص١٨٥،اللورد سولتر، اعمار العراق،خطة العمل، بغداد، ١٩٥٦، ص ١١١؛

.Edith and penrose,op cit., 283

من هنا فان تاسيس مجلس الاعمار يعد نقطة تحول اساسية في حياة العراق العامة، وبداية سياسة انشائية استهدفت النهوض به، ومنطلقا نوعيا جديدا في السياسة الاقتصادية لا في العراق، حسب بل في الوطن العربي ايضا، فلاول مرة تخصص مائة بالمائة من اهم مورد من موارد دولة عربية وهو مورد النفط، لاغراض التعمير والانشاء والتنمية،ويصبح التعمير والتنمية والقضاء على التخلف من المهمات الاساسية للحكومة في بلد عربي متخلف[١٠].

قوبل تاسيس مجلس الاعمار بتاييد جميع القوى التي كان يهمها تطور العراق في اطار النظام الملكي القائم، ذلك لانها وجدت فيه ضمانا لتبني سياسة اعمارية متواصلة تعتمد الكفاءة، وترنو الى انفاق موارد العراق على الوجه الاكمل[١١].اثناء مناقشة لائحة قانون تاسيس مجلس الاعمار اعرب النائب علي كمال عن امله في ان يؤدي تاسيس المجلس الى تحقيق تقدم سريع في اعمار العراق بفضل تبني سياسة اعمارية ثابتة طالما كانت تتوق اليها البلاد، فان الارتجال، كما اكد، كان من اهم اسباب تعثر الاعمال العمرانية [١٢].

لكن احساس الوزارات العراقية المتعاقبة ان قانون مجلس الاعمار منحها صلاحيات محدودة دفع الوزارة المدفعية السابعة[١٣].الى اجراء بعض التعديل على القانون

---

(١٠) عبد الكريم الازري، ذكريات في تاريخ العراق، ص ٣١٦،عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،الطبعة السابعة، الجزء الثامن، بغداد،١٩٨٨،ص ١٨٣،جواد هاشم واخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق،١٩٥٠-١٩٧٠،الجزء الاول،بلا، ص٤١-٤٨.

(١١) تنظر:"محاضر جلسات مجلس النواب" الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩،ص ٢٦٢- ٢٦٨، عبد الكريم الازري، ذكريات في تاريخ العراق، ص٣١٧؛

Edith and penrose, op, cit, 283.

(١٢) "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، ص٢٦٢ .

(١٣) الفت في ٧ ايار١٩٥٣وسقطت في ١٧ ايلول ١٩٥٣.

السابق بتشريعها لائحة جديدة في صيف ١٩٥٣[١٤] اوجدت بموجبها منصب وزير الاعمار، وهذا ماجعل تنفيذ منهاجه امرا منوطا بوزير سياسي متبدل[١٥]كما قسم القانون الجديد المشاريع المقرر تنفيذها على قسمين، المشاريع الكبرى التي يدرسها المجلس وينفذها، والمشاريع الصغرى التي اناط امر تنفيذها بالوزارات [١٦]

تعيين اعضاء مجلس الاعمار:

جرت مشاورات واتصالات عديدة بعد تشريع قانون المجلس بين اوساط الهيئة الحاكمة في العراق آنذاك حول تعيين اعضاء مجلس الاعمار، وقد اختلفت وجهات النظر حول الموضوع، فبعضها كان يفضل تعيين اعضاء يحملون مؤهلات عالية، وبعض آخر كان يؤكد ضرورة توفر الوزن السياسي المرموق في المراد تعيينهم اعضاء في المجلس[١٧]. تحول هذا الاختلاف في نهاية الأمر الى احد الاسباب الاساسية لسقوط الوزارة السويدية الثالثة في ١٥ ايلول ١٩٥٠، فجاءت بعدها وزارة نوري السعيدالحادية عشرة[١٨]التي قامت بتعيين اعضاء اول مجلس اعمار، وذلك في جلساتها المنعقدة يوم ٩ تشرين الاول. تكون اعضاء المجلس من ارشد العمري نائبا للرئيس، وعلي ممتاز الدفتري، وجلال

---

[١٤] القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣، للتفصيل تنظر:"الوقائع العراقية"، العدد ٣٢٨٠، ١٣تموز ١٩٥٣.

[١٥] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، بغداد، ١٩٥٣، ص٦٩٠-٦٩١؛ عبد الكريم الازري، مجلس الاعمار، اعماله ومشروعاته، ص٣٥، اللورد سولتر، المصدر السابق، ص١١١، عبد الرحمن الجليلي، المصدر السابق، ص ٢١٥- ٢٣٦.

[١٦] "الوقائع العراقية"، العدد ٣٢٨٠، ١٣ تموز، عبد الكريم الازري، مجلس الاعمار، اعماله ومشروعاته، ٣٧-٣٨.

[١٧] للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الكريم الازري، ذكريات في تاريخ العراق، ص٣١٧ ـ ٣١٨، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٨٣ ـ ١٨٥.

[١٨] استمرت بالحكم حتى ١٠ تموز ١٩٥٢.

بابان، وعبد الامير الازري اعضاء فيه[19] ولحين سقوط النظام الملكي في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ جرى اكثر من مرة تغيير اعضاء المجلس الاجرائيين، ففي الثلاثين من ايلول سنة ١٩٥٣ حل طه الهاشمي محل ارشد العمري نائبا لرئيس المجلس، كما تناوب ستة اعضاء عراقيين اخرين في عضوية المجلس هم كل من نوري القاضي وعبد الجبار الجلبي وعبد المجيد علاوي والدكتور عبد الرحمن الجليلي وصادق كمونه وعبد الغني الدلي. اما عضوا المجلس غير الاجرائيين فانهما كانا يتغيران مع كل تشكيلة وزارية جديدة، اي بواقع ثلاث عشرة وزارة تالفت في غضون المدة المتبقية من العهد الملكي[20].

سعت الحكومة البريطانية التي كانت تتمتع بنفوذ واضح في العراق، الى تعيين احد رعاياها عضوا في مجلس الاعمار [21]، ليضمن لها مصالحها، ويوفر لها مركزا للتاثير الذي تريده من داخل المجلس. عين، فعلا، عضو بريطاني في المجلس منذ تاسيسه هو السيرجي. دبليو. ادنكتن ميللر.ولم يكن بوسع الحكومة العراقية ان تهمل الوجود الامريكي، لكن اختيار من يمثله في المجلس جاء بصيغة اقل شانا من صيغة اختيار نظيره البريطاني، فقد ورد بصدده في قرار مجلس الوزراء بانه سوف يعين "عضو امريكي اخصائي في امور الري...بقرار" وهذا كان لا يتوافق مع وزن الامريكان الحقيقي عموما، وموقعهم في البنك الدولي خصوصا[22].

---

[19] د.ك. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملف ج /٢ ، تسلسل الملف ٥٥١٨، الوثيقة رقم ٢٦، ص٥٣٧

[20] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، الملفات ١-١٤، قرارت مجلس الاعمار للسنوات ١٩٥٠-١٩٥٨.

[21] اورد عبد الكرم الازري معلومات مفيدة ومعبرة عن المساعي والضغوط البريطانية: عبد الكريم الازري، ذكريات في تاريخ العراق، ص ٣١٧- ٣٢٠.

[22] عبد الله شاتي عبهول، المصدر السابق، ٧٠ ـ ٧١.

مناهج مجلس الاعمار:

طلبت وزارة توفيق السويدي الثالثة، بعد ان استكملت كل جوانب تاسيس مجلس الاعمار القانونية، من البنك الدولي للاعمار ارسال هيئة من الخبراء للقيام بدراسة عامة لامكانيات وموارد العراق الطبيعية والاقتصادية، ولتقديم مقترحات تساعد الحكومة العراقية على وضع منهاج طويل للتطوير في ضوء امكانات العراق الانتاجية. كانت وزارة السويدي تنوي، وفق ما يؤكده وزير ماليتها، دعوة عدد من الخبراء البارزين في مختلف الميادين، ليضعوا، بالتعاون مع اعضاء مجلس الاعمار، المنهاج العام للمشاريع التي يحتاج اليها القطر، غير ان الذي حدث كان خلاف ذلك تماما[٢٣] ، فقد ارتجلت وزارة نوري السعيد الحادية عشرة منهاجا عاما للسنوات ١٩٥١- ١٩٥٥ حتى قبل وصول هيئة الخبراء التي اوفدها البنك الدولي، اذا كان نوري السعيد يرغب في ان تسرع حكومته الى تقديم منهاج اعماري لتظهر للشعب بذلك ارادتها وتصميمها على العمل الانشائي[٢٤]. كان المنهاج يفتقر الى تحديد للاهداف التنموية بدقة، كما تحكمت توقعات العوائد النفطية في ما تم ادراجه فيه[٢٥].

يمكن الوقوف على حالة الارتباك هذه من خلال وثائق مجلس الاعمار نفسه، فخلال الجلسات الست الاولى للمجلس الذي باشر اعماله في الثلاثين من تشرين الثاني سنة ١٩٥٠ لم يجر البحث اصلا في موضوع المنهاج الذي اثير في جلسة المجلس السابعة المنعقدة بتاريخ السابع والعشرين من اذار سنة ١٩٥١ حين تم توزيع تخمينات عوائد النفط على خمس سنوات قادمة، وبعد ذلك قسم المجلس عوائد كل سنة على حقول

[٢٣] عبد الكريم الازري، مجلس الاعمار ، اعماله ومشروعاته، ص ٣٩.

[٢٤] المصدر نفسه، ص٣٩-٤٠.

[25] Wilson, op, cit., p, 223.

الاعمار الرئيسية وهي الدراسات والري والطرق والجسور والمباني، واحياء الاراضي، واطلق على ذلك المنهاج العام للسنوات ١٩٥١-١٩٥٥[٢٦].

احتاج نوري السعيد الى مداخلة شخصية لاقناع مجلس النواب للموافقة على المنهاج بعد ان اخفق وزير ماليته عبد الوهاب مرجان في ذلك، مع العلم ان نوري السعيد تعهد للنواب بان لايكون المنهاج نهائيا، اي غير قابل للتعديل والتغيير[٢٧]. وفعلا اخذ المجلس يعيد النظر بمنهاجه وبشكل مستمر، وذلك بسبب الزيادات التي كانت تطرأ على العوائد النفطية التي كانت بمثابة الأساس الذي بني عليه ذلك المنهاج. اقتضى ذلك ايضا تقارير الخبراء الاجانب الذين استدعوا لدراسة ظروف العراق وامكاناته وحاجاته التنموية، ففي ضوئها، مثلا، اعيد النظر في المنهاج الاول للمجلس، كما اعيد النظر في منهاجه الثالث للسنوات ١٩٥٥- ١٩٥٩ في ضوء تقرير اللورد سولتر[٢٨] الذي قدمه الى مجلس الأعمار سنة ١٩٥٥[٢٩]

---

[٢٦] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١، محضر جلسة مجلس الاعمار السابعة المنعقدة بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٥١، القرار رقم ٥.

[٢٧] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، بغداد، ١٩٥٢، ص٨٩٠-٩٨٧، ٩٠٩.

[٢٨] وزير بريطاني سابق، استقدمته وزارة فاضل الجمالي الاولى في اذار ١٩٥٤، تحددت مهمته في اعطاء المشورة لتوقيت مشاريع مجلس الاعمار وموازنتها وتنسيقها، اشتمل تقريره الذي انتهى من اعداده في بداية العام ١٩٥٥، ويقع في ٣٠٤ صفحة على قسمين، تطرق في الاولى الى واقع حال الاعمار ومشاريعه انذاك، وتضمن الثاني مقترحاته وتوصياته ينظر: اللورد سولتر، المصدر السابق، ص ١٥٢؛ " محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، بغداد ١٩٥٧، ص ٦٥٣؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، الجزء التاسع ـ ص٩٢.

[٢٩] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٥، جلسة مجلس الاعمار رقم ٤ المنعقدة بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥ القرار رقم ١٠ ، مجلس النواب تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون تعديل المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ بغداد، بلا ، ص هـ : " الوقائع العراقية العدد ٣٥٩٣ ، ١١ نيسان ١٩٥٥، Wilson, op. cit., p. 223

فرضت ظروف العراق الخاصة والعامة ان يكون مجلس الاعمار "مستمعا جيدا" للخبراء الاجانب[٣٠] والظروف نفسها اضفت طابع التروي، بل التردد في حالات غير قليلة على اعمال المجلس، الامر الذي لم ينكره القيمون عليه، ففي ايار ١٩٥٦ ذكر الدكتور ضياء جعفر، وزير الاعمار، امام احدى لجان مجلس النواب ما نصه بهذا الخصوص: "ليس بالامكان وضع خطة عامة شاملة مدروسة لكافة احتياجات البلد واعماره، وذلك لان الدراسات ستستمر لسنين طويلة"[٣١].

ينطبق هذا الكلام على المرحلة الاولى من عمر مجلس الاعمار، اذ ان اخر منهاج له، اي منهاج السنوات ١٩٥٦- ١٩٦٠، يعد منهاجا شاملا تجاوز ثغرات المناهج الثلاثة السابقة الى حد كبير، خصوصا ان المجلس اخذ بنظر الاعتبار توصيات كل من اللورد سولتر وشركة "اثر دي لتل" الامريكية التي كلفت باجراء مسح صناعي شامل للقطر[٣٢].

انطوى المنهاج الاخير على العديد من المشاريع في مختلف قطاعات الاعمار، كما انه ظل ولاكثر من عقدين بعد سقوط الملكية يؤلف الاطار العام لسياسة التنمية التي سارت عليها الحكومات المتعاقبة في العهد الجمهوري.

انجز مجلس الاعمار حتى انفجار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عددا من المشروعات المهمة. في قطاع الري وإستصلاح الاراضي، مثلا، اكمل المجلس مشاريع الثرثار

---

(30) Wilson, op. cit., p. 223.

(٣١) مجلس النواب ،"تقرير لجنة الشؤون المالية من لائحة قانون تعديل المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥"، بغداد ، بلا، ص هـ .

(٣٢) للتفصيل عن ذلك ينظر: منهاج لتحقيق المشاريع الصناعية في العراق، خلاصة التقرير الذي تم اعداده من قبل شركة اثردي لتل تحت رعاية مجلس الاعمار العراقي وبعثة المساعدات الفنية للولايات المتحدة الامريكية في العراق، بغداد، ١٩٥٦، ص ١٠-٢٦.

وبمرحلتيه، فضلا عن مشاريع سدة الرمادي والمسيب ومنشآت الضبط في الناصرية. انجز المجلس كذلك بناء عدد من الجسور المهمة مثل جسور الباب الشرقي والاعظمية والكوفة وطويريج والخازر والسماوة وبعقوبة للقطارات والعمارة والموصل، كما اكمل تعبيد طرق بغداد – حلة، حلة – ديوانية، حلة – نجف، وبغداد – الفلوجة، وطاسلوجة-دوكان، وعمارة – بصرة، وكركوك – طقطق، اما في الصناعة فان المجلس انجز بناء معملي السمنت في حمام العليل قرب الموصل وسرجنار في السليمانية، ومعامل الغزل والنسيج والسكر من الموصل ومصفى القير في منطقة القيارة ومعمل الغزل والنسيج في معسكر الرشيد. وفي قطاع الاسكان انجز المجلس مشاريع اسكان غربي بغداد والموصل، فضلا عن مشاريع اسكان العمال في كل من دبس وسرجنار والموصل[٣٣].

ومن اجل اكمال ابعاد الصورة التي نحن بصدد معالجتها هنا نشير الى ان مجلس الاعمار كان منهمكا بانجاز سلسلة من المشاريع المتنوعة المهمة حين قيام ثورة الرابع عشر من تموز منها على سبيل المثال، سدًا دوكان ودربندخان ومبازل الحلة والغراف والمسيب وحفر مائتي بئرٍ ارتوازية في مجال الري، وسلسلة من مشاريع مكافحة الامراض الطفيلية ومسح الآفات الزراعية والحيوانية ودراسة التربة واستصلاحها وتوسيع الغابات في ميداني الزراعة والثورة الحيوانية، وتشييد طريق بغداد- كوت- وبغداد- سامراء وسامراء- بيجي وكركوك- طاسلوجة وطاسلوجة- دربندخان ودربندخان- جلولاء وفلوجة – رمادي ونجف- ابوصخير ونجف- كربلاء وجسور القرنة والناصرية وبعقوبة وغيرها في ميداني الطرق والجسور، ومباني البلاط الملكي (القصر الجمهوري حاليا) ومجلس الامة (المجلس الوطني حاليا) والمتحف العراقي ودار الطلبة في باب المعظم ومعمل الالبان في ابي غريب في ميدان البناء، ومشاريع اسكان البصرة

---

[٣٣] للمزيد من المعلومات ينظر: مجلس التخطيط في الهوامش القادمة يرمز له ب م . ت .، تقرير لجنة التوجيه الاقتصادي، الوثائق ١ ـ ٣٢.

وكركوك والسليمانية واسكان العمال في تل محمد ببغداد في ميدان الاسكان، ومحطات توليد الكهرباء في كل من دبس وبغداد والبصرة في ميدان توليد الطاقة.

وحين قيام الثورة ايضا كان مجلس الاعمار قد انتهى من احالة عدد من المشاريع للتنفيذ النهائي الى عدد من الشركات ولم يباشر فيها، من ذلك مبازل الدجيلة وحسينية بني حسن في ميدان استصلاح الاراضي، ومشروعي استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي في كركوك والسكر السائل في كربلاء في ميدان الصناعة، واسكان الكوت والعمارة والقرية النموذجية في المسيب في ميدان الاسكان.

وفي الوقت نفسه كان مجلس الاعمار قد انتهى من اعلان مناقصات سلسلة من المشاريع المهمة، او انه كان على وشك اعلان مناقصاتها بعد استكمال دراستها، او في مرحلة الدراسة، مثل سدود بخمة على الزاب الكبير، وبطمة على الزاب الصغير، والموصل، وري كركوك، واستصلاح اراضي العمارة والكوت والناصرية والشامية وبغداد والحلة والموصل، وطريق الناصرية- سوق الشيوخ والفيصلية- ابو صخيرة ومسيب - كربلاء وبغداد - كركوك وبغداد - مشاهدة وبغداد- سلمان باك والسليمانية - عربت وحلة - كوفة وكوت- ناصرية وناصرية - ديوانية وديوانية - كوفة وبيجي- قيارة وكرمة علي - ابو الخصيب، وجسور الدورة والكوت والكرادة الشرقية وباب المعظم والفلوجة والقيارة والناصرية للقطار وكرمة علي وديالى على طريق بغداد- كوت والكفل في ميدان الطرق والجسور، ومدينة الطب ومستشفى الاطفال ومستشفى الكرخ ومستشفيات البصرة والعمارة والكاظمية، وجامعة بغداد والملعب الرياضي ومعهد الفنون الجميلة وفندق بغداد ومجلس ووزارة الاعمار، ودار الاوبرا والسجن المركزي والمجزرة العصرية ومطار بغداد في ميدان البناء، ومشاريع سكر السليمانية والورق والحرير الصناعي

والنسيج الناعم والفولاذ واستغلال الغاز في كركوك والبصرة والمسح المعدني والصناعات الخفيفة والغزل الصوفي والمختبر المركزي[٣٤].

صرف مجلس الاعمار من اجل انجاز هذه المشاريع، او دراستها واحالتها مبلغ ١و١٩٥ مليون دينار لغاية الاول من نيسان ١٩٥٨، اي بواقع ١و٦٢مليون دينار اقل من المبلغ المخصص له[٣٥]. حسب مناهجه[٣٦]. ولئن كان ذلك يعد مأخذا عليه، الا انه ينبغي ان نشير، مع ذلك، الى ان الخط البياني للتفاوت بين تخصيصات المجلس ونفقاته كان يشير بثبات لصالح الاخيرة، فلقد بلغت تخصيصات المجلس سنة ١٩٥١ المالية ٤و٩ مليون دينار، بينما لم تؤلف نفقاته حتى ثلث ذلك المبلغ، اذ انها بلغت ١و٣ مليون دينار فقط. انعكست الاية تماما بالنسبة لميزانية المجلس للسنة ١٩٥٧ المالية، اذ بلغت تخصيصاته ٣٦ مليون دينار ونفقاته ٦٧ مليونا بمعنى عجز بلغ ٣١ مليون دينار سدد من فضلة تخصيصات السنوات المالية السابقة[٣٧].

نقطة جديدة اخرى تسجل لمجلس الاعمار في العهد الملكي وهي الموازنة الجيدة، والمطلوبة بين ابواب الصرف في مناهجه اذا استثنينا المشاريع الصناعية التي لم تحظ بالاهتمام المطلوب طوال سنوات العهد الملكي لعوامل مختلفة لا مجال لذكرها هنا، كما كان على المجلس ان يولي المشاريع التي تخدم الصحة والتعليم اهتماما اكبر مما اولاها. من شأن المعلومات الواردة في الجدول رقم (١) ان توضح لنا ابعاد هذا الجانب من الموضوع.

---

[٣٤] للتفصيل ينظر: د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، الملفات ١-١٤ ، قرارات مجلس الاعمار للسنوات ١٩٥٠- ١٩٥٨، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار ، التقارير السنوية عن اعمال مجلس الاعمار للسنوات ١٩٥١-١٩٥٧؛ م. ت، تقرير لجنة التوجيه الاقتصادي، الوثائق ١- ٣٢.

[٣٥] بلغ مجموع تخصيصاته المقررة ٢و ٢٥٧ مليون دينار.

[٣٦] البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧، بغداد، ١٩٥٨، ص٣٢.

[٣٧] المصدر نفسه، ص ٣٢-٣٣.

الجدول رقم (١)

نسبة مصروفات مجلس الاعمار حسب الاعمار حسب القطاعات الرئيسية

القطاع	السنة						
	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
الادارة	٣%	٢%	٢%	١%	٨%	١,٤%	١,٢%
الري	٢٧%	١٩%	٣٩%	٤١%	٣٢%	٢٦%	٢١%
الطرق	٢٠%	١٤%	١٦%	٢٠%	٢٧%	٢١,٤%	٢١,٦%
المباني	٢٤%	١٩%	١٨%	١٢%	١٥%	٣٠,٢%	٣٠%
الصناعة	-	-	٤%	١٠%	٩%	١١,٧%	١٥%
مشاريع اخرى ومصروفات طارئة	٢٢%	٤٦%	١٨%	١٤%	٨%	٥,٥%	٤%
الاسكان	٤%	—	٣%	٢%	١%	٣,٥%	٧,٢%[٣٨]

يسجل على مجلس الاعمار، بالمقابل، تهاونه في تكوين الكادر الفني الوطني الكفوء، والمؤسسات المحلية المتطورة التي بوسعها الاضطلاع بانجاز جزء ملموس من مشروعاته الكثيرة، والمتنوعة، فقد اعتمد في ذلك كليا على الشركات الغربية، وباسلوب لم يخل هو الاخر من تميز واضح للبريطانيين اولا، والامريكان ثانيا. فقد احال المجلس

---

[٣٨] الجمهورية العراقية، مجموعة التقارير السنوية عن حسابات مجلس الاعمار ووزارة الاعمار للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩ المالية، بغداد ١٩٧٥، ص٧.

لغاية قيام ثورة الرابع عشر من تموز٣٧ مشروعا لشركات بريطانية استشارية[٣٩]. و١٨ مشروعا لشركات امريكية استشارية، و٨ مشاريع لشركات هولندية استشارية، و٧مشاريع لشركات المانية غربية إستشارية لتتناقص بعد ذلك بصورة واضحة حصة الشركات البلجيكية.والسويسرية والأيطالية واليونانية وغيرها. تتكرر الحالة نفسها مع المشاريع التي انجزها مجلس الاعمار، فقد بلغت حصة الشركات البريطانية ٣٠ مشروعا، والالمانية الغربية ١٣ مشروعا والامريكية ٩مشاريع، والفرنسية٩ مشاريع ايضا لتتناقص بعد ذلك حصة شركات الدول الغربية بصورة ملموسة [٤٠]

على الرغم من ذلك ينبغي ان نشير الى ان مجلس الاعمار اناط تنفيذ مشاريع ضخمة بشركات غير بريطانية، وغير امريكية في ظل تنافس مستميت معروف لنيل امتيازها، وهذا يؤشر قدرا واضحا من الاستقلالية في اتخاذ القرار بغض النظر عما كان يجري وراء الكواليس باعتباره ظاهرة عامة لا خاصة. ففي حين اناط المجلس تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع الثرثار الى"شركة بلفوربيتي " البريطانية، نراه يعهد تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع ذاته الى شركة"زبلن" الالمانية الغربية،ويعهد تنفيذ مشروع سد دوكان الى "شركة دوميز بالو" الفرنسية، مع العلم ان كلفة دوكان وحده اقتربت

---

[٣٩] احيل الى عدد من هذه الشركات اكثر من مشروع واحد، فقد احيل الى" شركة كود وشركاه" البريطانية، مثلا، ستة مشاريع، والى شركة "نابن تبيت ابت ومكارثي" الامريكية ستة مشاريع هي الاخرى.

[٤٠] اعتمدنا في تحديد الارقام المذكورة على: د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، الملفات ١-١٤ ، قرارات مجلس الاعمار للسنوات ١٩٥٠- ١٩٥٨؛ الحكومة العراقية، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار،" اعمار العراق" نشرة سنوية ، الاعداد ١-٤؛ م. ت. ، تقرير لجنة التوجيه الاقتصادي، الوثائق ١-٣٢؛ وزارة التجارة، قسم الشركات، سجلات الشركات الاجنبية ١و٢و٣.

من كلفة مرحلتي الثرثار معا[٤١]. كما عهد المجلس بناء العديد من المعامل والطرق والجسور المهمة الى شركات غير بريطانية، وغير امريكية[٤٢] .

كانت الصورة هكذا في واقعها، فقد حملت في طياتها الايجاب والسلب معا، لكن الايجاب اولا ثم السلب ثانيا اذا توخينا الدقة في التعبير، فان الرغبة في الاعمار والتطوير كانت الهاجس الاول الذي كان يصطدم، مع ذلك، بواقع تفكير اصحاب تلك الرغبة، وبظروف العراق وامكاناته المحددة يومذاك. لذا تحولت السياسية الاقتصادية في اواخر العهد الملكي، وفي مقدمتها خطط مجلس الاعمار ومشاريعه الى نقطة انطلاق للسياسة الاقتصادية اللاحقة التي اخذت بجوانب عديدة من السياسة السابقة باسلوب لم يخل من قدر واضح من التجاهل والمكابرة، بل حتى نكران للجميل احيانا.

سقوط النظام الملكي:

لم تحدث ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق صدفة او اعتباطا، وانما جاءت نتيجة لتضافر وتفاعل مجموعة من العوامل والاسباب الداخلية، فضلا عن عوامل اخرى عربية وخارجية، فقد عانى المجتمع العراقي، خصوصا في السنوات الاخيرة من العهد الملكي، تباينا واضحا بين الفئة الحاكمة والقلة التي تمثلها من جهة، والاكثرية المحكومة من جهة اخرى والتي كانت تشكو الحاجة والعوزة، الأمر الذي جعل الشعب والفئة الحاكمة على طرفي نقيض باعتراف وثائق العهد الملكي نفسها، فضلاً عن الوثائق البريطانية

[٤١] بلغت كلفة المرحلة الاولى من الثرثار ٩و٥مليون دينار، وبلغت كلفة مرحلته الثانية٩و٤مليون دينار ، فيما بلغت كلفة سد دوكان لوحده ٨و٨ مليون دينار.

[٤٢] من ذلك، على سبيل المثال ، معملا سمنت سرجنار وحمام العليل، ومعمل سكر الموصل، وجسور الباب الشرقي والاعظمية وبعقوبة، وطرق الحلة- ديوانية، وسامراء - بيجي طاسلوجة- وسليمانية وسليمانية وسد دربندخان وغيرها.

والعديد من المراقبين الاجانب[٤٣]. ومما زاد من عمق الهوة بين طرفي المعادلة ان الطبقة الحاكمة لم تتوان عن استخدام السلطة اداة للقمع، وللمحافظة على امتيازاتها ومصالحها، وجمدت في الوقت عينه النظام القانوني بشكل يحقق لها مصالحها بالدرجة الاولى[٤٤].

وفي خضم تهديد سكان للنظام الملكي في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، الذي توضح في سلسلة الانتفاضات الشعبية عليه، تعزز التحالف بين الملكية والمشايخ، وبالتالي تعمق التناقض القائم في المجتمع اثر العناية الفائقة التي اولتها الملكية خلال تلك الحقبة لمصالح الشيوخ املاً في الصمود في وجه التهديد المتعاظم لمواقعهما، من سائر الطبقات الاجتماعية الاخرى.

ومن اجل تحقيق الهدف ذاته عززت الفئة الحاكمة علاقاتها مع بريطانيا في اواسط العقد السادس اعتقادا منها بان البريطانيين سيتدخلون عسكريا لحمايتها كما حدث في سنة ١٩٤١. ولد كل ذلك توترا شديدا، وتململا اجتماعيا واسعا انعكس في كراهية الجماهير العنيفة للنظام كله[٤٥]. ولشخص نوري السعيد بصورة خاصة بعد ان

---

[٤٣] د. ك. و. الوحدة الوثائقية : مجلس السيادة ، رقم الملف ٢/١٠، تسلسل الملف ٢٤٤، الوثيقة رقم ٧٥،ص ٢٧٥؛ د.ك.و. ؛ الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة ، رقم الملف ٢/١، تسلسل الملف ٢٨٨، الوثيقة رقم ٧٠، ص٣٥٥؛ "محاضر جلسات مجلس النواب " ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢- ١٩٥٣، بغداد، ١٩٥٣ ،ص ٤٤٨، كاراكتاكوس، ثورة العراق، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، بلا، ص١١٨؛

p.r.o.. F.o. 371/ 13498,153425., British Embassy Baghdad., April 22,. 1958., p.R.o., F.o. 371/134198.,153415 British Embassy Baghdad . march 10, 1958

[٤٤] حسين جميل ، العراق الجديد، بيروت، ١٩٥٨، ص ٤٥.

[٤٥] مجيد خدوري: المصدر السابق، ١٩-٢٠؛ حنا بطاطو، العراق. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩١، ص ٣٠، ١١٥-١١٧؛ ميشيل ايونيدس ، فرق ... تخسر ثورة العرب ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة خيري حماد، بيروت، ١٩٦١، ص ١٤٤؛

– H umphry trevelyan. The middle east in Revolution, London 1970. p. 141

تحول في غضون العقدين الاخيرين من العهد الملكي الى الوسيط الرئيس بين الفئة الحاكمة وجهازها المنفذ الذي غدت سياسته الداخلية تنصب اساسا في مجرى خدمة احتياجات تلك الفئة ومصالحها باتجاه ضمان ديمومة حكمها[٤٦]. واسهم الاعلام المصري في تعميق الفجوة الواسعة بين الفئة الحاكمة والشعب[٤٧] . بحكم هذه العوامل وافرازاتها على شتى الصعد اصبح النظام الملكي عند قيام ثورة ١٤ تموز لا يملك سوى مظهر سلطة بعد ان فقد كل شروط وجوده الحقيقي[٤٨].

اضفت مسألة الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي بعدا مهما على هذا العامل السياسي المركزي، واضحت في ظروف عراق ما بعد الحرب العالمية الثانية قضية ملحة تثير حماسة الناس، لا سيما بعد ان اخذت عوائد النفط تتدفق بمقادير تكفي لتحقيق الاصلاح المنشود، لكن الفئة الحاكمة لم تول هذا الامر الملح ما يستحق من اهتمام، او بالاحرى وقعت في سوء تقدير مفاده ان كبح جماح الفيضانات، وتنظيم شؤون الري كفيلان بتحقيق ما كانت ترنو اليه من رفاه في اطار العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وحين وقع في اواخر اذار ١٩٥٤ "اسوأ فيضان عرفه تاريخ العراق المعاصر" اذ "قاربت الزيادة الـ٣٦ مترا في يوم ٢٦ آذار، وهو المنسوب الذي يفوق درجة الخطر بمتر واحد" لتصبح"الكارثة قاب قوسين او ادنى" بحيث استعد اهالي بغداد لإخلائها[٤٩]. تعززت هذه القناعة اكثر لدى المسؤولين الذين كانوا مقتنعين بان كل ما يبنى في العراق من مشروعات سيبقى مهددا بالدمار والخراب ما لم تتم السيطرة على انهاره، حتى ان مجلس الاعمار لم يلتفت بجدية الى القطاعات الاخرى الا عندما اقتنع في العام ١٩٥٦

---

[٤٦] حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الاول، ٣٩٣.

[٤٧] مؤيد ابراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص ٢٥٠.

[٤٨] حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص١١٥.

[٤٩] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق الجزء التاسع، ص ٨٤-٨٨.

بنجاح التدابير المتخذه للسيطرة على الفيضانات بفعل تنفيذ مشاريع ضخمة مكلفة، وطويلة الامد لم يكن لها اثر سريع في تحسين الوضع الاجتماعي[٥٠].

اثارت هذه السياسة الشكوك في نفوس الناس الذين راحوا ينظرون اليها كأنها تستهدف خدمة مصالح فئة معينة، مما سمح للكثيرين القول ان النظام يبدد ثروة البلاد وخيراتها، ويحابي رجال الاقطاع، ويساعد على انشاء طبقة ذات مصالح مركزة وثراء فاحش ونفوذ واسع[٥١]. كما ان التزام النظام الملكي ببنية اجتماعية ريفية حكمت على الاكثرية من الشعب بالعيش في اوضاع سيئة،وشكلت بالتالي مانعا للتقدم الاقتصادي ، وعامل تخلف اجتماعي بمعنى ادق[٥٢] . اذ ان النظام ترك الفلاح يعيش حياة القرون الوسطى، فلم يتخذ اي اجراء جدي لتوزيع الاراضي على من يستحقها[٥٣]. وأخفق كذلك في استغلال طاقات البلاد وثرواتها ومواردها كما ينبغي[٥٤]. واهملت الحاجة الى التخفيف من حدة البؤس الاجتماعي، مما ادى الى خيبة امل واسعة[٥٥]. اعترف بها العديد من كبار المسؤولين في مناسبات مختلفة. فقد اكد عبد الكريم الازري من على منصة مجلس النواب ان اكثرية الناس تقول "ان هذه الدولة ليست دولتنا"[٥٦].

---

[٥٠] مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، قانون المنهاج العام لسنة١٩٥٥ لمشاريع مجلس الإعمار ووزارة الاعمار"، بغداد،١٩٥٥،ص١، ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد، بلا، ١٩٦٥ص١٥٥، ١٨٣.

[٥١] مجيد خوري، المصدر السابق، ص١٨، ٧٦؛ عبد الرحمن البزاز، صفحات من تاريخ الامس القريب ، بيروت، ١٩٦٠،ص٢١ ، ١٧٨؛ عبد الكريم فرحان ثورة ١٤ تموز في العراق، بيروت، ١٩٧٨، ص٥٧.

[٥٢] حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الاول ص ٢٠.

[٥٣] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف ٢/١٠، تسلسل الملف ٢٤٤، الوثيقة رقم ٧٥ ، ص٢٧٥.

[٥٤] عبد الكريم فرحان ، المصدر السابق، ص٥٧.

[55]– uriel dann, iraq under qassem apolitical history 1958-1963. londnn,1969,p.9.

[٥٦] "محاضرات جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، بغداد، بلا، ص١٨٠ .

واكد تقرير بريطاني خاص ان هدف المعارضة الاساس في ميدان الاقتصاد قد تركز على العمل من اجل فرض اعادة توزيع عوائد النفط بين الناس بصورة اوسع(٥٧). من هنا فإن تحقيق العدالة الاجتماعية تحول الى جوهر الثورة المرتقبة(٥٨) .

لاشك ان احد الأسباب الاساسية لأزمة النظام الملكي نجم عن التراجع السلبي المستمر للخط الديمقراطي النسبي الذي اختطه ذلك النظام لنفسه، خصوصا في مرحلة التاسيس في ظل ظروف لا مجال هنا للتصدي لدراستها. تمادى النظام في اتجاهه هذا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد اوصد الابواب امام ممثلي الطبقات الاخرى، ولم يسمح للبرجوازية الوطنية النامية ان تاخذ مكانها الطبيعي في رسم سياسة الدولة في حين انها غدت مؤهلة لذلك، واصبح صوتها مسموعا في المجتمع، وكان ممثلوها يتوقون وينشطون من اجل ان يتبوأوا مكانهم الطبيعي في مؤسسات الدولة التشريعية، الا انهم اصطدموا بحقيقة ان الامر يتطلب منهم ان يكونوا "محط انظار الحكومة" بتعبير ورد في تقرير دبلوماسي بريطاني(٥٩). وحينما لجأ هؤلاء ، مع غيرهم من ابناء الفئات الاجتماعية الاخرى، الى وسائل النضال السياسي لتحقيق مبتغاهم جوبهوا جميعا باشد اجراءات القمع قسوة باعتبارها افجع اداة في نظر النظام لابعادهم عن الحياة السياسية، فزاد الأمر الهوة القائمة بين الحاكم والمحكوم في العراق الملكي باتجاه بدت نتائجه واضحة حتى بالنسبة لعدد، وان كان قليلاً، ممن حسبوا عليه. جاء التعبير عن ذلك دقيقا على لسان احد النواب قبل اشهر من قيام الثورة مانصه:

---

(57) P-R-O-F. O. 371/ 134198, 153415, British Embassy Baghdad , April 22, 1958.

(٥٨) محمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقية ، ط٢، بغداد، بلا، ص٥.

(59) P-R-O-F. O. 371/ 134198, 153425, British Embassy Baghdad , may 10, 1958.

"كل نظام اذا كان المتمتعون به اقلية من الناس،
والمحرومون منه، الناقمون عليه اكثرية الناس
فانه نظام لايدوم"[٦٠]

تجسدت هذه الظواهر بصورة خاصة بعد ان الف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في الثالث من آب سنة ١٩٥٤ تمهيدا لربط العراق بالاحلاف العسكرية على الضد من رغبة الشعب العراقي وارادته[٦١]. بدأ نوري السعيد عهد وزارته الجديدة بحل آخر مجلس منتخب للنواب الذي لم يعقد سوى جلسة الافتتاح، مع العلم ان اكثرية اعضائه كانوا من مؤيديه وان معظم رؤوس الفئة الحاكمة، بمن فيهم حتى شخص ولي العهد الامير عبد الاله لم يشاطره الرأي في ذلك[٦٢] ضمن نوري السعيد بذلك وبفعل جملة اجراءات مماثلة اخرى، هيمنة سياسة مطلقة لنفسه، وبصورة لم يسبق لها مثيل طوال تاريخه السياسي الحافل[٦٣] .

اسهم هذا التحول، مع موقف السلطة من العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، في تعميق الهوة القائمة بين النظام والشعب باتجاه اقناع جميع قوى المعارضة تقريبا

---

[٦٠] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، ص١٨١.

[٦١] ورد في تقرير امني اعده مدير التحقيقات الجنائية بهجت العطية خصيصا لنوري سعيد في الثالث من نيسان ١٩٥٥ ان الشارع يرى في حلف بغداد وسيلة اضافية لربط العراق ببريطانيا وغيرها من الدول، مما يحوله الى "ساحة حرب مميتة" تنظر : مدرسة الاعداد الحزبي، بغداد رقم الملف ٢٤(١٩٥٣-١٩٥٨)، تقارير خاصة، الوثيقة رقم ٢١.

[٦٢] يورد احمد مختار بابان، آخر رئيس وزراء في العهد الملكي، معلومات تفصيلية فريدة عن ذلك في مذكراته. تنظر: مذكرات احمد مختار بابان. مسودة النسخة المعدة للطبع، الموضوع الثالث، رجل الدولة نوري السعيد، ص١٣ ـ ٢٧.

[63] Dann , Op. Cit . P. 21.

بضرورة الاطاحة بالنظام كله[٦٤] . وكان تاليف الجبهة الوطنية في السنة التالية خطوة سياسية مهمة على طريق تحقيق هذا الهدف الذي لم يكن تحقيقه امرا ممكنا دون الركون الى الجيش الذي تحول الى اداة حاسمة للتغيير في العديد من اقطار الوطن العربي والعالم الثالث، ترسخت هذه القناعة اكثر بعد فشل انتفاضة ١٩٥٦ التي جاءت في واقعها اضعف من انتفاضة ١٩٥٢، واضعف بكثير، مع هذه الاخيرة، من انتفاضة ١٩٤٨ التي دخلت في تاريخ العراق السياسي باسم الوثبة. وللعوامل ذاتها دب الاستياء في صفوف قطاع واسع من الضباط، خصوصا ان النظام لم يأل جهدا من جانبه لتحويل الجيش الى جزء من اداة قمع الشعب في الداخل كما حدث فعلا ايام انتفاضة ١٩٥٢ ، فيما كان هؤلاء الضباط يرنون الى ان يكون الجيش اداة لتحقيق الطموحات الوطنية والقومية.

فضلا عن ذلك كله تركت تطورات القضية الفلسطينية ونكبتها المفجعة في سنة ١٩٤٨ اعمق الأثر في نفوس العراقيين، خاصة الضباط منهم، الذين عدوا موقف النظام تجاهه خيانة منه، فاخذوا بالتفكير للتخلص من النظام[٦٥]. كما كانت القومية العربية، التي تحولت بعد ظهور عبد الناصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة الى تيارثوري عارم، من الاسباب المهمة التي وقفت وراء الانفجار الكبير في ١٤ تموز[٦٦]. والحقيقة التي اكدها زعيم الهند جواهر لال نهرو في خطابه الذي القاه يوم ١٤ تموز

---

(٦٤) ورد في وثيقة بريطانية ان العداء لنوري السعيد في تلك المرحلة قد تجاوز المتطرفين الذين لم يفكروا الا بقلع النظام كاملا عن ذلك ينظر: مؤيد ابراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص١٨٩.

(٦٥) د.ك.و.الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف ٢/١٠، تسلسل الملف ٢٤٤، الوثيقة رقم ٧٥ ص ٢٧٤؛ خليل كنه، المصدر السابق، ص ٣٢٠؛ فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، بغداد، ١٩٨٦، ص٨ ، ٢٦ـ٢٨.

(٦٦) د. ك. و. الوحدة الوثائقية:مجلس السيادة، رقم الملف ٢/١، تسلسل الملف ٢١٨، الوثيقة رقم ٧٣، ص ٥٧٤، والوثيقة رقم ٧٨، ص ٦٠١ ، فاضل حسين، المصدر السابق،ص ٢٨، خليل كنه، المصدر السابق ، ص ٣١٩، مجيد خدوري، المصدر السابق، ص١٠.

١٩٥٨ في منطقة (الك اباد) عندما قال ان ثورة الرابع عشر من تموز ما هي الا"بادرة اخرى من بوادر نمو القومية العربية التي لا تنكر"[٦٧]. ولم يكن الن دالاس مبالغا عندما اكد للمجتمعين في البيت الابيض غداة الثورة بان الناس في بغداد يصدحون الآن بأسم عبد الناصر[٦٨].

هيأت هذه العوامل، مع غيرها معروفة، الظروف الموضوعية لالتقاء الطرفين – المعارضة المدنية والمعارضة العسكرية[٦٩]. على صعيد واحد، فتحولت الى عامل حسم داخلي اساسي تمخضت عنه ثورة الرابع عشر من تموز في وقت كان نوري السعيد يحاول سد الطريق امامها بعامل خارجي بعد ان اقتنع في الاخير بفشل سياسته اللاديمقراطية في الداخل[٧٠].

في غضون ساعات قليلة بعد منتصف ليلة الثالث عشر على الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ سيطرت قطعات الجيش التي اخذت على عاتقها تنفيذ الثورة، على اهم المرافق الحيوية في العاصمة بغداد، وبعد الساعة السادسة بدقائق من صبيحة ذلك اليوم الموافق الاثنين اعلنت اذاعة بغداد سقوط النظام الملكي ليعني ذلك بداية عهد جديد في تاريخ

---

(٦٧) د.ك. و. الوحدة الوثائقية : مجلس السيادة ، رقم الملف ١/٢، تسلسل الملف ٢١٧، الوثيقة رقم ٧٩، ص٣١٤.

(٦٨) د. ك. و. الوحدة الوثائقية: الافلام الامريكية / الشرق الاوسط، رقم الفلم ١ ، موضوع الفلم التقارير البحثية لوكالة الاستخبارات الامريكية عن الشرق الاوسط، الوثيقة رقم ١١، ص ٢٠٣- ٢٠٤.

(٦٩) اتخذت اولى الخطوات العملية لتاسيس تنظيم الضباط الاحرار، الذي اضطلع بمهمة تفجير ثورة الرابع عشر من تموز ، الى اواخر صيف ١٩٥٢.للتفصيل عن ذلك ينظر : عبد الكريم فرحان، المصدر السابق ، ص ٥٤- ٥٩، اسماعيل عارف، اسرار ثورة ١٤ تموز وتاسيس الجمهورية في العراق ، لندن ، ١٩٨٦،ص ٦٨-٨٤.

(٧٠) في اخر زيارة له الى لندن تمت قبل قيام ثورة الرابع عشر من تموز باسابيع قليلة اسر نوري السعيد مضيفيه البريطانيين بانه فشل في كبح تيار المعارضة في الداخل، ومن اجل تجاوز ذلك ارتاى ان تبادر الولايات المتحدة الى القيام بمظاهرة قوة"في مكان ما من الشرق الاوسط" . عن ذلك تنظر: د. ك. و. الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف ١/٢، تسلسل ٢١٨، الوثيقة رقم ٧٨، ص ٦٠١.

العراق المعاصر حمل معه التغيير الى كل مرافق حياة مجتمعه، ياتي الاقتصاد، بعد السياسة، على راس قائمة المرافق تلك.

المنطلقات المبكرة في سياسة العراق الجمهوري الاقتصادية:

لم تحل الساعة السابعة من صبيحة يوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ الا واصبح النظام الملكي في العراق جزءا من الماضي بفضل حركة ثورية دقيقة التنظيم فاجأت الجميع، ولاسيما اجهزة الاستخبارات البريطانية والامريكية التي كانت تراقب الاوضاع في العراق الملكي بدقة[٧١].

كما كان متوقعا بدا التغيير يطال الركائز الاساسية لسياسة العراق الاقتصادية منذ الايام الاولى للثورة، مع العلم ان الجانب الاقتصادي لم يحتل ما يستحق من اهتمام في فكر قيادة الثورة التي كانت مقتنعة بان التغيير السياسي كفيل بضمان جميع التحولات المطلوبة في الميادين الاخرى، وليس ادل من ذلك ان البيان الاول للثورة جاء خاليا من اي اشارة الى النهج الذي يسير عليه العهد الجديد في ميدان الاقتصاد[٧٢]، اذ لم يشغل هذا الاخير في فكر الضباط الاحرار سوى حيز متواضع تركز في اسسه، وبشكل ضبابي غالبا،

---

[٧١] اكد تقرير للسفارة البريطانية بتاريخ الثاني والعشرين من نيسان ١٩٥٨ خلو الساحة العراقية من"قائد ثوري فعلي" ومن"حالة ثورية" وهذا ما يبعث الاطمئنان بصدد الامن الداخلي كما ورد في التقرير. ينظر:

-P.R.O., F.O. ,371/ 134198, 153425,. British Embassy. April 22, 1958.

كما اعترف " ألن دالاس" مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية صراحة بأن الثورة في العراق لم تكن متوقعة بالنسبة له. عن ذلك ينظر: د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الافلام الامريكية / الشرق الاوسط، رقم الملف ١، موضوع الفلم التقارير البحثية لوكالة المخابرات المركزية الامريكية عن الشرق الاوسط، الوثيقة رقم ١١، ص ٢٠٣ ، ٢٠٩.

[٧٢] نص البيان الاول ينظر: "الوقائع العراقية" ، العدد١، ٢٣ تموز ١٩٥٨؛ "الزمان"(جريدة)، بغداد، العدد ٦٢٨٦، ١٥ تموز ١٩٥٨.

على معاداة الاقطاع وشركات النفط الاجنبية[٧٣]. في سياق عام استحوذ على فكر قطاع واسع من المعارضة، بما في ذلك الشارع السياسي. كان معظم الضباط الاحرار ثوريين مسلكيين لم يولوا الفكر الاقتصادي اهتماما يذكر، وعندما انتقلت السلطة اليهم فانهم اعتمدوا في شؤون الاقتصاد اساسا على ممثلي المعارضة المدنية في اول وزارة تم تأليفها بموجب ثاني مرسوم جمهوري اصدره مجلس السيادة ،[٧٤]. فقد عهدت حقيبة المالية الى محمد حديد، وحقيبة الاقتصاد الى ابراهيم كبة، وحقيبة الزراعة الى هديب الحاج حمود، وحقيبة الاعمار الى فؤاد الركابي.[٧٥].

آ- الموقف من النفط:

حظي موضوع النفط باهتمام استثنائي من حكومة الثورة، ذلك لان تنفيذ خططها الاصلاحية الطموحة كان يعتمد على واردات البلاد من ثروتها النفطية اكثر من اي شيء اخر فبعد مرور اربعة ايام على نجاح الثورة اصدر النظام الجديد اول بيان له عن سياسته النفطية، القاه رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم نفسه من دار الاذاعة. اكد البيان حرص حكومة الثورة على استمرار استخراج النفط، وتدفقه الى الاسواق العالمية بصورة اعتيادية، لكن دون التفريط بـ" مصالح الشعب العراقي القومية العليا" . عبر البيان، في الوقت نفسه، عن"امل الحكومة" في ان تتجاوب الشركات معها[٧٦].

---

[٧٣] يؤكد ناجي طالب،نائب رئيس اللجنة العليا للضباط الاحرار، أنَّ اللجنة تداولت في مرحلة الاعداد للثورة قضية النفط، والغبن الذي الحقته شركات النفط الغربية بمصالح العراق. مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ٩ نيسان ١٩٩٤.

[٧٤] د. ك. و. الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة ، رقم الملف ٦٥٢، تسلسل الملف ٣، الوثيقة رقم ١٥، ص ٥٤؛ "الوقائع العراقية " العدد ١، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

[٧٥] سنذكر معلومات وافية عن حياتهم في الفصل الثاني.

[٧٦] نص البيان ينظر: " الوقائع العراقي" العدد ١، ٢٣ تموز ١٩٥٨، "الحرية" (جريدة)، بغداد، العدد ١٢٣٠، ١٩ تموز١٩٥٨.

لم يكن هذا البيان بمستوى طموح الجماهير ، كتب مراسل جريدة "ديلي أكسبريس" اللندنية بعد زيارته لبغداد في اب ١٩٥٨ ان استمرار ضخ النفط يعني بالنسبة للرأي العام العراقي ان "المستعمرين مازالوا مستمرين على نهب نصف واردات العراق"(٧٧). ثم ان البيان جاء عموميا في مضمونه لأنه استهدف، اساسا، تخفيف الروع في نفوس الغربيين الذين كانوا يتوقعون سياسة نفطية متشددة بسبب موقف الثورة المتطرف من رؤوس النظام الملكي، وتوددها، بالمقابل،لما كانوا يعدونه قوى معادية لهم داخليا وخارجيا. وهذا الاخير كان يقلق الغرب بصورة جدية، خصوصا ان حركات التحرر عربيا وعالميا كانت تعيش مرحلة نهوض فريدة في مسار تطورها التاريخي. يبدو ان البيان حقق مبتغاه على الصعيد الخارجي، فبعد صدوره بمدة وجيزة امرت واشنطن بتسليم العراق شحنتين من الاسلحة كانتا في عرض البحر عند قيام ثورة تموز(٧٨).

وفي كل الاحوال يؤكد طابع البيان، وكذلك صدوره بعد مرور اربعة ايام من انتصار الثورة حقيقة ان الابعاد الكاملة لمسالة النفط لم تكن واضحة بما يكفي في ذهن قيادة الثورة التي كانت مقتنعة، في الوقت نفسه، والى ابعد الحدود بان حكومات العهد الملكي المتعاقبة قد تهاونت في مواقفها من شركات النفط، واضرت بذلك بمصالح العراق(٧٩).

من هذا المنطلق قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ الرابع عشر من اب سنة ١٩٥٨ تاليف لجنة وزارة خاصة برئاسة شخص عبد الكريم قاسم، وعضوية كل من ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية، ومحمد حديد وزير المالية، وصديق شنشل

---

(٧٧) مقتبس من : د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف ١/٢ ، تسلسل الملف ٢١٨، الوثيقة رقم ٨٦، ص٥٨٩.

(٧٨) د. ك. و. الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف ١/٢، تسلسل الملف ٢٤٤، الوثيقة رقم ٦٦، ص ٢٥٥.

(٧٩) "الوقائع العراقية"، العدد ٦١٦، ١٢ كانون الاول ١٩٦١.

وزير الارشاد، وابراهيم كبة وزير الاقتصاد، مهمتها دراسة قضية النفط، ورفع التوصيات الضرورية بصددها الى مجلس الوزراء[٨٠].

استهدفت اللجنة اساسا، بشهادة احد ابرز اعضائها، مساعدة حكومة الثورة للتصدي على اساس مدروس لجشع شركات النفط الاحتكارية، والبحث عن سبيل من شانه التخفيف من اثار غلوائها[٨١]. في ذات الوقت طلبت الحكومة من مديرية شؤون النفط التابعة لوزارة الاقتصاد، الوزارة المعنية بقضايا النفط انذاك، ان تدرس الموضوع من كل جوانبه، لاسيما الامور التي تحتاج الى التفاوض مع شركات النفط[٨٢] .

بعد هذه الخطوات دعت الحكومة شركات النفط الثلاث(العراق والبصرة والموصل)الى مائدة التفاوض الذي بوشر به يوم العشرين من اب سنة ١٩٥٨[٨٣]. ضم الوفد الحكومي وزيري الاقتصاد والمالية ابراهيم كبة ومحمد حديد مع عدد من المعنيين بشؤون النفط من امثال (اديب الجادر وابراهيم الالوسي). اثار الوفد في هذا الاجتماع القضايا الرئيسية التي كانت حكومة الثورة تود حلها، وفي المقدمة منها التخلي عن الاراضي غير المستثمرة، ومطالبة شركة نفط البصرة بالتخلي عن المياه الاقليمية العراقية[٨٤]. ومن دون ان تنتظر نتيجة المفاوضات الجارية انهت حكومة عبد الكريم

---

(٨٠) د. ك. و. الوحدة الوثائقية، مجلس السيادة ، رقم الملف ٤٢٤٢، تسلسل الملف ٤٤٥، الوثيقة رقم ١١٦، ص ٣٥٤.

(٨١) مقابلة اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٣.

(٨٢) عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق،بيروت، بلا، ص ٢٣٤.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٤؛ اسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العرق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب- جامعة بغداد، ١٩٨٣،ص ١٤٢.

(٨٤) للمزيد من المعلومات ينظر: عبد اللطيف الشواف، المصدر السابق ، ص ٢٣٤-٢٣٥، خليل ابراهيم حسين ، سقوط عبد الكريم قاسم، بغداد، ١٩٨٩،ص ١٩٤-١٩٥.

قاسم من جانبها امتياز "شركة نفط خانقين"[٨٥]. اعتبارا من الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٥٨، وترتب على ذلك ان تقوم الحكومة بمهام توزيع المنتوجات النفطية في الاسواق العراقية بدلا من الشركة المذكورة. جاءت هذه الخطوة بمنزلة تحول نوعي في سياسة العراق النفطية كما انها اتسمت ، في الوقت ذاته، باهمية اقتصادية كبيرة[٨٦]. وفي اطار الاجراء نفسه اقر مجلس الوزراء،اثناء بحثه موضوع تسلم حقل خانقين، استئناف التحري والتنقيب عن النفط،الاجراء الذي رآه ضروريا بوصفه" يقوي موقف الحكومة لحد كبير تجاه شركات النفط في مفاوضاتها الحالية "[٨٧]. حقق العراق في السياق ذاته نجاحا اخر، ففي الاسبوع الاخير من العام ١٩٥٨ اعلنت وزارة الاقتصاد في"بيان هام"حسب تعبيرها، انه نتيجة المفاوضات مع شركات النفط وافقت"شركة نفط البصرة" على التنازل عن حقوق امتيازها في المياه الاقليمية العراقية[٨٨].

استوجبت هذه التطورات، مع غيرها، ايجاد مؤسسة خاصة تضطلع بمهمة الاشراف على الامور المتعلقة بالنفط، فاصدر مجلس الوزراء قراراً في اذار ١٩٥٩ يقضي بتاسيس"الهيئة العامة لشؤون النفط" التي حدد القرار نفسه مهمتها بالتحري عن النفط وانتاجه وتسويقه، والاشراف على امتيازاته، والمشاركة بالمفاوضات مع شركات

---

[٨٥] شركة نفط صغيرة ، اسستها شركة النفط الانكليزية- الفارسية لاستغلال الاراضي المختلف عليها بين الدولتين العثمانية والفارسية في منطقة النفط خانة بخانقين اعترفت الدولة العثمانية بنفاد امتيازها بموجب بروتوكول تعيين الحدود بين الدولتين لسنة ١٩١٣، وقد عد ذلك الاعتراف نجاحا بريطانياً باتجاه السيطرة على النفط العراقي، وقعت الحكومة العراقية في ٢٤ ايار ١٩٢٦ مع تلك الشركة على اتفاقية امتيازها. للمزيد من المعلومات ينظر: نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥- ١٩٥٢، بغداد ١٩٨٠، ص ١٢٥-١٤٦.

[٨٦] " الاستقلال " (جريدة)، بغداد، العدد ١١، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٨.

[٨٧] د. ك. و. الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء/العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف١، جلسة مجلس الوزراء المنعقدةبتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨، القرار رقم ٣.

[٨٨] "الزمان"، العدد ٦٤٢٦، ٢٣ كانون الاول ١٩٥٨.

النفط، ثم استحدثت في تموز ١٩٥٩، الذكرى الاولى لقيام الثورة، اول وزارة للنفط في تاريخ العراق[٨٩] .

كانت الحكومة قد استانفت قبل ذلك، منذ حزيران العام نفسه مفاوضاتها مع شركات النفط مع ميل و اضح الى التصلب فيها، فإنها زادت على سبيل المثال، نسبة الاراضي غير المستثمرة التي طالبت الشركات التخلي عنها من ٥٠٪، التي قبلتها الشركات، الى نسبة٧٥٪، على ان يتم اختيار ١٠٪منها فقط بإتفاق الطرفين[٩٠].

استمرت المفاوضات بين الحكومة والشركات حتى نيسان ١٩٦١ دونما ان ينشر من وقائعها الا النزر اليسر[٩١]. وقد تخللها عدد كبير من الانذارات والتهديدات التي وجهها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم للشركات[٩٢]. وتشكيل العديد من اللجان والوفود وكتابة العديد من التقارير والاقتراحات[٩٣]. وتركز البحث خلالها على المناطق الواجب التخلي عنها ونسبتها وكيفية اختيارها[٩٤]. ولكن دونما نتيجة تذكر، فقد كانت الموضوعات تبقى كما هي عليه بين اجتماع واخر من دون ان يبت بقسم منها، ومن دون ان تحصل تسوية عامة للخلاف[٩٥]. وذلك لان شركات النفط كانت لازالت تفكر بنفس العقلية التعسفية الاحتكارية التي دأبت على التفكير بها منذ ان حصلت على

---

(٨٩) "الوقائع العراقية"، العددان ١٤٣و ١٦٤، ١٨ اذار و٤ ايار ١٩٥٩.

(٩٠) عبد اللطيف الشواف ، المصدر السابق ،ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٩١) نشر عن وزارة النفط محضر الاجتماع الذي انعقد يوم ٣١ اب ١٩٦٠ تحت عنوان "جانب من مفاوضات النفط".

(٩٢) عن انذارارات عبد الكريم ٤قاسم تنظر: "الزمان " العدد ٦٧٠٧، ٥ كانون الاول ١٩٥٩،"الاهالي (جريدة)، بغداد، العدد ٥٦٩ ،٦ تشرين الثاني ١٩٦٠.

(٩٣) عبد اللطيف الشواف ، المصدر السابق، ٢٣٦- ٢٤٢.

(94) trevelyan , op, cit,. p . 179.

(٩٥) محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بيروت، ١٩٦٦، ص ٢٨٦.

امتيازاتها على حد وصف جريدة "الثورة"[٩٦]، التي لم تدرك الوجه الاخر للموضوع كما ادركه الدكتور مجيد خدوري الذي حدده على النحو الاتي في معرض تحليله الدقيق لموقف قيادة الثورة من الموضوع برمته:

" لعل الصورة الوحيدة التي كانت مرتسمة في اذهان الضباط الاحرار[٩٧] هي ان حكومة العهد السابق كانت في تعاملها مع الاجانب بصورة عامة، ومع شركات النفط بصورة خاصة، تميل الى التساهل في حقوق العراق الى درجة التفريط هذه الصورة هي التي سيطرت على تفكير قادة الثورة فجعلتهم يرفضون اي عرض تتقدم به شركات النفط بحجةان هذا العرض لا ينسجم واهداف الثورة، ولايفي بحاجات البلاد"، بينما انهم كانوا، في واقع الامر، يميلون الى معالجة المشكلة بشكل جذري، وبأقصى سرعة ممكنة وذلك انسجاما مع الاساليب الثورية لا سيما وان اسلوب المعالجة في العهد السابق كان موضع استنكار الشعب العراقي"[٩٨] .

---

[٩٦] "الثورة" (جريدة) ، بغداد، ١١ نيسان ١٩٦١.

[٩٧] في النص: في اذهانهم.

[٩٨] محمد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢-٢٢٣.

يمكن قراءة هذا الواقع بوجهيه بين سطور صحافة تلك المرحلة التي اثار استمرار المفاوضات شجونها. فان جريدة "الاهالي" الناطقة باسم الوطنيين الديمقراطيين طالبت الحكومة باعلان حقيقة الموقف من المفاوضات[٩٩]، اما جريدة "ا لثورة" فقد نبهت الجميع الى حقيقة ان الشركات عمدت الى اللف والدوران، والاستفادة من تطويل امد التفاوض لنهب اكبر ما يمكن من ثروة العراق النفطية ، خصوصا بعد ان لاحظت تمسك العراق بطريقة التفاوض"[١٠٠]، وفي مناسبة اخرى اشارت "الاهالي" الى ان مرور الوقت في ظل " اتفاقيات النفط الحالية يمثل خسارة مادية مستمرة للعراق من اهم ثروة يملكها"[١٠١]. ودعت الحكومة في مقال اخر لها الى "ان تصر على تخلي الشركات عن كل الاراضي غير المستثمرة"[١٠٢] .

على اثر فشل المفاوضات التي اجراها الطرفان في السادس من نيسان ١٩٦١، وانذار عبد الكريم قاسم للشركات، أخذ محور المناقشات يتوسع[١٠٣]. عندما اعلنت وزارة النفط بعد اربعة ايام من ذلك التاريخ بيان"الاثني عشر مطلبا"[١٠٤]. التي قالت عنها انها تؤمن مصلحة العراق واهمها، التخلي عن الاراضي غير المستثمرة، وزيادة حصة العراق من العائدات، والمشاركة برأسمال الشركات، واحتساب كلفة الانتاج، وتنازل الشركات عن الغاز الطبيعي ، وتعيين المدراء العراقيين في مجالس الادارة ، واشراف الحكومة على حسابات الشركات[١٠٥]. التي اعتبرها عبد الكريم قاسم مطالب مترابطة كالسلسلة،

---

[٩٩] "الاهالي"، الدد ٥٦٩، ٦ تشرين الثاني ١٩٦٠.

[١٠٠] "الثورة"، العدد ٣٦١، ١١ آب ١٩٦١.

[١٠١] "الاهالي"، العدد ٥٦٩، ٦ تشرين الثاني ١٩٦٠.

[١٠٢] "الاهالي"،العدد ٤٩٤، ١٩ اب ١٩٦٠.

(103) Trevelyan, op, cit. p. 180.

[١٠٤] الوصف لجريدة"الاهالي" في عددها الصادر يوم ٢٣ اب ١٩٦١.

[١٠٥] للتفصيل تنظر: "الثورة" ، العدد ٥٩٥، ١١ نيسان ١٩٦١.

ويجب حلها جميعها[١٠٦]. لم يقابل البيان بالاعجاب والتقدير والترحيب من طبقات الشعب كافة حسب، بل، ادى اعلانه الى ارتفاع رصيد عبد الكريم قاسم ارتفاعا كبيرا في الاوساط السياسية العراقية كما ورد ذلك في احد تقارير الامن العامة.[١٠٧]. ولما لم تستجب الشركات لتلك المطاليب ولا سيما زيادة حصة العراق من العوائد، والمساهمة في رأسمال الشركات، انهى عبد الكريم قاسم اجتماع يوم الحادي عشر من تشرين الاول ١٩٦١ بالقول " ليس لدينا شيء الآن ، وتعتبر المفاوضات منقطعة بسبب تعنت الشركات في وجهات نظرها وعدم موافقتها على اعطاء حق العراق، ولا يمكن لنا ان نصبر على ضياع حق العراق مدة طويلة، انكم تريدون كل الامور في صالحكم ... هذه آباركم باستطاعتكم استغلالها كما تريدون، واني آسف لأن اقول لكم بأننا سنأخذ بقية الأرض بموجب تشريعاتنا الجاهزة"[١٠٨] . وفي الحال حول عبد الكريم قاسم الوفد المفاوض[١٠٩] الى لجنة لدراسة الموقف[١١٠]. وبعد عدة اجتماعات اهتدت اللجنة الى فكرة اصدار تشريع قانون يجرد الشركات من الاراضي غير المستثمرة والذي صدر بعنوان "قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط"[١١١]، والذي عرف بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١،[١١٢].

---

[106] Trevelyan, op, cit., p. 180.

[١٠٧] مدرسة الاعداد الحزبي، رقم الملف ٢٤(١٩٦١- ١٩٦٤)، تقارير خاصة، الوثيقة رقم ٥٢(تقرير عبد المجيد جليل مدير الامن العام بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٦١).

[١٠٨] عبد الله اسماعيل، مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢ ـ ١٩٦٨، لندن ، ١٩٨٩، ص٣٠ ـ ٣١.

[١٠٩] عبد اللطيف الشواف ، المصدر السابق، ص٢٤٣.

[١١٠] كان الوفد يتألف من هاشم جواد وزير الخارجية، ومحمد حديد، ومظفر حسين جميل وزير المالية، ومحمد سلمان وزير النفط، وعبد اللطيف الشواف محافظ البنك المركزي العراقي، والعميد الركن طه الشيخ احمد مدير الخطط العسكرية. ينظر: عبد اللطيف الشواف، المصدر السابق، ٢١٣.

[١١١] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء/ العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٧، جلسة مجلس الوزراء الخاصة المنعقدة بتاريخ ١١ كانن الاول ١٩٦١.

[١١٢] " الوقائع العراقية" العدد ٦١٦، ١٢ كانون الاول ١٩٦١.

والذي حرر كامل الاراضي العراقية من سيطرة الشركات عدا مناطق الابار المنتجة فعلا، والبالغة مساحتها ١٩٣٧ كم٢ فقط، اي ان التحرير كان بنسبة٥و ٩٩%(١١٣).

ان قانون رقم ٨٠ هو روح ثورة ١٤تموز ونبضها سياسيا واقتصاديا، كان اقرب الى تاميم حقيقي للمخزون الهائل من الثروة النفطية، اذ انه لم يبق في حوزة الشركات الاجنبية سوى جزء محدود منه(١١٤). ومن هنا فان القانون كان يمثل الى ذلك الحين اقصى عمل متطرف قد اتخذ في الشرق الاوسط ضد شركات النفط منذ اعلان ايران التاميم سنة ١٩٥١، وهو كذلك بداية الطريق الذي سلكه العراق لتحقيق حلمه الكبير في تملكه لموارده النفطية والسيطرة عليها حسب تقويم غربي(١١٥). وحسب تقويم متتبع عراقي فان القانون هو ثورة ضد استغلال الشركات الاجنبية لحقوق العراق والامة العربية، وانقلاب مهم في صناعة النفط العالمية، فضلا عن انه اول عمل ثوري ناجح بعد تاميم قناة السويس عربيا(١١٦).

بعد صدور القانون اصدر عبد الكريم قاسم اوامره الى السلطات العسكرية بايقاف عمليات التحري والحفر في جميع انحاء العراق ، واجبر الشركات على تسليم العراق جميع الخرائط والمعلومات الجيولوجية المتعلقة بهندسة النفط الخاصة بالاراضي المحررة(١١٧).

واكبت الصحافة المحلية سياسة الحكومة النفطية خطوة خطوة، واسهمت بافكارها وطروحاتها في اغناء منطلقات الصراع الدائر من اجل ضمان الحقوق المشروعة للعراق في ثروته النفطية . اقترحت "البيان" الناطقة باسم" الحزب الوطني

---

(١١٣) عبد اللطيف الشواف ، المصدر السابق ، ص ٢٤٤- ٢٤٥.

(١١٤) مقابلةمع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٣.

(115) edith and penrose, op, cit., p. 385,. 423.

(١١٦) خليل اتبراهيم حسين ، المصدر السابق،ص ٢٠١.

(١١٧) عبد اللطيف الشواف، المصدر السابق ، ص ٢٤٤.

التقدمي"، مثلا، تاسيس شركة نفط وطنية رأت فيها اول اجراء ضروري ينبغي اتخاذ ه بعد تحرير الاراضي العراقية من قبضة الشركات الاجنبية . وارتات الصحيفة ان تكون الشركة المقترحة براسمال حكومي صرف[١١٨].

في نهاية ايلول ١٩٦٢ خطا عبد الكريم قاسم خطوة مهمة اخرى باتجاه استثمار المناطق المحررة من سيطرة الشركات الاحتكارية عندما طرح للمناقشة يوم التاسع والعشرين من ايلول ١٩٦٢ مسودة لائحة تاسيس شركة نفط وطنية، تكون مهمتها استثمار تلك المناطق[١١٩] .

ب- الموقف من مجلس الاعمار:

ساد فكر قيادة الثورة، والضباط الاحرار عموما التصور ذاته عن مجلس الاعمار الذي ساد الساحة بدوافع النضال السياسي اليومي في العهد الملكي،[١٢٠]، فأن قادة الثورة كانوا مقتنعين بان مشاريع المجلس تخدم "اغراضا غير وطنية"، مما ولد"فكرة التغيير وكانها واجب من واجبات الثورة"[١٢١] .

لا تدع خطوات الثورة الاولى، وتصريحات كبار المسؤولين الجدد بالنسبة لمجلس الاعمار مجالا للشك في الذي قلناه. ففي يوم الثورة صدر البيان رقم ١٠ عن قيادتها التي فصلت بموجبه كل اعضاء المجلس الاجرائيين، ورفضت تجديد عضوية طه الهاشمي، نائب رئيس المجلس، التي تنتهي في الثاني عشر من اب[١٢٢]. مع العلم ان الهاشمي كان

---

[١١٨] "البيان (جريدة)، بغداد، العدد ٦١٦، ١١ حزيران ١٩٦٢.

[١١٩] "الزمان"، العدد ٧٥٤١، ٣٠ ايلول ١٩٦٢.

[١٢٠] كان الناس يطلقون على مجلس الاعمار اسم مجلس الاستعمار نكاية بالنظام. للتفصيل عن موقف الراي العام العراقي من مجلس الاعمار ينظر:عبد الله شاتي عبهول، المصدر السابق ، ص ١٤٥-١٦٤.

[١٢١] مقابلة اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ١٨ تموز ١٩٩٤.

[١٢٢] "الوقائع العراقية" العدد ١، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

ينتمي عمليا الى المعارضة المعتدلة في العهد الملكي، وبعد ايام ادلى فؤاد الركابي وزير الاعمار بأول تصريح صحفي من المجلس اشار فيه الى ضرورة وضع "منهاج جديد يضمن مصلحة الشعب"، كما عهد بتنفيذ المشاريع التي هي في طور التنفيذ كافة، مع تجاوز ماعده تباطؤا باعتباره "صفة واكبت العهد القديم" كما ادعى. وفي السياق المالوف اضاف الى ذلك قوله ان وزارة الاعمار في عهد الثورة "سوف تقوم بالمشاريع التي تخدم الشعب، وتؤجل المشاريع التي كان الهدف منها خدمةالاستعمار، وخدمة طبقة معينة"، فان معظم المشاريع" في العهد البائد" كانت تنفذ" لا لمصلحة الوطن"، ولا لمصلحة الشعب، "وانما لاشخاص معينين"، بل ذهب الى القول ان" مشاريع الري التي نفذها العهد البائد كانت غير مفيدة". تعهد الوزير، مع ذلك، بان تستعين وزارته بالكفاءات العراقية، وان تشجع الصناعة الوطنية حفاظا على الثروة القومية[١٢٣].

كرر عبد الكريم قاسم التقويم نفسه لمجلس الاعمار بعد ايام قليلة من ذلك التاريخ[١٢٤]. ففي اول مؤتمر صحفي له عقده بتاريخ السادس والعشرين من تموز وصف مشاريع المجلس في العهد الملكي بانها كانت مشاريع مرتجلة، استهدفت التخفيف من حدة التوتر السياسي ، ونقمة الشعب عن طريق ما اسماه"الترفيه السريع السطحي" الذي لم يكن من شانه ، كما قال، احداث تغيير جذري عميق في الاوضاع والواقع[١٢٥].

---

(١٢٣) "الجمهورية"، العددان ٤و١٩ ، ٢١تموز و٧،آب ١٩٥٨.

(١٢٤) صدرت سلسلة طويلة من التصريحات في السياق ذاته، اشترك فيها وزراء من امثال ابراهيم كبة وبابا علي الشيخ محمود، كما ادلت الصحافة بدلوها على نطاق واسع في هذا الميدان لم نرَ داعيا الى سرد نماذج من تلك التصريحات التي كانت ترديدا، وتكراراً لما اوردناه في المتن. عن التصريحات المذكورة يمكن أن تنظر:"الحرية"، العدد ١٢٤٣، ٤ اب ١٩٥٨؛ "الجمهورية"، العددان ١٠و٤٨، ٢٨تموز و١٠ ايلول ١٩٥٨، "الاستقلال"، العدد٣، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨؛ "الاهالي"، العدد٨، ٨ كانون الاول ١٩٥٨.

(١٢٥) "الجمهورية "،العدد ٩، ٢٧ تموز ١٩٥٨.

اما عبد السلام عارف الذي اصبح يشغل منصب نائب رئيس مجلس الاعمـار، الى جانب مناصبه الاخرى[١٢٦]. فقد بز الجميع في استهانته بمجلس الاعمار ومشاريعه، وفي نثر الوعود المتفائلة كعادته، اذ اكد في خطبه الحماسية مرارا ان عوائد النفط اصبحت ، بفضل الثورة، للاعمار "وليس مجلس الاستعمار"، وبأن" مجلس الاعمار اصبح بحق للاعمار وليس للاستعمار"[١٢٧] .

اما في حيز التنفيذ فان وزير الاعمار الف في السابع عشر من تموز ١٩٥٨ لجنة خاصة باسم "لجنة التوجيه الاقتصادي " برئاسة الدكتور محمد سلمان حسن وعضوية كل من محمد حسن جمعة، والدكتور فؤاد عبد الله، وعلي هادي الجابر، كان على اللجنة ان تدرس مشاريع الاعمار، وتقدم التوصيات التفصيلية عن المشاريع التي ينبغي الاستمرار في تنفيذها في غضون الاشهر الثلاثة الاولى من عمر الثورة، على ان يعاد النظر في المشاريع الاخرى اثناء وضع خطة جديدة للاعمار[١٢٨].

وفي الثاني والعشرين من تموز اصدرت حكومة الثورة مرسوما جمهوريا يقضي بتاليف لجنة عليا تناط بها صلاحيات مجلس الاعمار الى ان يعاد النظر في المجلس وقوانينه.[١٢٩]. بعد ان انهت اللجنة اعمالها اصدر في العاشر من اب ١٩٥٨ القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ ليحل محل قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣[١٣٠]. حددت المادة الاولى من القانون التشكيلة الجديدة لاعضاء مجلس الاعمار على النحو الاتي : رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم رئيسا، نائب رئيس الوزراء عبد السلام عارف ووزراء الاعمار والمالية والاقتصاد والزراعة والشؤون الاجتماعية والمواصلات والاشغال اعضاء فيه. نصت المادة

---

[١٢٦] كان يشغل مناصب معاون القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الوزراء ووكيلا لوزير الداخلية.

[١٢٧] "الجمهورية" العددان ١٥و٣٦ ، و٣و٢٧، اب ١٩٥٨.

[١٢٨] م.ت . تقرير لجنة التوجيه الاقتصادي، الوثيقة رقم ١.

[١٢٩] "الوقائع العراقية"، العدد١، ٢٣تموز ١٩٥٨؛ "الجمهورية" العدد٦، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

[١٣٠] ينظر نص القانون في:"الوقائع العراقية"، العدد ١٠، ١٢اب ١٩٥٨.

الثانية من القانون على تاليف لجنة خاصة باسم"لجنة توجيه الاعمار"، مهمتها مراجعة منهاج المجلس السابق، ووضع منهاج جديد طويل الامد له، على ان يختار وزير الاعمار اعضاء اللجنة . اما المادة الثالثة من القانون فانها حددت واجبات سكرتير مجلس الاعمار باعداد مناهج جلسات المجلس، والاشراف على اعمال"لجنة توجيه الاعمار" الوارد في المادة الثانية من القانون.

ولم تمر سوى عشرة ايام على صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ حين خول مجلس الوزراء وزير الاعمار القيام بدراسة وضع الشركات الإستشارية ، والبت في امر انهاء اعمالها" لتلافي الاضرار الناجمة عن الصرف عليها" كما ورد في نص قرار التخويل[١٣١].

اخيرا يمكن تلخيص مجمل سياسة الثورة تجاه مجلس الاعمار، ومستقبله من خلال فقرات مقتضبة وردت في "المذكرة التفسيرية" لأول خطة اقتصادية وضعت في العهد الجمهوري التي عرفت بالخطة الاقتصادية المؤقتة للسنوات ١٩٥٩- ١٩٦٢ ،[١٣٢]. ردّدت المذكرة ما ورد في تصريح عبد الكريم قاسم آنف الذكر الذي عد مجلس الاعمار فيه اداة بيد الاستعمار" لمعالجة التازم بينه وبين الشعب العراقي" ، كما انه كان، في الوقت ذاته، وحسب المذكرة طبعا، سبيلا "استعاد به الاستعمار ما كان يدفعه للعراق كعوائد نفط"، لذا فانه "كان يبذر الثروة القومية في مشاريع غامضة لم تتوفر لها اسباب النجاح"[١٣٣].

---

[١٣١] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : مجلس السيادة، رقم الملف ٤٢٤٢، تسلسل الملف ٤٤٥، الوثيقة رقم ١٠٦، ص ٣٢٨.

[١٣٢] نأتي على تفاصيل الخطة ضمن مواد الفصل الثالث من الكتاب.

[١٣٣] "الوقائع العراقية"، العدد ٢٨٢، ٣١ كانون الاول ١٩٥٩.

والنقطة الاخيرة توضح بدورها ابعاد النهج الـذي كانـت حكومـة الثـورة تنـوي السير عليه في جميع الميادين المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع.

ج- الموقف من الاصلاح الزراعي:

"تأتي مشكلة الارض الزراعية في العراق في مقدمة القضايا الحيوية التي كان عـلى الثورة التصدي لمعالجتها وذلك بحكم واقع المشكلة نفسها قبل اي اعتبار اخر. ففي يوم انتصار ثورة الرابع عشر من تموز كان ٩٢% من العاملين في ميدان الزراعة لا يمتلكـون ارضا، فيما كـان ٥و٢% مـن المـالكين يـستحوذون عـلى ٩١% مـن الاراضي الزراعيـة، تجاوزت مساحة ممتلكات بعضهم ربع مليون دونم"[١٣٤]. من هنا اصبح العـراق بـامس الحاجة الى معالجة هذا الخلل الكبير على اساس عادل ومدروس.

تحمست الثورة للموضوع، وعبرت عن رأيها في ذلك بالاسلوب السياسي الذي سـاد عقل المثقف الثوري في العهد الملكي، فانها، حسب وثائقها المبكرة، عزمت على استئـصال شأفة الاقطاع"الذي اذل، وإستعبد الملايين من الفلاحين"[١٣٥]. وكان ذلك اصلا واحـد مـن الموضوعات الاساسية التي اجمع عليها أعضاء اللجنة العليا لتنظـيم الـضباط الاحـرار دون استثناء[١٣٦] .

لم تتطرق حكومة الثورة ، مـع ذلـك، الى موضـوع الاقطـاع بـصورة مبـاشرة في بياناتها ومراسيمها الاولى، اغلب الظن أخذت بنظر الاعتبار واقع قوة العـشائر العراقيـة

---

[١٣٤] طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، بغداد، ١٩٥٨، ص ١٠-١٣، "اتحاد الشعب" (جريدة)، بغداد، العدد ٢١١، ٣٠ ايلول ١٩٥٩.

[١٣٥] "الجمهورية العراقية، الهيئة العليا للاصلاح الزراعي، الاصلاح الزراعي في اعوامه الستة"، بلا، ص٤، عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب- جامعة بغداد، ١٩٨٢،ص ٢٩٩.

[١٣٦] مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ١٨ تموز١٩٩٤.

ومراهنة اعداء الثورة على موقفها[١٣٧]. اضف الى ذلك ان النظام الجديد انهمك في غضون الاسبوعين الاولين من وجوده بموضوع تثبيت اركانه، وبضمان استتاب الامن الداخلي، والعمل من اجل الحصول على الاعتراف الدولي به[١٣٨]. لكن الجماهير، وكذلك صحافة العهد الجديد، لم تخفيا حقيقة مشاعرهما تجاه الموضوع منذ الايام الاولى للثورة[١٣٩]. الا أن الامر لم يتحول الى فعل مناهض يستهدف مصالح الملاكين ومؤسساتهم على غرار ما حدث في الايام الاولى للعديد من الثورات الكبرى الحديثة والمعاصرة.

توالى بعد ذلك صدور التصريحات، والقرارات المعادية للاقطاع على نطاق واسع. بدأ بها الدستور المؤقت[١٤٠] . الذي صدر في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٨، فقد ابطلت مادته التاسعة قانون فحوى"نظام دعاوي العشائر"[١٤١]. بجعلها المواطنين دون استثناء "سواسية امام القانون في الحقوق والواجبات" بينما نصت مادته الرابعة عشرة صراحة على تحديد الملكية الزراعية وتنظيمها بقانون وفي اليوم الذي صدر فيه الدستور في الجريدة الرسمية، وكذلك في الصحافة المحلية على غير العادة المتبعة[١٤٢]. هتف عبد السلام عارف في الجماهير المحتشدة في الديوانية (القادسية حاليا) ان "لااقطاع بعد

---

[١٣٧] حرضت اذاعات معادية للثورة العشائرية العراقية فعلا على الوقوف بوجه النظام الجديد، واختلقت، من اجل التشويه والتحريك، أخباراً عارية عن الصحة بهذا الخصوص، وعولت القوى الاجنبية كثيرا فيما بعد على العشائر في موقفها، وخططها المعادية للنظام الجمهوري في المرحلة التي نحن بصدد معالجتها.

[١٣٨] مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ١٨ تموز ١٩٩٤.

[١٣٩] ينظر: على سبيل المثال : "الجمهورية" العدد ٥، ٢٢ تموز١٩٥٨.

[١٤٠] ينظرنصه في: "الوقائع العراقية" ، العدد ٥، ٢٧ تموز ١٩٥٨.

[١٤١] نظام وضعته سلطات الاحتلال البريطانية في تموز ١٩١٨ على غرار النظام الهندي لجرائم الحدود، لحماية وجودها وامن قواتها وصيانة مصالحها. طبع نص القانون وتعديلاته في "نظام دعاوي العشائر" بغداد، ١٩٥١، ٤٣ صفحة.

[١٤٢] تنظر على سبيل المثال "الحرية"، العدد ١٢٣٧، ٢٧ تموز ١٩٥٨.

اليوم" فان "دستوركم قد حدد الملكية"[١٤٣]. ليكون بذلك بمنزلة اول تفسير لما ورد في نص المادة الرابعة عشرة من الدستور المؤقت. بعد ذلك بشر وزيرا الشؤون الاجتماعية ناجي طالب، والزراعة هديب الحاج حمود الفلاح بالارض في تصريحين صحفيين ادليا بهما بعد مدة وجيزة من صدور الدستور المؤقت[١٤٤].

بعد صدور الدستور المؤقت مباشرة بوشر باتخاذ الخطوات الكفيلة بتنفيذ مادته التاسعة عشرة. ففي الثلاثين من تموز الف مجلس الوزراء لجنة برئاسة وزير الزراعة هديب الحاج حمود مهمتها وضع قانون خاص بالاصلاح الزراعي، ضمت اللجنة مجموعة من الساسة والخبراء المعنيين بالموضوع، منهم طلعت الشيباني ومسعود محمد وعبد الرزاق الظاهر وعبد الصاحب العلوان وباقر كاشف الغطاء وعبد الرزاق زبير[١٤٥].

ان القاء ضوء سريع على ما ساد من اراء من شانه ان يوضح لنا من الآن جوانب من ابعاد النهج الذي سار عليه النظام الجمهوري عموما بعد انتصار ثورة الرابع عشر من تموز . فكما لا يخفى ان واقع العراق وازدهاره وتطوره الحضاري تاريخيا ارتبط ولم يزل يرتبط بواقعه الزراعي، وامكاناته الفريدة في ميدانه، وهذا يستوجب التعامل معه بدقة وحذر، ادرك هذه الحقيقة عدد من اعضاء اللجنة، فارتأوا التريث في اصدار قانون الاصلاح الزراعي. وقد حظي هذا الاتجاه بتأييد الرئيس جمال عبد الناصر ايضا. لكن قادة الثورة العسكريين، وفي مقدمتهم عبد السلام عارف، كانوا يرون عكس ذلك

---

(١٤٣) الجمهورية، العدد ١٠، ٢٨تموز ١٩٥٨.

(١٤٤) عن تصريح ناجي طالب تنظر: "الحرية"، العدد ١٢٣٩، ٢٩ تموز ١٩٥٨ ، اما عن تصريح هديب الحاج حمود فتنظر: " الحرية" ، العدد ١٢٥٠، ١٢آب ١٩٥٨.

(١٤٥) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٠٣، الوثيقة رقم ٦، ص٤١، طلعت الشيباني، المصدر السابق، ١٠٧.

تماما[١٤٦]. وفي الواقع كان الاخيرون يدخلون في حساباتهم الجو العام الذي كان يسود الشارع في المدينة والحقل في الريف اكثر من اي شيء اخر، خصوصا بعد ان دب الصراع من اجل النفوذ برأسه في صفوف قادة الثورة بسرعة، وبعد ان عزز اليسار من مواقعه عن جميع الصعد بالسرعة نفسها، فلم يكن بوسع القادة ان يتجاهلوا ان الناس كانوا ينتظرون منهم شيئاً، مما جعل الاستعجال في اتخاذ القرارات أمراً لابد منه[١٤٧]. انهت اللجنة في غضون نيف وشهر وضع مسودة نهاية لقانون الاصلاح الزراعي، درستها فيما بعد لجنة وزارية خاصة قبل احالتها الى مجلس الوزراء الذي أقرها في صيغة قانون نشر في الجريدة الرسمية في الثلاثين من ايلول ليتحول الى القانون الثلاثين ضمن تشريعات النظام الجمهوري[١٤٨]. يتكون قانون الاصلاح الزراعي من احدى وخمسين مادة ، نصت الاولى منها على تعيين الحد الاعلى لملكية الارض الزراعية بالف دونم للاراضي السيحية، وبالفي دونم للاراضي الديمية، على ان ينتقل مايزيد على ذلك الحد الى الدولة لتقوم بتوزيعه على الفلاحين وفق ضوابط محددة. بوشر بتطبيق القانون اعتبارا من الثاني من كانون الاول ١٩٥٨ باعلان اول قائمة باسماء اول وجبة من كبار الملاكين الذين تقرر الاستيلاء على مازاد من الحد الاعلى المقررمن اراضيهم[١٤٩].

استهدفت الثورة، حسب وثائقها وصحافتها، من قانون الاصلاح الزراعي القضاء على الاقطاع بصفته نظاماً اقتصاديا واجتماعيا من خلال تفتيت ملكيات الارض الزراعية الكبيرة، وتجريد اصحابها من نفوذهم، وتمليك الفلاحين الأرض بهدف رفع

---

[١٤٦] مقابلة مع هديب الحاج حمود بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٩٤.

[١٤٧] مقابلة مع مسعود محمد بتاريخ ٢٧تموز ١٩٩٤.

[١٤٨] "الوقائع العراقية" ، العدد ٤٤، ٣٠ ايلول ١٩٥٨، طلعت الشيباني ، المصدر السابق، ص ١٠٨-١٠٩.

[١٤٩] د.ك.و. الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف ١/٢، تسلسل الملف ٣١٦، الوثيقة رقم ٦، ص ٢٤؛ "الوقائع العر اقية" العدد ٨٩، ٧ كانون الاول ١٩٥٨.

مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، واخيرا رفع مستوى الانتاج الزراعي[١٥٠]، الآمال التي اصطدمت على ارض الواقع بعقبات كبيرة حالت دون تحقيقها. لكن القانون يعد، مع ذلك، من اهم، واخطر تشريعات ثورة الرابع عشر من تموز المبكرة.

د. الموقف من الكتلة الاسترلينية:

إنضمَّ العراق الى الكتلة الاسترلينية منذ تاسيسها في العام ١٩٣١، مع العلم ان تأسيسها جاء من اجل تخفيف اثار الازمة الاقتصادية العالمية في بريطانيا التي قررت حكومتها الغاء الغطاء الذهبي للباون، فتحول الاخير بموجب ضوابط الكتلة الى اساس لتبادل عملات الدول التابعة لبريطانيا، او المرتبطةبها. ترك الارتباط بالكتلة الاسترلينية آثارا سلبية في اقتصاد العراق الذي ارتبط مصيره كليا بوضع الباون وتقلباته[١٥١]، ففي العام ١٩٤٩، مثلا، الحق القرار البريطاني بتخفيض سعر الباون الاسترليني من اربعة دولارات وثلاثة سنتات الى دولارين وثمانين سنتا اضرارا بليغة بالاقتصاد العراقي[١٥٢]. لذا لاغرو، ان تحول الخروج من الكتلة الاسترلينية الى شعار مطروح على الساحة السياسية العراقية منذ مطلع العقد الرابع، تمسك به حتى بعض اقطاب العهد الملكي نفسه[١٥٣] من هنا فان الخروج من الكتلة الاسترلينيةغدا يؤلف واحدا من المهمات الملحة التي

---

[١٥٠] د.ك.و. الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف ٣/١، تسلسل الملف ٣١٦، الوثيقة رقم ٦، ص٣٢؛ الاصلاح الزراعي في اعوامه الثلاثة "، من منشورات وزارة الاصلاح الزراعي، بلا، ص ١٠.

[١٥١] الدكتور كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصرة دراسات تحليلية، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٠١.

[١٥٢] للمزيد من المعلومات ينظر: مظفر حسين جميل، روابط الكتلة الاسترلينية، "المثقف"،مجلة شهرية،بغداد،السنة الثانية، العدد٧ نيسان ١٩٥٩، ص ٩-١١؛ سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الاسترلينية، ط٢، بغداد، ١٩٦١، ص ١٨-٢٠.

[١٥٣] تنظر على سبيل المثال: "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، بلا، ص ٢٤٧.

تنتظر تحقيقها اوساط مختلفة من منطلقات متباينةاجمعت على بقاء العراق فيها ينتقص من استقلاله الاقتصادي والسياسي على حد تعبير صحافة الثورة[١٥٤]، من هنا لا يبدو غريبا ان أجهزة المخابرات الامريكية توقعت خروج العراق من الكتلة الاسترلينية قبل اشهر من اتخاذ القرار الرسمي بهذا الخصوص[١٥٥].

درس مجلس الوزراء الموضوع في وقت مبكر بعد انتصار الثورة، وقد اجمع الجميع على ضرورة انسحاب العراق من الكتلة الأسترلينية على ان لايتم ذلك بصورة مفاجئة، بل عن طريق التفاوض، وعلى اساس التفاهم بين الطرفين. كما إرتأى اعضاء مجلس الوزراء اتخاذ مجموعة خطوات سياسية وعسكرية تخص الموقف من حلف بغداد قبل تنفيذ فك الارتباط من الكتلة الاسترلينية[١٥٦].

قدم العراق في ٣١ ايار ١٩٥٩ طلبا الى الحكومة البريطانية يطلب منها الدخول في مفاوضات مباشرة معه بصدد انهاء عضويته في الكتلة الاسترلينية[١٥٧]. استجاب الجانب البريطاني للطلب العراقي، فوصل بغداد في اواسط حزيران وفد بريطاني خاص لهذا الغرض. على اثر انتهاء الوفدين من مفاوضاتهما صدر في ٢٣ حزيران بيان رسمي عن الجانب العراقي يعلن خروج العراق عن الكتلة الأسترلينية. الامر الذي عده البيان "مكسبا ضخما" يفضي"الى تحرر النقد العراقي" مما"اكسبه قوة على قوة"[١٥٨] .

---

[١٥٤] "الثورة"، العدد ١٨٤، ٧ حزيران ١٩٥٩.

[١٥٥] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الافلام الامريكية /الشرق الاوسط، رقم الفلم ٦، الوثيقة رقم ٧، ص٨٨-٨٩.

[١٥٦] مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ١٨ تموز ١٩٩٤ مقابلة مع محمد حديد بتاريخ ٤ آب ١٩٩٤؛ "الرأي العام" (جريدة) ، بغداد، العدد ١٦١، في حزيران ١٩٥٩.

[١٥٧] من المفيد ان نشير الى أن اخر جندي بريطاني غادر قاعدة الحبانية في نفس اليوم الذي طلب فيه العراق الدخول في مفاوضات مباشرة لانهاء وجوده في الكتلة الاسترلينية.

[١٥٨] "الرأي العام"، العدد١٧٢، ٢٤حزيران ١٩٥٩؛ "الاهالي"، العدد ١٧٢، ٢٤ حزيران ١٩٥٩.

اصبح العراق بفضل هذا الاجراء حرا في التصرف بارصدته المتجمعة في البيوتات المالية البريطانية والتي بلغت ١١٢,٥ مليون باون استرليني[١٥٩]. كماحرر اقتصاده من واحد من اثقل القيود الخارجية المفروضة عليه. حظي قرار فك الارتباط بالكتلة الاسترلينية،بتاييد جماهيري باعتباره استجابة لمطلب عام[١٦٠] .

بدأ الفوران الثوري يخف بالتدريج، واخذ النظام الجمهوري الجديد يترسخ اكثر فاكثر ليدخل في ميدان العمل الفعلي الذي الف العمران والاقتصاد فيه نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاحلام التي طالما راودت افكار الوطنيين باسلوب لم يخل من خيال رومانسي في احيان كثيرة.

---

[١٥٩] اسماعيل عارف، المصدر السابق ،ص١٩؛ خليل ابراهيم حسين ، اللغز المحير عبد الكريم قاسم، بغداد، ١٩٩٠،ص ٣٢٨- ٣٣٠.

[١٦٠] بدات حملة صحفية واسعة بهذا الخصوص، ولا سيما في النصف الاول من حزيران ١٩٥٩، أي اثناء المفاوضات التي كانت تجري في بغداد بين الطرفين، ركزت على أن الخروج من الكتلة الاسترلينية يضمن للعراق"استقلاله المحترم، ومركزه اللائق، وسيادته الفضلى "على حد تعبير"الاستقلال" في عددها الصادر يوم السابع من حزيران١٩٥٩.

الفصل الثاني

الاعمار في العام الاول من العهد الجمهوري
(تموز ١٩٥٨- تموز ١٩٥٩)

التشكيلة الجديدة لمجلس الاعمار

كما اسلفنا وضعت أسس تشريعية وإجرائية جديدة لسياسة الاعمار في العهد الجمهوري في غضون المرحلة المبكرة التي اتبعت انتصار ثورة الرابع عشر من تموز مباشرة. وقبل الخوض في صلب موضوع منجزات النظام الجمهوري في مجال التطوير والاعمار نرى من الضروري تقديم فكرة موجزة عن اولئك الذين انتقل اليهم مفتاح تنفيذ هذه المهمة غير السهلة التي يعتمد نجاحها الى حد كبير على اسلوب ومستوى تفكيرهم.

يأتي على رأس القائمة عبد الكريم قاسم الذي تحول بسرعة الى صاحب القرار الأول في رسم سياسة الدولة وتوجيهها في جميع الميادين. وليس بوسع أحد بدءا بخصومه السياسيين، ان ينكر ان الرجل كان عسكريا جيدا، معتدلا، نزيها، ومحبا للعراق، لكنه كان ايضا يفتقر الى خبرة الحكم وتجاربه، ولم يكن لديه تصور واضح عما ينبغي ان يعمله حسب تقويم منصف للسفارة البريطانية ببغداد[1]. ومن المهم بالنسبة لموقفنا تحديداً ان نضيف الى ذلك حقيقة معروفة اخرى عن عبد الكريم قاسم وهي انه كان ينقصه الكثير من القدرات الاقتصادية والفنية، ولم يكن لديه رأي مدروس خاص به خارج اطار مهنته العسكرية، وهمومه السياسية النابعة اصلا من مشاعره الوطنية[2]، لذا فانه كان ينظر الى موضوع الاعمار بعقلية عسكري وطني حالم، بحيث نراه يؤكد بحماس امام اتحاد نقابات العمال يوم الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٩ بانه في

---

(1) P.R.O. , F.O. , 371 / 134202 – 153456, British Embossy Boghdad, August 19, 1958; P.R.O.,F.O., 371 / 133069 – Xc / 146386, British Embossy Baghdad, September 9 , 1958.

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص١٤٧، Edith and Penrose, Op, Cit. P.236. –

الايام القليلة القادمة ستشاهدون مصانع الحديد والصلب والاسمدة والصناعات الكيمياوية قائمة[٣]. الا ان مستوى ادارته لاجتماعات مجلس الاعمار كان جيدا مع ذلك يستوعب ما يطرح دون عناء، ويقبل الحوار والنقاش حسب شهادة الذين شاركوه تلك الاجتماعات[٤]. انعكس انتماؤه المتواضع[٥] بوضوح على آرائه بصدد مشاريع الاسكان كما نبين ذلك فيما بعد.

كان عبد الكريم قاسم يميل بقوة الى ان يضم المجلس عناصر معتدلة ممن لا يتقاطعون معه في آرائهم، ولم يثقل المجلس بالعسكريين الذين كان وجودهم فيه يعتمد على حقائبهم الوزارية وفق منطوق مواد القانون رقم ٨ الذي صدر يوم العاشر من آب ١٩٥٨ وعرف بـ" ذيل قانون مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣"، الآنف الذكر. يستثنى من هذا فقط وزير الدولة فؤاد عارف الذي كان على علاقة وطيدة بشخص عبد الكريم قاسم، كما بمعظم قادة الثورة، تعود بداياتها الى زمالة الدراسة والجندية[٦]، فقد اضيف عضوا الى التشكيلة الجديدة للمجلس في آذار ١٩٥٩، واشترك في اربع عشرة جلسة من جلساته، كانت جلسة الثامن من حزيران ١٩٥٩ الجلسة الاخيرة منها[٧]. ولم نعثر على أي تفسير رسمي لانضمام فؤاد عارف الى المجلس، ولاخروجه منه،

---

[٣] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٩، بغداد بلا، ص٢١.

[٤] مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٩٣، مقابلة مع محمد حديد بتاريخ ٤ آب ١٩٩٤.

[٥] ولد عبد الكريم قاسم سنة ١٩١٤ في حي المهدية، وهو من احياء بغداد الشعبية ونشأ في قرية بائسة في الجنوب، كان والده نجارا بدأ حياته العملية معلما للغة الانكليزية في الشامية حيث قضى عاما دخل بعده الكلية العسكرية في ايلول ١٩٣٢، للتفصيل عنه ينظر: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بغداد، ١٩٧٩، ص٣٧٥ ـ ٣٧٩.

[٦] " مذكرات فؤاد عارف"، الجزء الاول، النسخة المعدة للطبع، ص٨٩ ـ ٩٣.

[٧] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٥ آذار ١٩٥٩، د . ك . و. ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة مجلس الاعمار الثامنة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٨ حزيران ١٩٥٩.

مع العلم لم يقتض منصبه الوزاري، أو اختصاصه وجوده في المجلس. واغلب الظن ان اختياره كان بسبب علاقاته الودية مع شخص عبد الكريم قاسم، فضلا عن انتمائه القومي[٨] الذي اولته حكومة الثورة اهتماما اكبر من السابق، مما كان يتوافق مع مزاج قطاع واسع من الرأي العام يومذاك[٩].

كان عبد السلام عارف (من مواليد بغداد سنة ١٩٢١، اصل اسرته من عشيرة الجميلة بمحافظة الانبار) يمثل الوزن الثاني بعد عبد الكريم قاسم في التشكيلة الجديدة لمجلس الاعمار وذلك بحكم دوره في الثورة اولا، ومناصبه ثانيا، الا انه لم يترك أي أثر في نهج المجلس وخططه لأن عضويته فيه لم تستغرق سوى مدة قصيرة، ولأنه لم يكن يولي مثل هذه الأمور اهتماما يذكر[١٠]، كما انه كرس جل اهتمامه في تلك المرحلة لخدمة صراعه السياسي من اجل الانفراد بالسلطة، حتى ان تصريحاته القليلة عن مجلس الاعمار التي تطرقنا اليها لم تخرج عن هذا الاطار، وكانت بصياغة عاطفية عامة اتسمت بها خطبه وتصرفاته في تلك المرحلة المبكرة من عمر الثورة[١١].

---

[٨] ينتمي فؤاد عارف الى الأسرة البرزنجية الكردية المعروفة من طرف والده، والى عشيرة مردوخ الكردية ايضا من طرف والدته، مذكرات فؤاد عارف، المصدر السابق، ص٧.

[٩] يرى فؤاد عارف نفسه ان ابعاده عن مجلس الاعمار كان بسبب توتر علاقاته مع عبد الكريم قاسم نتيجة اعتراضه على عدد من مواقفه وإجراءاته الفردية. مقابلة مع اللواء المتقاعد فؤاد عارف بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٥.

[١٠] لم تكن لدى عبد السلام عارف تصورات للمفاهيم السياسية والاجماعية والاقتصادية السائدة. مقتبس من :

- Edith and Penrose, Op. Cit., P. 238.

[١١] قيل عنه انه كان يتسم " بالجرأة الفائقة والانتهازية الواضحة" وبأنه كان متهورا .... متعصبا متعجلا للامور، لا يحسب للعواقب حسابا. ينظر: ميرى بصرى، اعلام السياسة في العراق الحديث، لندن، ١٩٨٧، ص٢٥٠.

حل احمد محمد يحيى (من مواليد الموصل سنة ١٩١٦) في عضوية المجلس بحكم منصبه الوزاري، اذ عهدت اليه حقيبة وزارة الداخلية بعد اعفاء عبد السلام عارف من منصبه، ومن ثم عهدت اليه حقيبة وزارة الاصلاح الزراعي وكالة بعد ذلك، مما اقتضى استمرار عضويته في المجلس[١٢] . كان يحيى عسكريا مرموقا، اذ تخرج في الكلية العسكرية وكلية الاركان العراقيتين، وكان من الضباط الاحرار، عين غداة الثورة سفيرا للعراق لدى المملكة العربية السعودية[١٣]. كان معتدلا في آرائه ومواقفه، مهذبا يتمتع بسمعة جيدة جدا، قلما كان يسمح لنفسه بالمداخلة الا فيما يتعلق بشؤون وزارته الداخلية[١٤]. كل الظواهر تشير الى ان اهتماماته بشؤون الاقتصاد والاعمار وما شاكل لم تتخط الأطر العامة المعروفة عن امثاله.

العسكري البارز الآخر في تشكيلة المجلس الاولى بعد الثورة هو ناجي طالب (من مواليد الناصرية بمحافظة ذي قار سنة ١٩١١) الذي كان من ابرز وأنشط الضباط الاحرار، اصبح عضوا في المجلس بعد الثورة بصفته اول وزير للشؤون الاجتماعية في العراق الجمهوري. جاء عنه في تقرير اعدته السفارة البريطانية في التاسع عشر من آب ١٩٥٨ انه "واع بشكل كبير، كفوء، حيوي وصريح"، "وبأنه قومي، كثير الشكوك بالغرب"[١٥]. اثنت وثيقة بريطانية اخرى تعود الى المرحلة نفسها على ذكائه، وفكره المتطور[١٦]. ويصفه أحد زملائه في السلاح بالهدوء[١٧] والجدية والاتزان والميل للخير[١٨].

---

[١٢] نعود الى تفصيلات هذا الجانب من الموضوع فيما بعد.

[١٣] دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، دائرة معارف علمية، تاريخية، جغرافية، اجتماعية، صناعية، زراعية، تجارية، وضعه محمد فهمي درويش وآخرون، بغداد، ١٩٦٠، ص٣٩٨.

[١٤] مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ٨ آذار ١٩٩٥، مقابلة مع محمد حديد في ٩ آذار ١٩٩٥.

[15] - P.R.O., F.O. 371 / 134202 - 153436, British Embassy Baghdad, August 19, 1958.

[١٦] وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، بغداد، ١٩٨٩، ص٤٠.

اما حنا بطاطو فانه يرجع شهرته الى كونه من رجال الوسط في آرائه الاجتماعية[١٩]. وبالنسبة للمجلس تحديدا فانه كان شديد الحرص على السماع لاهل الاختصاص، فكان يولي تقارير الهيئات الفنية اهتماما كبيرا[٢٠]. كان ناجي طالب يملأ، اذن، موقعه في المجلس بجدارة، الا أن دوره فيه انتهى بسرعة بعد ان قدم استقالته من الوزارة في السابع من شباط ١٩٥٩.

العسكري الأخير في المجلس هو عبد الوهاب الأمين(من مواليد بغداد سنة ١٩١٨) الذي عهدت اليه حقيبة الشؤون الاجتماعية بعد استقالة ناجي طالب، كان من الضباط الاحرار، واشغل في العهد الملكي عددا من المناصب العسكرية[٢١]. لكن همومه الثقافية، واهتماماته عموما[٢٢] لم تؤهله ليؤدي دورا ملموسا في اعمال المجلس، ولم يكن بوسعه، على ما يبدو، ان يملأ موقع سلفه.

كان فؤاد الركابي (من مواليد الناصرية بمحافظة ذي قار سنة ١٩٣١) وهو مدني وحزبي[٢٣] ومهندس (بكلوريوس هندسة ١٩٥٢/بغداد)، اول وزير للاعمار في العهد الجمهوري لكنه لم يقدر له ان يؤدي أي دور في رسم سياسة مجلس الاعمار في ذلك

---

[١٧] يبدو انه كان يحظى باحترام عبد الكريم قاسم شخصيا. عن ذلك تنظر: مذكرات فؤاد عارف، المصدر السابق، ص١٠٩ ـ ١١٠.

[١٨] خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم، ص٩٦.

[١٩] حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٣٧٩.

[٢٠] لاحظ الباحث ذلك من خلال لقاءاته المتكررة به، وبغيره من المعنيين.

[٢١] مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ٨آذار ١٩٩٥.

[٢٢] مقابلة مع العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين بتاريخ ١٨ آذار ١٩٩٥، مقابلة مع طاهر الحيدري بتاريخ ١٦ آذار ١٩٩٥.

[٢٣] كان في حينه امين سر حزب البعث العربي الاشتراكي.

العهد، ذلك لأنه ابعد عن منصبه واصبح وزيرا للدولة بموجب قرارات اول تعـديل وزاري جمهوري في الثلاثين من ايلول ١٩٥٨[٢٤].

أما ابرز الاعضاء المدنيين الآخرين في المجلس الجديد فكانوا كلا من محمد حديد(مـن مواليد الموصل سنة ١٩٠٦) وزير المالية، وزير الاعمار الثـاني في العهـد الجمهـوري هـو الدكتور طلعت الشيباني(من مواليد ديالى سنة ١٩١٧) الذي انيطت بـه حقيبـة الاعمـار بتاريخ ٧ شباط ١٩٥٩[٢٥]. كان الـوزير الجديـد مثقفـا معروفـا، حـائزا عـلى شـهادة الدكتوراه بالقانون من جامعة انديانا الامريكية سنة ١٩٥١، شغل منصب مـدير اتحـاد الصناعات العراقي ردحا من الزمن[٢٦]. وكان ينتمـي فكريـا الى الجنـاح اليـساري مـن الحزب الوطني الديمقراطي، صدر له في العهد الملكي عدد من المؤلفات عالج فيها قضايا الانتخابات والديمقراطية[٢٧]. أولى الاقتصاد الزراعي جانبا من اهتمامه[٢٨]. اتـسم بقـوة الشخصية، والصراحة[٢٩]. وابراهيم كبة (من مواليد بغداد سنة ١٩١٩) وزير الاقتـصاد، وهديب الحاج حمود(مـن مواليـد الـشامية بمحافظـة القادسـية سـنة ١٩١٩) وزيـر الزراعة، وصفت الوثائق البريطانية الخاصة الاول منهم باعتباره عضوا بارزاً في الحركـة الوطنية منذ العقد الرابع "و " رجل اعمال نـاجح "و " وزيـر ماليـة كفـوء"[٣٠] وهـي الصفات العالقة ذاتها في ذهن العراقيين عن محمد حديد الذي عرف ايضا بتعاطفـه مـع الفكر الاشتراكي الفابي، خصوصا في شبابه حين اطلع على ذلك الفكر عـن كثـب اثنـاء

---

[٢٤] الحرية، العدد ١٢٩٢، ١ تشرين الاول ١٩٥٨.

[٢٥] الاهالي، العدد ٥٨ ، ٨ شباط ١٩٥٩.

[٢٦] "دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠"، ص٧٣٨.

[٢٧] من اهم مؤلفاته في هذا الميدان "القوى المؤثرة في الدساتير وتفسير الدستور العراقي (بغداد،١٩٥٤، ٢٨ص) و اهمية الانتخابات في النظام الديمقراطي(بغداد، مطبعة الصباح، بلا، ١٢ صفحة).

[٢٨] نشر كتاباً بعنوان واقع الملكية الزراعية في العراق (بغداد، ١٩٥٨، ١٩٤ص).

[٢٩] مقابلة مع مسعود محمد بتاريخ ١٤ شباط ١٩٩٥.

(30)- P.R. O. , F.O., 371/ 134202 – 153456, British Embassy Baghadad, August 19, 1958, P. R. O. , F.O., 371 / 133676 – Xc/ 147347, British Embassy Baghdad, December4, 1958.

دراسته لنيل البكلوريوس في الاقتصاد في لندن (نال الشهادة سنة ١٩٣١). كان محمد حديد صوتا مسموعا داخل مجلس الاعمار، وفي العهد الجديد عموما، حتى ان بطاطو يسميه، رئيس مستشاري قاسم الاقتصاديين والماليين[٣١]. وفي التعديل الوزاري الجمهوري الاول عهدت اليه حقيبة وزارة الاعمار وكالة، وبقيت بعهدته حتى ٧ شباط ١٩٥٩[٣٢].

لم يقل شأن ابراهيم كبة (دبلوم عال في الاقتصاد والقانون /فرنسا) وتأثيره عن ذلك، خصوصا في غضون العام الاول من عمر الثورة، انه استاذ جامعي معروف، له عدد كبير من الكتب المؤلفة والمترجمة المرموقة في علم الاقتصاد[٣٣]، ادان بشدة سياسة نوري السعيد حيال الأرض والفلاح في كتابه المعروف "الاقطاع في العراق بين نوري السعيد وخبراء العالم الحر"[٣٤]. عالج في كتاباته ايضا موضوعات سياسية بدأها بكتابه المعنون "وجهة القومية الحديثة"[٣٥]، وترجمة كتاب " تأملات في روح العصر"[٣٦]. وصفته الوثائق البريطانية المبكرة عن ثورة الرابع عشر من تموز بالوضوح، والذكاء، وبمعارضة النظام الملكي بأصرار[٣٧]. كان اقرب الوزراء الى "الحزب الشيوعي العراقي" الذي لم يكن ممثلا في وزارة الثورة الاولى، كما عرف بتعاطفه مع الاتحاد السوفيتي بحكم قناعاته المبدأية المعادية للنظام الرأسمالي[٣٨]، فلقد وصف بكونه ماركسيا غير

---

[٣١] حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص١٤٨.

[٣٢] الاهالي، العدد ٥٨، ٨ شباط ١٩٥٩.

[٣٣] منها " ازمة الفكر الاقتصادي" (ترجمة، بغداد، ١٩٥٣، ١٨٨ص) و"دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي" (تأليف ، بغداد، ١٩٧٣، ٦٤٧ص).

[٣٤] طبع ببغداد سنة ١٩٥٧، ويقع في ٣١ صفحة.

[٣٥] طبع ببغداد سنة ١٩٤١، ويقع في ٣٠ صفحة.

[٣٦] طبع ببغداد سنة ١٩٤٥، ويقع في ٥٥ صفحة.

[37] P . R . O. ,F. O. ,371/ 134202 – 153456, British Embassy Baghdad, August 19 , 1958.

[٣٨] من المؤلفات التي ترجمها ابراهيم كبة الى العربية "ازمة الفلسفة البورجوازية" (بغداد، ١٩٥٣) و"تشريح المكارثية" (بغداد ، ١٩٥٤) و "انهيار نظرية الرأسمالية المخططة، (بغداد، ١٩٦٠) و" الرأسمالية نظاما" (بغداد، ١٩٧٤) وغيرها.

منظم[٣٩]، بشر بأفكار الاشتراكية العلمية صراحة[٤٠]، الأمور التي انعكست بقوة على سياسة مجلس الاعمار، وفي قراراته في غضون العام الاول من عمر النظام الجمهوري كما يتبين ذلك بوضوح لاحقا.

كان هديب الحاج حمود (بكلوريوس حقوق ١٩٤١/ بغداد) واحدا من اقطاب "الحزب الوطني الديمقراطي" البارزين كما كان ملاكا ليبراليا فكرا وتطبيقا[٤١]، مما جعله "اشتراكيا معتدلا"، بل حتى "قريبا من الشيوعية" حسب تقويم الوثائق البريطانية[٤٢] التي أكدت، في الوقت نفسه، ذكاءه[٤٣]، مع قدر من الضعف في السياسة جعله "يصلح ان يكون تابعا لا متبوعا"[٤٤].

اما العضوان الكرديان المدنيان في التشكيلة الجديدة لمجلس الاعمار بابا علي الشيخ محمود (من مواليد السليمانية سنة ١٩١٢) وحسن الطالباني (من مواليد بغداد سنة ١٩١٣)، اسرته تنتمي الى عشيرة الطالبانية في محافظة التاميم) فكانا ينتميان الى الارستقراطية الكردية المعروفة، كان الاول منهما قد تخصص في الاقتصاد في جامعة كولومبيا الامريكية، عين وزيرا للاقتصاد في العهد الملكي اكثر من مرة[٤٥]. انه كان ليبراليا رغما عنه وذلك بحكم انتمائه[٤٦]، كان معروفا على نطاق واسع بكونه متعقلا

---

[٣٩] حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص١٢١، ابراهيم كبة، هذا هو طريق ١٤ تموز، بيروت ١٩٦٩، ص١١.

[٤٠] نشر في العام ١٩٦٠ الترجمة العربية لكتابي "حول بعض المفاهيم الاشتراكية العلمية" (١٤٩ص) و"الماركسية والحرب الامبريالية" (٣٦٩ص).

[٤١] كان يملك حوالي عشرة آلاف دونم من أراضي زراعة الرز الخصبة في محافظة الديوانية، تأثر بالاديب الروسي المعروف ليوتولستوي (١٨٢٨ ـ ١٩١٠) الذي كان بدوره ملاكا ليبراليا، عامل فلاحيه في العهد الملكي باسلوب يختلف كثيرا عما كان يسود الريف العراقي يومذاك، فقد منحهم ٦٠% من محصول كدهم مسببا بذلك توترا كبيرا في العلاقات المحلية الزراعية . ينظر حنا بطاطو، المصدر السابق الكتاب الثالث ص١٢١.

[٤٢] عن ذلك ينظر: وليد محمد سعيد الاعظمي، المصدر السابق، ص١٧٥، ١٨٥.

[43] P . R . O. ,F. O. ,371/ 134202 – 153456, British Embassy Baghdad, August 19 , 1958.

[٤٤] خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم، ص٩٧.

[٤٥] للتفصيل عنه ينظر: ميرى بصرى، اعلام الكرد، لندن ـ قبرص، ١٩٩١، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

[٤٦] هو ابن الثائر الكردي المعروف الشيخ محمود البرزنجي (١٨٨١ ـ ١٩٥٦).

ومتوازنا في آرائه[٤٧]. عهدت إليه حقيبة الاشغال والمواصلات في وزارة الثورة الاولى، استقال في السابع من شباط ١٩٥٩ ليحل محله في المجلس وفي اليوم نفسه حسن الطالباني الذي كان قاضيا واداريا معروفا، تخرج في كلية الحقوق العراقية سنة ١٩٣٤، وتقلد مناصب ادارية مهمة، بما في ذلك منصب متصرف(محافظ) السليمانية سنة ١٩٤٦، وعضوية مجلس الخدمة المدنية[٤٨].

كانت التشكيلة الجديدة لمجلس الاعمار تمثل، اذن، حالة متميزة من حيث الاختصاص والانتماء الفكري والاجتماعي، الا ان ذلك لم يكيف، كما اثبت الواقع، لضمان كل ما كان يقتضيه تطور فعلي في ميدان الاعمار بوتائر اسرع، واشمل قياسا بما شهده العهد السابق للثورة، وهو ما كان يرنو اليه دون ادنى شك جميع اعضاء المجلس الجديد الذين لم يكن بوسعهم، كما لم يكن بوسع غيرهم من المسؤولين، تجاهل موجة الفوران الثوري المليئة بالعاطفة، والآمال التي كانت تتوقع تغيير كل شيء بين عشية وضحاها، وبأتجاه يفضي الى اجتثاث جذور الماضي بأسرها.

يمكن قراءة ابعاد هذا التوجه بسهولة بين ثنايا آراء ادلى بها لاحقا وزير الاقتصاد ابراهيم كبة الذي رأى في سياسة مجلس الاعمار في العهد الملكي مجرد "سياسة اجرائية" استهدفت "تبعية الاقتصاد العراقي للغرب"، لذا فان اسلوب المجلس في ذلك العهد قد جلب، حسب رأيه، الكوارث على الاقتصاد العراقي، خصوصا بسبب الاعتماد على الشركات الغربية في دراسة المشاريع وتصميمها وتنفيذها ، ولم تكن المنافسة بين الشركات تلك سوى ظاهرة وهمية بحكم "عالمية ووحدة النظام الرأسمالي"[٤٩].

كان التوجه نفسه يسيطر بقوة على الحلقات الفنية التي اعتمد المجلس على آرائها، فان قناعات سكرتير المجلس، الاقتصادي المعروف الدكتور محمد سلمان حسن[٥٠] مثلا،

---

[٤٧] P . R . O. ,F. O. ,371/ 134202 – 153456, British Embassy Baghdad, August 19 , 1958.

[٤٨] " دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠" ، ص٦٥٣.

[٤٩] ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص٣٣ ـ ٣٧ ، ٧٥ ـ ٧٧، ٨٩.

[٥٠] استاذ جامعي، واقتصادي معروف على نطاق واسع، حاز بكلوريوس اقتصاد من جامعة ليفربول، وماجستير في الاقتصاد الدولي من جامعة لندن، ودكتوراه في التطوير الاقتصادي من جامعة اكسفورد، له العديد من المؤلفات القيمة في حقل اختصاصه، يأتي على رأسها كتابه، "التطور الاقتصادي في العراق.

لم يختلف في شيء عن قناعات زميله ابراهيم كبة، ففي رأيه أن "سوء التصرف" كان "صفة ملازمة" لاعمال مجلس الاعمار في العهد الملكي، بل انه ذهب الى القول بأن المجلس قد أسس في حينه اصلا من اجل "تسهيل عملية السيطرة الاجنبية على المشاريع العمرانية"[٥١]، كما عد بدوره استقلال الشركات الاستشارية عن الشركات المقاولة مجرد اسطورة[٥٢]. ينطبق القول نفسه تماما على المهندس الكيماوي علي هادي الجابر[٥٣]. الذي كان معاونا لرئيس الهيئة الفنية الثالثة التي كانت تعد من أهم، واخطر الهيئات الفنية في مجلس الاعمار بحكم اشرافها على مشاريع التصنيع، وقد جسدت اعمالها اكثر من اعمال غيرها من الهيئات ابعاد التوجه الجديد لمجلس الاعمار في غضون العام الاول من نشاطه في العهد الجمهوري، ذلك التوجه الذي لم يكن بوسع حتى المخضرمين من اعضاء المجلس الذين كان لهم وزنهم، ودورهم في العهدين، ان يبدوا اي اعتراض عليه، لذا تخلو محاضر جلسات المجلس طوال العام الأول من عمره في عهد الثورة من أي اعتراض، أو أي شكل من اشكال التصويت على العكس تماما من محاضر جلساته في العهد الملكي.

التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي" (صيدا ـ بيروت، ١٩٦٥، ٧٢٨ص)، كما قام بتعريب الاجزاء الثلاثة من كتاب الاقتصادي البولوني المعروف اوسكار لانكه (دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠) واشترك معه في تأليف الجزء الثالث من الكتاب المذكور.

[٥١] محمد سلما حسن، نحو جهاز اقتصادي ثوري، ـ"الثقافة الجديدة" (مجلة) بغداد، السنة السابعة، العدد التاسع، آيار ١٩٥٩، ص١٠ـ١٣.

[٥٢] محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ص١٤٣.

[٥٣] من منطقة القريعات، في ضواحي بغداد، خريج انكلترا، كان ينتمي الى الجناح اليساري من "الحزب الوطني الديمقراطي" ، شغل نائب رئيس شركة النفط الوطنية، مقابلة مع الدكتور حافظ التكمه جي بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٩٥.

سياسة مجلس الاعمار في العهد الجمهوري

(تموز ١٩٥٨ ـ تموز ١٩٥٩)

أ ـ الموقف من الشركات الاستشارية والمقاولة

كما لاحظنا من قبل بدأ مجلس الاعمار اعماله وسط اجواء ومشاعر مليئة تماما بالعداء والكراهية الشاملة له، ولسياسته في العهد الملكي، كما كثر الحديث فيها عن اعادة النظر في منهاج مجلس الاعمار، ولكن دونما أي قرار خاص بذلك بعد انتصار الثورة مباشرة، يمكن ان نؤشر اوامر قيادة الثورة الى لجنة التوجيه الاقتصادي، التي تألفت لدراسة مشاريع الاعمار، بصدد تقدير المبلغ المراد انفاقه على مشاريع المجلس في غضون الاشهر الثلاثة الاولى بعد الثورة وهي الخطوة العملية الاولى في هذا المضمار[٥٤].

كان امرا طبيعيا ان تطال السياسة الجديدة لمجلس الاعمار الشركات الاستشارية والمقاولة الاجنبية قبل غيرها، فانها حملت جزءا كبيرا من مسؤولية ما عده النظام الجمهوري أضرارا فادحة ألحقت بمصالح العراق الحيوية[٥٥].من هذا المنطلق منح عبد الكريم قاسم شخصيا الهيئات الفنية الخمس التابعة لمجلس الاعمار[٥٦] كامل الصلاحيات فيما يتعلق بموضوع الشركات الاستشارية خصوصا، والخبرة الاجنبية عموما[٥٧].

---

(٥٤) م. ت .، تقرير لجنة التوجيه الاقتصادي، الوثيقة رقم ١ ـ ٢ .

(٥٥) عن ذلك ينظر: ثورة ١٤ تموز في عامها الاول، ص٢٢٢ـ٢٢٥؛ ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص٣٣ـ٣٧، ٧٦ـ٧٧.

(٥٦) وهي: الهيئة الفنية الاولى المختصة بمشاريع الري والبزل، والهيئة الفنية الثانية المختصة بمشاريع الطرق والجسور والمباني، والهيئة الفنية الثالثة المختصة بمشاريع الصناعة والكهرباء، والهيئة الفنية الرابعة المختصة بمشاريع الزراعة، والهيئة الفنية الخامسة المختصة بمشاريع الاسكان.

(٥٧) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٥٨، مطبعة الجيش ، بلا ص٥٨.

في جلسته الثانية في العهد الجمهوري درس مجلس الاعمار اول تقرير رسمي تم اعداده باشراف وزير المالية محمد حديد عن الشركات الاجنبية المتعاقدة مع المجلس في العهد الملكي. ورد في التقرير ان الشركات المذكورة كانت تمول اعمالها بوساطة حساب مكشوف يفتح لدى أحد المصارف في العراق بضمان مصرف اجنبي، من دون ان تكلف نفسها جلب رساميلها، مما ينعكس سلبا على حركة النقد داخل القطر، وبناء على ما ورد في التقرير أقر المجلس مبدأ تمويل الشركات الاجنبية لاعمالها في العراق من مصادر مالية اجنبية[٥٨]. عد عبد الكريم قاسم هذا القرار انجازا كبيرا اشاد به خصيصا في خطابه الذي ألقاه امام المهندسين يوم السادس والعشرين من ايلول ١٩٥٨[٥٩] .

وفي السياق ذاته قرر المجلس ان تكون نسبة تسليف الشركات الاجنبية عن المكائن والآلات التي تستخدمها من اجل انجاز المشاريع التي تعهد اليها ٤٠% من قيمتها بدلا من ٧٥% وان تكون نسبة التسليف عن المواد ٧٥% من قيمتها بدلا من ٩٠%[٦٠].

بعد ايام من صدور القرارات انهى المجلس عقد "شركة ادوركلسي" الامريكية التي عهدت اليها العمال الاستشارية الخاصة بطريق الديوانية - ناصرية، وذلك بسبب رفضها فتح حساب جاري لها لدى مصرف الرافدين لتلافي نفقاتها داخل العراق[٦١].

توالى بعد ذلك انهاء عقود الشركات الاستشارية الاجنبية الواحدة بعد الاخرى باسلوب عاطفي، غير مدروس في اغلب الأحيان، الأمر الذي لم يخل من تأثير اليسار

---

[٥٨] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر تتمة جلسة مجلس الاعمار الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٨، القرار رقم ٤.

[٥٩] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٥٨، ص٣٠.

[٦٠] د . ك . و . ، الوحد الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة مجلس الاعمار الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٧ آب ١٩٥٨، القرار رقم ١.

[٦١] د . ك . و .، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار الرابعة المنعقدة بتاريخ ٥ أيلول ١٩٥٨، القرار رقم ٩.

المتطرف، وما كان يسود الشارع العراقي عموما من رد فعل تجاه كل ما يمت الى الغـرب بصلة في خضم خلط غير واع بين الاوراق، فذهب الاخضر بـسعر اليـابس كمـا يقـال، اذ ابعدت عن الساحة شركات مقصرة، واخرى غير مقصرة دون تفريق بينها، خـصوصا في المرحلة المبكرة التي اتبعت انتصار الثورة.

باشر مجلس الاعمار عهده الجديد مراجعة اعمال الـشركات الاستـشارية، وغيرهـا إعتباراً من اواسط ايلول ١٩٥٨. ففي جلسته الخامسة المعقودة بتاريخ الثاني عشر مـن ايلول ذلك العام قرر المجلس تعيين مدقق قانوني لمراجعة حسابات "شركة تبتـيس أبـت مكارثي وستراتون" الهندسية الاستشارية الامريكية المعروفة باسمها المختصر "تامس" والتي كانت تشرف على مشاريع عديدة في مجال الـري، منهـا مبـازل الـشطرة ونـواظم الغراف وتوسيع نهر الغراف[٦٢] . تبين فيما بعد ان "تامس" ارتكبت مخالفـات حـسابية وفنية، واخلت بشروط العقود معها، فقـرر المجلـس انهـاء جميـع عقودهـا، وتوقيـف اعمالها في العراق مع تأكيد ضرورة استخدام "الـسلطات القانونيـة والاداريـة لـضمان مصلحة العراق"[٦٣].

تعد "مؤسسة دوكسيادس" الاستـشارية اليونانيـة المختـصة بمـشاريع الاسـكان واحدة من الشركات التي حامت حولها الشبهات، فوافق المجلـس في جلـسته الـسادسة المنعقدة بتاريخ السادس عشر من ايلول ١٩٥٨ عـلى جميـع مقترحـات الهيئـة الفنيـة الخامسة المختصة بالاسكان بخصوص تهيئة الفنيين الاكفاء ممن يمكن لهم ان يحلـوا

---

[٦٢] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة مجلس الاعمار الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٥٨، القرار رقم ١١.

[٦٣] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ ٣ آذار ١٩٥٩، القرار رقم ١٢.

محل فنيي المؤسسة المذكورة[٦٤]، قدم وزير الاعمار فيما بعد تقريرا مفصلا الى المجلس أعدته لجنة خاصة عن مخالفات دوكسيادس، خصوصا فيما يتعلق بتدريب الموظفين العراقيين، واعتمادها المتزايد على الفنيين اليونانيين[٦٥]، وتهاونها في تخطيط المدن - مهمتها الأساسية، واساليبها الملتوية لتحقيق اكبر قدر من الارباح، اذ استلمت المؤسسة حتى تاريخ اعداد التقرير مليوني دينار، أي ما يعادل ١٧% من مجموع المبالغ المصروفة على الاسكان، والمقدرة بثلاثة عشر مليون دينار. اعترف التقرير، مع ذلك بأن العقد المبرم مع الشركة اليونانية لم يمنح الحكومة العراقية حق الاشراف على اعمالها وموظفيها، واوجه صرف اموالها، لذا ارتأى التقرير انهاء اعمالها، باسرع وقت " على ان لا يفضي ذلك الى " أي خسارة مادية للعراق"[٦٦].

بعد ذلك جاء دور "شركة ايريندس الاستشارية البلجيكية" التي كانت تشرف على اعمال معملي سكر السليمانية والموصل، ففي جلسته الحادية عشرة المعقودة بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٨ فسخ المجلس عقده معها بعد ان اقتنع بعدم استقامتها في العمل، وافتقار كادرها الفني الى "المؤهلات العلمية اللازمة"، كما تبين ان كلفة انشاء معمل سكر الموصل بلغت ٣٧% اكثر من تخمينات الشركة التي كلفت وزارة الاعمار، فضلا عن كل ذلك، مبالغ "مالية طائلة بطلباتها المتكررة"[٦٧]. وفي آذار ١٩٥٩

---

[٦٤] د . ك . و .، الوحدة الوثائقية: الإعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة مجلس الاعمار السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٥٨، القرار رقم ٩.

[٦٥] كان عدد المهندسين المستخدمين لدى مؤسسة دوكسيادس عند صدور قرار انهاء عملها هو ٦٦ مهندسا يونانيا واجنبيا، للمزيد من المعلومات تنظر د . ك . و.، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٥٠٢، الوثيقة رقم ٦٧.

[٦٦] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة مجلس الاعمار الخامسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٨ آيار ١٩٥٩، القرار رقم ٢٤.

[٦٧] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة مجلس الاعمار الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٨، القرار رقم ٤.

ألغى المجلس عقد "شركة ايكون" الاستشارية الهندسية المكلفة بالأشراف على مشروع النسيج الناعم بمحافظة بابل بالاستناد الى حجج مشابهة[٦٨] .

ارتأى مجلس الاعمار في الوقت نفسه الغاء المشاريع غير الانتاجية المكلفة، من ذلك مشروع "انشاء كورنيش بغداد" الذي قدرت كلفته بخمسة وعشرين مليون دينار. تبعا لذلك قرر المجلس في جلسته الثالثة عشرة المعقودة بتاريخ السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٥٨ ألغاء عقد "مؤسسة دلفت" الاستشارية المكلفة بالاشراف على المشروع المذكور[٦٩].

ألغى المجلس، من جانب آخر، عقود عدد من الشركات الاستشارية الاخرى من دون حجج مقنعة، بقرارات لم تخل من الارتجال. هنا نرى من الضروري التوقف قليلا عند موضوع "شركة امونيا كازالة" الاستشارية السويسرية التي عهدت اليها مهمة دراسة مشروع معمل الاسمدة في البصرة، والاشراف على انجازه، فان مصير الشركة المذكورة يعد انموذجا معبرا لتوضيح ما نحن بصدد توضيحه هنا. ففي الثامن من ايلول ١٩٥٨ قدمت الهيئة الفنية الثالثة المختصة بالصناعة والكهرباء[٧٠] مذكرة الى المجلس ورد فيها ان "شركة امونيا كازالة" انجزت المرحلتين الاولى والثانية من اعمالها، تضمنت الاولى منها الدراسات الخاصة بالسوق والمعمل وموقعه، فيما تضمنت الثانية اعداد المواصفات الفنية الخاصة بالمقاولة التي اقرها المجلس، وتم اعلان مناقصتها بدعوة الشركات العالمية الى تقديم عطاءاتها، فلم يبق للشركة الاستشارية من الاعمال سوى مقارنة

---

[٦٨] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٥ آذار ١٩٥٩، القرار رقم ١٣.

[٦٩] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة مجلس الاعمار الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨، القرار رقم ٦.

[٧٠] كان يدير الهيئة الفنية الثالثة آنذاك معاون رئيسها المهندس الكيمياوي علي هادي الجابر.

العطاءات والاشراف على تنفيذ المقاولة بالاشتراك مع الشركة التي ترسو عليها المقاولة، فضلا عن الاشراف على تدريب عدد من العراقيين[٧١].

لكن الهيئة الفنية الثالثة رأت في مذكراتها ان العمل المنجز من "شركة امونيا كازالة" الاستشارية" لم يكن ملائما" من حيث " الوقت والكلفة" كما ان ما تبقى من عمل يمكن انجازه، حسب رأيها، من دون " مساعدة الاستشاريين بعدة طرق"، فأوصت بانهاء عقد الشركة السويسرية لأن ذلك يؤدي " الى توفير كبير بالمال" حسب قناعة الهيئة التي أخذ المجلس برأيها فألغى العقد فعلا في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ التاسع والعشرين من ايلول ١٩٥٨[٧٢].

من اجل توضيح ما نبتغيه من هذا الأنموذج الذي اوردناه نشير الى ان مجلس التخطيط الذي ورث مجلس الاعمار قد طلب من وزارة الصناعة بعد مرور اكثر من سنتين القيام بمسح تربة موقع أحد المعامل الصناعية، الا ان مديرية التصميم والانشاء الصناعي، وهي الجهة المعنية بالموضوع في وزارة الصناعة، اعتذرت عن تلبية طلب مجلس التخطيط لأن الأمر "يتطلب شركة لها خبرة كافية"[٧٣] الرد الذي يحمل توقيع مدير عام مديرية التصميم والانشاء الصناعي في وزارة الصناعة المهندس الكيمياوي علي هادي الجابر، وهو الشخص الذي رفع في حينه مذكرة الهيئة الفنية الثالثة عن اعمال " شركة امونيا كازالة" الاستشارية السويسرية المكلفة بالاشراف على اعمال مشروع معمل الاسمدة في البصرة كما اسلفنا.

---

[٧١] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة مجلس الاعمار الثامنة المنعقدة بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٥٨، القرار رقم ٥.

[٧٢] د . ك . و . ، الملف نفسه، القرار نفسه.

[٧٣] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٥، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي العاشرة، القرار رقم ١١ المتخذ في ٢٥ نيسان ١٩٦١.

على الغرار نفسه اتخذ المجلس في الثالث من آذار ١٩٥٩ قرارا يقضي بالغاء عقد "شركة مكنزى" الهندسية الاستشارية البريطانية المكلفة بوضع المواصفات الفنية الخاصة بمشروع الحديد، وذلك بناء على توصية الهيئة الفنية الثالثة التي اختلفت مع الشركة حول الأجور، مع العلم ان الاخيرة، وباعتراف الهيئة نفسها، قامت بكل الدراسات الاقتصادية والفنية المطلوبة بصورة مرضية، لذا أصرت الهيئة في توصياتها على ضرورة تسليم شركة مكنزى جميع الدراسات التي انجزتها عن المشروع[٧٤].

ذهبت الهيئة الفنية الثالثة الى مدى أبعد من ذلك فقد اوصت بالغاء الاتفاق الموقع مع "شركة ايباسكو" الاستشارية الامريكية المكلفة بالاشراف على مشروع بناء خط انابيب نقل الغاز من كركوك الى بغداد على اساس ان انتاج مصافي النفط القائمة يكفي لسد حاجة الإستهلاك المحلي من الوقود حتى العام ١٩٦٩. أخذ المجلس برأي الهيئة، وألغى عقد ايباسكو بموجب قرار اصدره في جلسته المعقودة يوم الخامس عشر من آذار ١٩٥٩، مع العلم ان الشركة كانت قد وافقت ان تكون أجرتها ٢% من كلفة المشروع[٧٥]، وهي من أقل النسب التي حظيت بها شركة استشارية اجنبية داخل العراق.

تصرف المجلس بالإسلوب نفسه مع " شركة التجهيزات العالمية لصناعة السللوز (س . أي . أي . س)" الفرنسية التي كانت تشرف كشركة استشارية على مشروع معمل الورق بالبصرة، فقرر في جلسته الرابعة والعشرين المنعقدة بتاريخ الرابع عشر من آيار ١٩٥٩ الغاء عقدها في وقت كانت الشركة فيه منهمكة بفحص ودراسة عطاءات الشركات العالمية التي تقدمت لتنفيذ المشروع قبل تاريخ الغاء العقد بما لا يقل عن شهر

---

[٧٤] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ ٣ آذار ١٩٥٩ القرار رقم ٦.

[٧٥] د. ك. و.، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار الخامسة عشر المنعقدة بتاريخ ١٥ آذار ١٩٥٩، القرار رقم ١٠.

ونصف الشهر، وينبغي ان نشير الى ان الهيئة الفنية الثالثة اشارت في تقريرها عن مشروع الورق المقترح ان اجور الشركة الفرنسية الاستشارية البالغة ٤.٢% من كلفة المشروع الاجمالية هي اجور عادلة، وان جميع شروط الاتفاق معها ضمنت حقوق المجلس[٧٦].

ولا يخلو من مغزى ان نشير الى ان الاوساط المعنية اضطرت بعد مرور اكثر من سنتين الى اللجوء مرة اخرى الى "شركة سكانديناكونسلت هرنز" السويدية - الكندية للاشراف على انجاز المشروع نفسه[٧٧].

وفي الوقت نفسه ألغى المجلس عقد "شركة سايت انفستكيتشن" البريطانية المكلفة بإجراء مسح شامل لإمكانات العراق المعدنية، وذلك بناء على توصية الهيئة الفنية الثالثة التي ارتأت الاعتماد على السوفيت لاجراء المسح المذكور وفق مواد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين العراق والاتحاد السوفيتي، مع العلم ان الاتفاقية لم تعين، على العكس من العقد مع الشركة البريطانية، سقفا زمنيا محددا لانجاز المسح المعدني المقرر[٧٨]. أضف الى ذلك ان "شركة سايت انفستكيتشن" كانت قد قطعت شوطا على طريق انجاز عقدها الذي ألزمت مادته الخامسة، فضلا عن ذلك، المجلس بدفع كلفة جميع أتعاب الشركة المنفذة فعلا زائدا ١٠% من المبلغ الذي من المقرر أن تتقاضاه عن المدة الباقية من العقد في حالة الغائه من المجلس[٧٩] .

---

[٧٦] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة مجلس الاعمار الرابعة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٤ آيار ١٩٥٩، القرار رقم ٢.

[٧٧] د . ك ز و . ، الوحدة والوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٦، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثامنة عشرة، القرار رقم ١٧ المتخذ في ٣٠ آيار ١٩٦١.

[٧٨] " الوقائع العراقية" ، العدد ١٤٧، ٢٩ آذار ١٩٥٩.

[٧٩] د . ك . و . ، الوحدة الوثقائية : الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة العمار الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ ٣ آذار ١٩٥٩، القرار رقم ٤، د . ك . و . . الملف نفسه، محضر جلسة الاعمار الرابعة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٤ آيار ١٩٥٩، القرار رقم ٣.

واخيرا قرر المجلس في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٥٩ انهاء عقد شركة "اوسكارفيبر" الاستشارية المكلفة بالاشراف على مشروع مستشفى الكرخ بحجة فشلها في وضع تصميم خاص للمستشفى، وأمر المجلس بتصفية حساباتها فورا"[٨٠].

اما فيما يخص الشركات المقاولة فان المجلس انهى في جلستيه الثانية والسادسة بتاريخ الخامس عشر من آب والتاسع عشر من أيلول ١٩٥٨ عقود عدد منها بسبب تلكئها، او حتى اخفاقها احيانا في الايفاء بالتزاماتها وفق نصوص مواد تلك العقود، من ذلك "شركة كات للمقاولات والتجارة" اللبنانية التي عهد اليها انشاء طريق كركوك ـ السليمانية الجديد[٨١]، و " شركة فيانيني" الايطالية المتعهدة باكمال طريق بغداد ـ كوت، و "شركة وليم بريس" البريطانية التي كانت تعمل على طريق جلولاء ـ دربندخان[٨٢].

لم نعثر على ردود فعل قوية لدى الاوساط الغربية تجاه القرارات التي اصدرها مجلس الاعمار تباعا في غضون العام الاول من العهد الجمهوري، سوى ان صحفاً بريطانية معينة انتقدت بعضا من تلك القرارات في مطالع العام ١٩٥٩، مما حدا بوزارة الاعمار ان تصدر بيانا خاصا حول ذلك عدت فيه موقف الصحافة البريطانية مجرد حملة افتراءات مغرضة ضد مجلس الاعمار[٨٣] .

---

[٨٠] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة مجلس الاعمار الثالثة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٥٩، القرار رقم ١٦.

[٨١] أشيع في حينه على نطاق واسع ان سعيد قزاز، آخر وزير داخلية في العهد الملكي، اثار الشكوك حول اعمال " شركة كات" اللبنانية.

[٨٢] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة مجلس الاعمار السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٥٨، القرار رقم ٤، ثورة ١٤ تموز في عامها الاول، ص٢٢٥ ـ ٢٢٧.

[٨٣] عن ذلك تنظر: " الحرية " ، العدد ١٣٤٩، ٧ كانون الثاني ١٩٥٩.

ب. سياسة مجلس الاعمار الصناعية

كان التصور العام والخاص هو ان العراق يتحول الى بلد صناعي من الطراز الاول مع سقوط النظام الملكي الذي ألقيت على عاتقه تبعة التخلف الصناعي للبلاد بغض النظر عن اسبابه المختلفة. وبالنسبة لمجلس الاعمار في العهد الملكي تحديدا فأنه لم يتهم باهمال الصناعة حسب، وانما بعرقلة تطورها عن عمدٍ ايضا[٨٤]. لذا لاغرو ان اصبح العراقيون يرنون، دون استثناء الى " ان تصبح بلادنا دولة صناعية لا تختلف عن البلدان الصناعية الاخرى" بفضل الثورة على حد تعبير صحيفة "الاستقلال"[٨٥]. كما اكد الوزراء المعنيون الشيء نفسه مرارا، وبأساليب مختلفة[٨٦].

كان الجميع يتوقعون ان يولي مجلس الاعمار في عهده الجديد التصنيع اهتماما استثنائيا يفوق اهتمامه بمعظم القطاعات الاقتصادية الاخرى. لكنه بدأ اعماله في هذا الميدان بسلسلة من الاخطاء نجمت اساسا عن قوة التيار المعادي لكل ما يمت بصلة للعهد الملكي والغرب عموما، نبدأ هنا، حسب منطق التسلسل والاهمية حقا، بمشروع استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي في كركوك. فقبل قيام ثورة الرابع عشر من تموز بشهر واسبوع احال مجلس الاعمار، بعد دراسة مستفيضة استمرت على مدى سنوات ثلاث، المشروع المذكور الى "شركة رالف ام. بارسنز" الامريكية بمبلغ ٦.٥ مليون دينار لانجاز اقسامه الثلاثة ـ استخلاص الكبريت اولا[٨٧]، وتنقية الغاز وكبسه ثانيا، وانتاج الغازات النفطية السائلة اخيرا، وقد تعهدت الشركة بانجاز المشروع بجميع اقسامه في غضون ٢٣ شهرا لكن الذي حدث هو ان وزارة الاعمار ألغت، بعد الثورة مباشرة، وقبل ان

---

[٨٤] " ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ، ص١٠١، المستقبل" (جريدة)، بغداد، العدد ٤٩، ٩ كانون الثاني ١٩٦١.

[٨٥] " الاستقلال" (جريدة)، بغداد، العدد ٣٠، ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٨.

[٨٦] تنظر: "الجمهورية" العددان ٤ و ١٩، ٢١ تموز و٧ آب ١٩٥٨، "الحرية" العدد ١٢٤٣، ٤ آب ١٩٥٨.

[٨٧] كان من المقرر ان يقوم هذا القسم باستخلاص ١٠٠ ألف طن كبريت من الغاز المنبعث من آبار النفط.

يباشر مجلس الاعمار الجديد اعماله، قرار احالة المشروع وطلبت من الشركة المقاولة الدخول في مفاوضات جديدة بصدد تنفيذ القسم الاول من المشروع فقط، اي معمل استخلاص الكبريت[٨٨].

بعد ذلك جاء دور الهيئة الفنية الثالثة التي زادت الطين بلة، فأنها أقرت قرار الوزارة، مؤكدة "ان مصلحة البلاد ... تقتضي تنفيذ القسم الاول (من المشروع) فقط، وارجاء تنفيذ الثاني والثالث"[٨٩] مع العلم ان الهيئة نفسها أكدت، ولكن بعد اشهر حين ظهر السوفيت في الافق، ان المشروع يعد من المشاريع الحيوية، وان تأخير انجازه يسبب خسارة كبيرة للبلد تقدر بنصف مليون دينار من الربح الصافي سنويا لأن "الغاز المحتوى على الكبريت بعد ان يحرق لا يمكن استرجاع كمية الكبريت الموجودة فيه"، فأوصت هذه المرة بالغاء قراري المناقصة والاحالة السابقين، وتخويل وزارة الاعمار مفاتحة الجانب السوفيتي لارسال الخبراء "لاعداد الدراسات العامة حول المشروع" بغية "انجازه بأقرب وقت ممكن"، الأمر الذي كان يعني، ببساطة، ألغاء كل الدراسات السابقة والرجوع الى نقطة البداية حيث العام ١٩٥٥[٩٠] . احالت وزارة الاعمار تقرير الهيئة الفنية الثالثة الى المجلس الذي قرر هو الآخر، "اعادة دراسة المشروع مجددا"، والأسوء من ذلك هو ان المجلس أراد من قراره هذا "بيان المدة الاكثر سرعة" لانجاز المشروع[٩١].

---

[٨٨] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة مجلس الاعمار السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٥ آيار ١٩٥٩، القرار رقم ١٠.

[٨٩] د . ك . و . ، الملف نفسه، القرار نفسه.

[٩٠] كان المجلس قد أحال المشروع لاحدى الشركات الاستشارية للدراسة في حزيران ١٩٥٥، تنظر: د . ك . و، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٥، محضر جلسة مجلس الاعمار الرابعة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٥٥، القرار رقم ١١.

[٩١] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة مجلس الاعمار السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٥ آيار ١٩٥٩، القرار رقم ١٠.

قطعت المفاوضات مع الشركة الامريكية نهائيا في آذار ١٩٥٩ وذلك بعد ان اقترح السوفيت على الوفد العراقي المفاوض بشأن اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين انشاء معمل لاستخلاص الكبريت بهدف انتاج حامض الكبريتيك[٩٢]، مع العلم ان المدة التي اقترحها السوفيت لانجاز المشروع كانت ست سنوات[٩٣]. ومن المفيد ان نشير هنا ان الحكومة العراقية رجعت بعد سنوات الى الشركة الامريكية نفسها بهدف انجاز المرحلة الاولى من مشروع استخلاص الكبريت في كركوك، كما سنعود الى تفصيلات ذلك في الفصل الرابع.

تصرف المجلس مع مشروع آخر مماثل بطريقة اتسمت بتطرف اكبر هو باسلوب يدحض رأي اعضائه الذين يؤكدون انهم كانوا يعتمدون كليا على تقارير الهيئات الفنية فيما يتخذون من قرارات[٩٤]. فبالنسبة لمشروع مد انابيب الغاز من حقل الرميلة الى البصرة اثنت الهيئة الفنية الثالثة على الجهود التي بذلتها "شركة يوبانك اندبارتنز" من اجل " انجاز مرحلة الدراسات الاولية الفنية والاقتصادية" واقرت بانها وضعت "المواصفات الفنية على احسن الطرق" وباجور مقبولة بلغت ٤.٦% من كلفة المشروع. في ضوء ذلك أوصت الهيئة المجلس بأن "يختار التصميم الملائم" من النماذج التي قدمتها الشركة الاستشارية المذكورة، الا ان المجلس اتخذ القرار الآتي بصدده، ننقله بنصه من محضر اجتماعه المؤرخ في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٩:

---

[٩٢] كانت طاقة المعمل المقترح هي ١١٠ آلاف طن من حامض الكبريتيك، و٦٥ الف طن من الكبريت.

[٩٣] د. ك. و.، الملف نفسه، القرار نفسه، الوقائع العراقية"، العدد ١٤٧ ٢٩ آذار ١٩٥٩.

[٩٤] اكد لي ذلك جميع السادة من اعضاء المجلس الذين قابلتهم في مناسبات مختلفة.

"بحث المجلس تقرير المرحلة الاولى لمشروع الغاز الطبيعي في منطقة البصرة، وما عرضته الهيئة الفنية الثالثة، وبهذا الشأن قرر تأجيل النظر في المشروع بغية دراسته مجددا مع بقية المشاريع"[٩٥] .

آل مشروع السكر السائل الى المصير نفسه تماما، فبعد دراسة مستفيضة لمشروع انتاج السكر من التمر الزهدي قرر مجلس الاعمار احالة تنفيذه الى "شركة بوكاو وولف" الالمانية الغربية بتاريخ السابع من حزيران ١٩٥٨، وبكلفة حوالي ١.٥ مليون دينار، ولم يمر على انتصار الثورة شهر واحد فقط حين ابلغ وزير الاعمار فؤاد الركابي الشركة الالمانية بالتوقف عن العمل[٩٦] لأن "الظروف لا تسمح بالبدء بتنفيذ المشروع" . بعد ذلك ألقت الوزارة لجنة للتأكد من "الضمانات الفنية الخاصة بطريقة الانتاج". وبعد مرور نيف وخمسة اشهر أوصت الهيئة الفنية الثالثة المجلس بتأجيل تنفيذ المشروع ستة اشهر اخرى، للتأكد من صلاحية طريقة الانتاج"، وارسال لجنة من الفنيين العراقيين الى المانيا لهذا الغرض[٩٧]. وبعد عشرة أيام من قرار المجلس الاخير صرح ابراهيم كبة ان سبب تأجيل المشروع هو ارتفاع كلفته[٩٨] التي بلغت، كما قلنا، حوالي المليون ونصف المليون دينار. مع العلم ان العراق إستورد من الخارج حوالي ١٦٩ ألف طن من السكر في العام ١٩٥٩ بكلفة ٦.٦ مليون دينار، وحوالي ٢١١ ألف طن في العام التالي بكلفة ٨.٢ مليون دينار[٩٩].

---

[٩٥] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة محضر الاعمار الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩، القرار رقم ٣.

[٩٦] كان ذلك بتاريخ الثاني من آب ١٩٥٨.

[٩٧] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار الاولى المنعقدة بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٥٩، القرار رقم ٧.

[٩٨] "الوادي"(مجلة)، بغداد، العدد ١٢، ١٤ شباط ١٩٥٩، ص٥.

[٩٩] " البنك المركزي العراقي"، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٣، بغداد ١٩٦٥، ص٢٢٨ و ٢٣٠ والجدولين ٦٢ و٦٤.

لم ير مشروع انتاج السكر السائل النور، مع العلم ان مجلس الاعمار قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ الخامس والعشرين من آيار ١٩٥٩ ارسال وفد الى المانيا لاجراء المفاوضات مع الشركة المنفذة من جديد والاطلاع على طريقة الانتاج[١٠٠] الأدهى من ذلك ان عبد الكريم قاسم نفسه اعلن في الثامن من تموز ١٩٥٩ نجاح تجربة "صنع السكر النقي، وهو اجود نوع في العالم، من التمر الزهدي، وانه أول فرد في الجمهورية يجرب هذا السكر النقي من أرض العراق وثروته"، واستغل هذه الفرصة للنيل بقوة ممن سماهم "رجال العهد المباد" الذين" تركوا ثروة البلاد تتبدد"، فكانوا يستوردون السكر من الخارج فيما يصبح بفضل المشروع هذا كما اكد ضمان ما لا يقل عن عشرين مليون دينار او اكثر سنويا للبلاد في عهدها الجمهوري الجديد[١٠١].

وفي جلسته السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ الخامس والعشرين من آيار ١٩٥٩ اتخذ مجلس الاعمار، بناء على توصية الهيئة الفنية الثالثة، قرارا يقضي بالغاء "مناقصة مشروع الاسمدة في البصرة، واعادة التأمينات الى الشركات المتقدمة لها"، وكان عددها ثلاث شركات عالمية تراوحت اسعارها بين٨,٥و١٠ ملايين دينار لتأسيس معمل بطاقة انتاجية سنوية قدرها ٢٥٠ ألف طن كان العراق بأمس الحاجة اليها. تقرر، مقابل ذلك، الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي لارسال خبراء لاعداد الدراسات العامة، والتصاميم اللازمة تمهيدا لتنفيذه [١٠٢].

هكذا حفل العام الأول من عمر مجلس الاعمار في العهد الجمهوري باتخاذ سلسلة قرارات غير واقعية في ميدان التصنيع بدوافع سياسية صرفة كانت تعبر في جانب منها

---

[١٠٠] د . ك . و ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة مجلس الاعمار السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٥ آيار ١٩٥٩، القرار رقم ١٨.

[١٠١] "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٩"، ص١٦١ ـ ١٦٢.

[١٠٢] د . ك . و . ، الوحدة الوثائية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة الاعمار السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٥ آيار ١٩٥٩، القرار رقم ٩.

عن حقد متراكم على مدى حوالي اربعة عقود في نفوس العراقيين قاعدة وقمة، وفي سياق تيار جارف كان يتوافق مع روح العصر ومزاجه في العالم الثالث، لكن الأمر اذا كان مبررا بالنسبة للقاعدة، فانه ليس هكذا بالنسبة للقمة في تقديرنا، فهي تتحمل، دون شك، وزر عدم احالة مشروع صناعي واحد للتنفيذ في بحر عام واحد، مع العلم ان ذلك العام شهد اتخاذ اجراءات مهمة بالنسبة للقطاعات الاخرى.

جـ. مجلس الاعمار والاسكان

ورثت الثورة أزمة سكن متفاقمة أخذت بخناق قطاع واسع من أبناء الفئات الاجتماعية الدنيا، خصوصا في كبريات المدن العراقية، وقد باشر مجلس الاعمار في اواخر العهد الملكي باتخاذ سلسلة من الاجراءات العملية بهدف التخفيف من وطأتها. واولت حكومة الثورة هذا الموضوع جانبا كبيرا من اهتمامها بدوافع مختلفة[١٠٢]، لم يكن كسب تأييد الشارع في خضم الصراع المتفاقم على السلطة اقلها أهمية. وأزمة السكن عموما لم تكن من الموضوعات التي تتحمل التأجيل، خصوصا ان بعض افرازاتها نجمت عن تنفيذ مشاريع اخرى، وحلها لم يكن يحتاج الى مبالغ ضخمة قياسا بالمشاريع الاخرى التي اتسمت، فضلا عن ذلك، بقدر اكبر بكثير من التعقيد بحكم طبيعتها. والعامل الأخير يعني ان المقاولين العراقيين انفسهم كان بوسعهم ان يقوموا بتنفيذ المشاريع الخاصة بالاسكان، فيجنون بذلك جانبا من الارباح التي كانت تذهب برمتها الى جيوب الاجانب بالنسبة للمشاريع الاخرى. ثم ان المواد الاولية المطلوبة لانجاز مشاريع السكن كانت متوفرة جميعها، وبكميات كبيرة في الداخل ما يعني ضمان استمرار عمل

---

[١٠٢] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٥٠٢، الوثيقة رقم ١٦، ص٦٩، ثورة ١٤ تموز في عامها الأول، ص٧٢، مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٥٨، ص٤٩، ٥٢ ، ٧٣.

المؤسسات الخاصة والعامة التي كانت تقوم بانتاجها. واخيرا فان طبيعة مشاريع الاسكان تتطلب، عادة، تشغيل قطاع واسع من الايدي العاملة سواء في تنفيذ مرافقها، أو في انتاج ونقل موادها الاولية، وقد اكدت قيادة الثورة ضرورة مراعاته بصورة خاصة[١٠٤].

اضف الى ذلك كله ان عبد الكريم قاسم كان مهتما شخصيا بموضوع الاسكان، نورد بهذا الصدد ملاحظة دقيقة سجلها عنه احد دارسي الشخصيات العراقية، يقول نصها: "أثرت نشأة عبد الكريم قاسم، وفقر ابويه تأثيرا دائما في نفسه، فكان يحب الطبقات الكادحة، ويأنس لرفقة ابناء الشعب والتحدث اليهم، ومعالجة مشاكلهم، والتخفيف عن كاهلهم، ولذلك عمد حالما تسلم زمام الحكم، الى القضاء على الاكواخ المحيطة بالعاصمة والمعروفة بالصرائف، فأنشأ المساكن للعمال والفلاحين، وبنى مدينة الثورة وراء سد بغداد الشرقي....."[١٠٥]. اكد الرأي نفسه السياسي المخضرم المعروف محمد رضا الشبيبي[١٠٦].

بحكم هذه العوامل مجتمعة أبدى مجلس الاعمار في غضون السنة الاولى من عمر النظام الجمهوري الجديد نشاطا تنفيذيا كبيرا في ميدان الاسكان، اذ تبنى كل المنهاج الذي وضعه المجلس قبل انهيار النظام الملكي، فاستمر على انجاز جميع المشاريع التي كانت قيد التنفيذ قبل الثورة، في حين احال العديد من المشاريع الاخرى المقررة بعهدة مقاولين عراقيين لتنفيذها[١٠٧] .

---

[١٠٤] د. ك. و. ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٥٠٢، الوثيقة رقم ٦٦، ص٦٩.

[١٠٥] مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص٢٤٧.

[١٠٦] المصدر نفسه، ص٢٤٧ ـ ٢٤٨.

[١٠٧] في العهد الملكي ايضا احيلت مشاريع الاسكان جميعها الى مقاولين عراقيين عدا عن مشاريع تجريبية صغيرة، مثل مشروع بناء عدد من الدور التجريبية في بغداد الذي عهد الى " شركة برنبتون تروندهايم" =

بدأ مجلس الاعمار الجمهوري، اذا جاز التعبير، اعماله في هذا الميدان في جلسته الاولى المنعقدة بتاريخ الثامن من آب ١٩٥٨ باقرار مشروع اسكان السعدية الذي فرضت طبيعته البت فيه دون تأخير، اذ كان ينطوي على تشييد ٢٠٠ دار للعوائل التي شردتها السيول[١٠٨]. من المفيد ان نشير الى ان كبار المسؤولين عن الاعمار، بمن فيهم شخص عبد الكريم قاسم، فضلا عن عبد السلام عارف وفؤاد الركابي، قد اتخذوا اقرار المشروع مناسبة للادلاء بعدد من التصريحات حوله، كما اتخذته الصحافة موضوعا للحديث على نطاق واسع[١٠٩]، مع العلم ان المشروع نفسه قد اثير في العهد الملكي، وأوصى المجلس بدراسته من جميع جوانبه في جلسته المنعقدة بتاريخ الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٥٨[١١٠].

في جلسته الثانية في العهد الجمهوري احال المجلس مشروعا مماثلا الى احد المقاولين العراقيين هو مشروع اسكان القرى التي ستغمرها مياه خزان دوكان[١١١].

تتابعت بعد ذلك احالة مشاريع اسكان كربلاء وابي غريب والناصرية وغربي بغداد والرحمانية ومشروع اسكان عمال معمل السكر في الموصل، وجميعها من المشاريع التي

=النرويجية ومشروع الاسكان التجريبي الثاني لاسكان غربي بغداد الذي عهد تنفيذه الى "شركة بولنسكي وزولنر" الالمانية الغربية. تنظر: د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٤، محضر جلسة مجلس الاعمار الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٤ آيار ١٩٥٨، القراران ٨ و ١٠.

[١٠٨] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة مجلس الاعمار الاولى المنعقدة بتاريخ ٨ آب ١٩٥٨، القرار رقم ١٠.

[١٠٩] تنظر: "الزمان"، العددان ٦٣٠٦ و٦٣٠٨، ١٠ و ١٢ آب ١٩٥٨. "الحرية" ، العددان ١٢٥٠ و ١٢٥١، ١٢ و ١٣ آب ١٩٥٨. "الجمهورية"، العددان ٢١ و ٢٢، ١١ و١٢ آب ١٩٥٨.

[١١٠] د . ك . و. ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٣، محضر جلسة مجلس الاعمار الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٥٨، القرار رقم ٣٠.

[١١١] د . ك . و . . الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر تتمة الجلسة الثانية لمجلس الاعمار المنعقدة بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٨، القرار رقم ٢.

انتهى مجلس الاعمار من دراستها في العهد الملكي، الى عدد من المقاولين العراقيين في المدة الممتدة بين السابع من كانون الاول ١٩٥٨، والاول من آذار ١٩٥٩[١١٢].

انتهى المجلس، في الوقت نفسه، من دراسة المشاريع التي كانت لا تزال قيد الدراسة عند قيام الثورة، فأحالها بدورها للتنفيذ، وهي مشاريع القرية العصرية في اللطيفية، ومشاريع اسكان السليمانية والرمادي وجنوب الموصل[١١٣]. كما أعلن المجلس مناقصة مجموعة اخرى من مشاريع الاسكان بعد ان تم وضع جميع مواصفاتها وشروطها، وهي مشروع اسكان غربي بغداد باقسامه الثلاثة ـ الاول لبناء ٤٥٢ دارا، والثاني لبناء ٣٠٠ دار، والثالث لبناء ٤٢٧ دارا، ومشروع اسكان اربيل، ومشروع اسكان اصحاب الصرائف في الناصرية والديوانية، ومشروع اسكان غربي وشرقي بغداد لمنتسبي الجيش، ومشروع اسكان الشطرة[١١٤].

[١١٢] د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر تتمة الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٩ أيلول ١٩٥٨، القراران رقم ١٩ و ٢٠ ، د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٧ كانون الاول ١٩٥٨، القرار رقم ١١، د ز ك . و .، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار التاسعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٨ كانون الاول ١٩٥٨، القرار رقم ١٣ ، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار الخامسة عشر المنعقدة بتاريخ ١ شباط ١٩٥٩، القرار رقم ٧، د . ك . و ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ ١ آذار ١٩٥٩، القرار رقم ٦.

[١١٣] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ ١ آذار ١٩٥٩، القرار رقم ٧، د . ك . و .، الملف نفسه،محضر جلسة مجلس الاعمار السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٩، القراران ١٤ و ١٦، د . ك و. الملف نفسه، محضر جلسة الاعمار العشرين المنعقدة بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٥٩، القرار رقم ٢٤.

[١١٤] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر تتمة الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٩ آب ١٩٥٨ القرار رقم ٢٢، د . ك . و.، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٥٨، القرارات رقم ٨ و١٣ و ١٥ ، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة الاعمار الثانية المنعقدة بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٥٩، القرار رقم ٣، د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار التاسعة المنعقدة بتاريخ ١٧ شباط ١٩٥٩، القرار رقم ١١، د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس

وفي غضون العام الاول من نشاطه في العهد الجمهوري قرر المجلس ايضا دراسة مجموعة اخرى من مشاريع الاسكان، وهي مشروع تشييد ٥٠٠ دار في منطقة المعقل بالبصرة، ومشروع بناء ٢٠٠ دار في النعمانية، فضلا عن مشاريع اسكان الكوفة وكركوك ومشروع بناء ٥٠٠ دار لسكنة قلعة اربيل[١١٥]. حظيت مشاريع اسكان أهل الصرائف باهتمام استثنائي من لدن مجلس الاعمار باعتبارها مؤشرا اساسيا من مؤشرات اهتمام قيادة الثورة بالفئات الاجتماعية الكادحة. فلقد اوعز المجلس باعادة دراسة مشروع اسكان الصرائف في شرق بغداد بصورة تفصيلية من أجل توسيعه ووضع المقترحات والافكار التي من شأنها القضاء على العزلة الاجتماعية التي كان يعيش فيها سكنة الصرائف، وتحويلهم الى جزء من مجتمع العاصمة فكرا واقتصادا[١١٦]. اوصى المجلس، على الغرار نفسه، باعادة دراسة مشروع اسكان اصحاب

الاعمار العاشرة المنعقدة بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٥٩، القرار رقم ١، د. ك. و. ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٩ ، القرار رقم ١٣.

[١١٥] د. ك. و. ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، جلسة مجلس الاعمار الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٨ القرار رقم ١٠، د. ك. و. ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار الثامنة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٥٨، القرار رقم ١٠، د. ك. و. ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار التاسعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٨، القرار رقم ١٣، د. ك. و. ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار العاشرة المنعقدة بتاريخ ٣ آذار ١٩٥٩، القرار رقم ٨، د. ك. و. ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار، السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٥٩، القرارات رقم ٣ و ٤ و ٥، د. ك. و. ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٩، القراران رقم ١٢ و ١٣ .

[١١٦] د. ك. و. ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر تتمة جلسة مجلس الاعمار الثالثة لمجلس الاعمار المنعقدة بتاريخ ٢٩ آب ١٩٥٨، د. ك. و. ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار السابعة المنعقدة بتاريخ ٨ شباط ١٩٥٩، القرار رقم ١.

الصرائف في مدينة البصرة، الذي كان يتألف من ٣٠٠٠ دار، وكلف الهيئة الفنية الخامسة باعداد تصاميمه واوراق مناقصته[١١٧].

وبهدف تطوير مشاريع الاسكان قدم مجلس الاعمار في العهد الجديد القروض الى البلديات كافة من اجل ضمان تقديم خدمات افضل للناس عن طريق اقامة، او تطوير مشاريع اسالة الماء، وتوسيع شبكة الكهرباء، وتبليط الطرق الرئيسية الداخلة ضمن حدود البلديات، والقيام كذلك بتشييد المباني الحكومية الضرورية[١١٨]. بلغ مجموع القروض التي قدمها المجلس للبلديات على مدى العام الاول من العهد الجمهوري اكثر من ستة ملايين دينار [١١٩]

د. سياسة المجلس في قطاع الري

لم يقل اهتمام مجلس الاعمار بمشاريع الري، خصوصا ما يتعلق منها بدرء الفيضانات، عن اهتمام المجلس بها في العهد الملكي الذي تعرض لانتقاد شديد بسببها، امتدت آثاره الى كبار مسؤولي العهد الجديد في الايام الاولى بعد انتصار الثورة كما نوهنا الى ذلك في مناسبة اخرى. ففي ايلول ١٩٥٨ أقر المجلس كل الافكار والمقترحات التي وردت في المذكرة التفصيلية للهيئة الفنية الاولى المشرفة على مشاريع الري. أكدت الهيئة في مذكرتها بصورة خاصة ان خزان الحبانية لا يتسع لاعمال درء الفيضانات، ولا يفي كذلك باغراض الخزن المطلوب للتوسع في مشاريع الري، ويستوجب البحث عن مواقع اخرى على نهر الفرات للخزن الاضافي ودرء الفيضان، سجلت الهيئة في مذكرتها بهذا

---

(١١٧) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية : رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار السابعة المنعقدة بتاريخ ٨ شباط ١٩٥٩، القرار رقم ١، د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر مجلس الاعمار الثامنة عشرة المنعقدة بتاريخ ٥ نيسان ١٩٥٩، القرار رقم ٢.

(١١٨) " ثورة ١٤ تموز في عامها الاول" ، ص٧٣.

(١١٩) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ١٥، محضر تتمة الجلسة الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٥٨، القرار رقم ٣، ثورة ١٤ تموز في عامها الاول، ص٢١٦.

الصدد نقطة مهمة مفادها ان من الانسب للعراق ان ينسق جهوده في هذا المجال مع سوريا لمعرفة أحسن المواقع والحلول لتأمين تلك الاغراض من النواحي الفنية والاقتصادية بالنسبة للطرفين[١٢٠].

وفي بداية العام ١٩٥٩ انتهت الهيئة الفنية الاولى من وضع منهاج عام لمشاريع الري والبزل للسنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤، حدد مجموعة اهداف أهمها تخطيط وتصميم ومحاولة اكمال انشاء المبازل للاراضي الزراعية كافة، والعمل على تأمين المزيد من المياه، وذلك بأنشاء المزيد من الخزانات على كل من دجلة والفرات لتلبية متطلبات الزراعة الكثيفة التي توقعت الهيئة ان يتجه العراق اليها بعد تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي. اكدت الهيئة في الوقت نفسه انها تفضل انشاء سد الفتحة على سد اسكي الموصل. أقر المجلس المنهاج بحماس واضح، على ان يعمل به اعتبارا من الاول من نيسان ١٩٥٩[١٢١].

درست الهيئة الفنية الاولى بعد الثورة بامعان مشروع سد بطمة، الذي كان الهدف منه اسقاء اراضي العظيم عن طريق انشاء سد على الزاب الصغير في بطمة، وقد استلم المجلس في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٨ عطاءات الشركات المقاولة لتنفيذه. اقتنعت الهيئة بان سهول كركوك ذات تربة من الدرجة الاولى، يمكن احياء معظمها اذا ما تم انشاء سد في دبس على نهر الزاب الصغير، وبذلك يمكن الاستغناء عن سد بطمة واحياء المشروعين بكلفة اقل ببناء سد واحد بدل سدين، وبتوفير مبلغ لا يقل عن ١.٧ مليون دينار لخزينة الدولة. درس المجلس الموضوع في اكثر من جلسة، وقدر في نهاية الأمر الغاء مناقصة سد بطمة، وتنفيذ مشروع كركوك والعظيم معا في دبس[١٢٢].

---

[١٢٠] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة الاعمار الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٥٨، القرار رقم ١٢.

[١٢١] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار الرابعة المنعقدة بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٩، القرار رقم ١.

[١٢٢] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة الاعمار العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٥٨، القرار رقم ٢١، د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢ كانون الاول ١٩٥٨، القرار رقم ١.

بعد ذلك بأيام أحال المجلس مناقصة التحريات الموقعية لمشروع ري كركوك بعهدة "شركة سنتيشن" الالمانية الغربية بسعر عطائها البالغ ٤,٨٦٨ دينار[١٢٣] ثم أوصى المجلس في نيسان ١٩٥٩ بدراسة واقع الاراضي المحصورة بين نهري طاووق ونارين بين كركوك ومنطقة كفري، وذلك بغية ضمها الى مشروع ري كركوك، ودراسة امكانية ربط مياه دوكان بنهر ديالى[١٢٤].

في المرحلة ذاتها أقر المجلس تنفيذ عدد من المشاريع التي أحيلت الى المقاولين لانجازها، وهي مشروع مبازل مهروت والروز بعهدة أقل المناقصين سعرا محمد الصفار وهاشم عزت ومهدي الصفار بسعر عطائهم البالغ ٧٦١.٨٤٩ دينارا، ومبازل خريسان بعهدة أقل المناقصين سعرا جاسم محمد اخوان ومحمد رؤوف ملا صالح بسعر عطائهم البالغ ٤٦٧,٣٠٧ دنانير، ومبازل الخالص بعهدة اقل المناقصين سعرا "شركة المقاولات الشرقية" بسعر عطائها البالغ ٥٩٨,٩٤٠ دينارا[١٢٥].

واحال كذلك مبازل حلة - كفل بعهدة " الشركة الشرقية للمقاولات" بسعر عطائها البالغ ٤٠٢,٥٥٤ دينارا[١٢٦].

وكان مشروع نواظم الغراف الذي احاله المجلس في تموز ١٩٥٩ بعهدة "شركة فيليب هولزمان" الالمانية الغربية، وبسعر عطائها البالغ ٣,٢٩٢,٥٦٥ دينارا وهو اكبر، وآخر مشروع يأمر المجلس بتنفيذه خلال السنة الاولى من عمر الجمهورية[١٢٧].

---

[١٢٣] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة الاعمار الثانية المنعقدة بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٥٩، القرار رقم ١.

[١٢٤] د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة الاعمار التاسعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٥٩، القرار رقم ٣.

[١٢٥] د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار التاسعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٥٩، القرار رقم ١.

[١٢٦] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة مجلس الاعمار الحادية والعشرين المنعقدة بتاريخ ٤ آيار ١٩٥٩، القرار رقم ٣.

[١٢٧] د ز ك . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار الرابعة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ١٣ تموز ١٩٥٩، القرار رقم ١.

هـ. الطرق والجسور والمباني العامة

تصرف مجلس الاعمار في غضون العام الاول من عمر النظام الجمهوري مع المشاريع الخاصة بالطرق والجسور والمباني العامة باسلوب أتسم بحماس اقل من اسلوب تعامله مع مشاريع الاسكان والري، لم يكن للرأي القائل بان المشاريع المذكورة كانت تهدف اساسا الى خدمة سوق الدول الامبريالية في المنطقة، والذي انتشر على نطاق واسع في العهد الملكي، تأثير قليل في موقف المجلس هذا كما يتراءى لنا.

انصبت اعمال المجلس خلال السنة المذكورة على اعلان مناقصات عدد من مشاريع الطرق والجسور التي انتهت الهيئة الفنية، والشركات الاستشارية المختصة من تهيئة مواصفاتها، مع العمل من اجل حل مشكلات مشاريع اخرى كانت قيد التنفيذ.

ففي نهاية آب ١٩٥٨ اتخذ المجلس قرارا يقضي باتخاذ الترتيبات اللازمة للاعلان عن مناقصات طرق كوت ـ ناصرية، وناصرية ـ ديوانية ، وديوانية ـ كوفة ، وكركوك ـ كويسنجق، وبيجي ـ قيارة، وكذلك جسور الكوت والكرادة والقيارة وباب المعظم والفلوجة والناصرية للقطار. ومما يسجل للمجلس بهذا الخصوص انه ضمن قراره الآنف الذكر شروطا تضمن ان تكون المناقصات التي ستعلن هذه المشاريع مفتوحة ليتسنى اشراك الجميع فيها، سواء في الداخل أم في الخارج، مع الزام الشركات الاجنبية بجلب رؤوس اموالها الى العراق لتمويل المشاريع التي ترسو عليها مناقصة تنفيذها[١٢٨].

وبهدف تطوير مستوى المصايف العراقية في سياق تشجيع صناعة السياحة المحلية بعد ان تحول السفر الى الخارج لغرض الاصطياف الى احد اسباب تسرب العملة بصورة متزايدة، ورغبة النظام في انعاش المنطقة الواقعة بين اربيل والسليمانية اقتصاديا

---

[١٢٨] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر تتمة الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٩ آب ١٩٥٨، القرار رقم ٨.

وعمرانيا بعد ان عانت الكثير من الاهمال، قرر مجلس الاعمار في جلسته الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ الثاني من آيار ١٩٥٩ "الموافقة من حيث المبدأ" على فتح طريق سليمانية ـ عمادية، واوعز الى الهيئة الفنية الثانية دراسة المشروع، وتقديم تقرير عنه يتضمن الكلفة المقررة له " على ان يجري ذلك بالسرعة[١٢٩] المستطاعة"[١٣٠].

بت المجلس ايضا في المخالفات التي ارتكبتها بعض الشركات المقاولة المنفذة لعدد من المشاريع السابقة. ففي أول جلسة له في العهد الجمهوري بتاريخ الثامن من آب ١٩٥٨ عين المجلس مهندسين استشاريين لدراسة النواقص التي ظهرت في طريق طاسلوجة ـ دوكان بعد افتتاحه في نهاية العام ١٩٥٦، والزم الشركة المنفذة للطريق "شركة الانشاءات العراقية" بدفع تكاليف استخدام المهندسين الاستشاريين[١٣١]. وعلى الغرار نفسه اوعز المجلس في جلسة لاحقة له عقدها بتاريخ الحادي والعشرين من كانون الاول ١٩٥٨ باجراء تحقيق مع مصممي مواصفات طريق طاسلوجة ـ دربندخان وذلك بعد ان اظهرت الدراسات اخطاء تلك المواصفات التي اوقعت الشركة المنفذة للطريق " شركة بيتسون ومونيرباو" الالمانية الغربية باخطاء جسيمة[١٣٢].

اختلف الوضع بالنسبة لمشروع طريق بغداد ـ كوت، فان " شركة فيانيني" الايطالية التي رست عليها مقاولة تنفيذه قد تنصلت منه، لذا اعلن المجلس مناقصته من جديد فتقدمت اربع شركات عالمية بعطاءاتها، كان اقلها بمبلغ ٣,٦ مليون دينار. لكن

---

(١٢٩) من المفيد ان نشير الى ان المشروع المذكور لم ينفذ حتى اليوم.

(١٣٠) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة الاعمار الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٢ آيار ١٩٥٩، القرار رقم ٤.

(١٣١) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة مجلس الاعمار الاولى المنعقدة بتاريخ ٨ آب ١٩٥٨، القرار رقم ٥.

(١٣٢) د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار الثامنة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٥٨، القرار رقم ٥.

المجلس قرر ان تقوم وزارة الاعمار بتنفيذ الطريق المذكور امانة ، وباشراف " شركة كومبلكس" البلغارية مقابل مبلغ قدره ٢٠٠٠ دينار شهريا[١٣٣].

وفي جلسته الثامنة عشرة المنعقدة في اواخر كانون الاول ١٩٥٨ اوعز المجلس الى مديرية الطرق والجسور بالمضي قدما في دراسة طريق كوت - عمارة بعد أن انتفت التحفظات الفنية والعسكرية بشأنه[١٣٤].

عالج المجلس في المرحلة ذاتها، وضمن اعمال ثلاث جلسات متباعدة من جلساته[١٣٥]، موضوع جسر الدورة ببغداد الذي انتهى تقديم الشركات المقاولة لعطاءاتها بخصوصه في الثامن والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٨، وفي اواخر آيار ١٩٥٩ قرر المجلس تغيير موقع الجسر، واحال مهمة دراسة موقعه الجديد الى " شركة سمنتيشن" الالمانية الغربية وبالسعر المقدم من قبلها وقدره ٩,٤٢٠ ديناراً[١٣٦].

أما فيما يخص المباني العامة فان المجلس تابع في غضون السنة الاولى من عمر النظام الجمهوري مشاريع الابنية المقررة او تلك التي كانت قيد التنفيذ وفق المنهاج الاخير لمجلس الاعمار الملكي. في هذا المضمار اوصى المجلس في نهاية آب ١٩٥٨ بدراسة امكانية توسيع مطار بغداد الجديد المقترح تشييده استجابة للتوسع الكبير الذي طرأ على حركة الطائرات المتوجهة الى العراق، والمغادرة له[١٣٧]. وفي نيسان العام التالي حدد

---

[١٣٤] د . ك و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة مجلس الاعمار الثامنة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٥٨، القرار رقم ٣.

[١٣٥] هي الجلسات المنعقدة بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٨ و ١٤ كانون الاول ١٩٥٨ و٢٥ آيار ١٩٥٩.

[١٣٦] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة مجلس الاعمار الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٨، القرار رقم ١٠، د . ك و . ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٥٨، القرار رقم ٦، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، جلسة مجلس الاعمار السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٥ آيار ١٩٥٩، القرار رقم ٤.

[١٣٧] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار التاسعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٥٩، القرار رقم ٦.

المجلس قصر الملح[١٣٨] في منطقة ابي غريب موقعا للمطار الجديد، ورصد لاكماله مبلغا قدره ١١,٥ مليون دينار. وبعد شهرين من ذلك التاريخ اوعز المجلس الى المهندسين الاستشاريين اعداد التصاميم التفصيلية للمطار[١٣٩].

ولم يختلف الموقف عن ذلك بالنسبة لمشروع بناية جامعة بغداد، فقد فرغ المجلس من اختيار موقع الجامعة في الجادرية بصورة نهائية، وعين "والتركروبيوس" الامريكي مهندساً استشاريا للاشراف على تنفيذ المشروع، وتم توقيع العقد الخاص معه بصدد الاجور والتصاميم. واخيرا احال المجلس في حزيران ١٩٥٩ اعمال فحص تربة موقع الجامعة الى "ار . سي . بي . كونستركشن " الكندية وبالسعر الذي عرضته، وقدره ٥٩,٢٢٥ دينارا[١٤٠].

اما مشروعا ملعب بغداد الرياضي الذي تبرعت به "مؤسسة كولبنكيان"[١٤١]، وفندق بغداد العصري (هلتن بغداد) فان المجلس ظل في مرحلة اختيار الموقع بالنسبة

---

[١٣٨] قصر ملكي صغير كان يقع في موقع يسمى تل الملح في منطقة أبي غريب، وقيل خان ضاري تحديدا، وكان ايضا مطارا صغيرا.

[١٣٩] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، جلسة مجلس الاعمار التاسعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٥٩، القرار رقم ٦، د . ك . و .، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة مجلس الاعمار الثانية والثلاثين المنعقدة بتاريخ ٧ حزيران ١٩٥٩، القرار رقم ٤.

[١٤٠] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٥ شباط ١٩٥٩، القراران رقم ٢ و٣، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة مجلس الاعمار الثانية والعشرين المنعقدة بتاريخ ١١ آيار ١٩٥٩، القرار رقم ٧، د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار الحادية والثلاثين المنعقدة بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٥٩، القرار رقم ٦.

[١٤١] مؤسسة مقرها لشبونة، تضم مجموعة من الشركات والبيوتات المالية، اسسها كالوست كولبنكيان (١٨٦٩ ـ ١٩٥٥) الذي كان من اول الباحثين عن النفط في العراق، والذي امتلك ما نسبته خمسة بالمائة من اسهم شركة نفط العراق. للتفصيل ينظر: نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص٢٠، "الاخبار" (جريدة) ، بغداد، العدد ٤١٠٥، ٢٣ تموز ١٩٥٥.

للاول منهما، ولم ينته من تحديد الجهة المقاولة التي تعهد اليها مهمة فحص تربة موقع الثاني منهما[١٤٢].

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي

اجمعت الآراء التي طرحت في غضون الاشهر الاولى من عمر النظام الجمهوري على ضرورة عدم الاعتماد على الشركات الغربية في اعمار البلاد وتطويرها، وكان يمت معظم اصحاب الآراء تلك بصلة الى مجلس الاعمار، ويشتركون في صنع قرارات السياسة الاقتصادية للعهد الجمهوري الجديد بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، وكانت فكرة التغيير تسيطر على الجميع باعتبارها "واجباً من واجبات الثورة" على تعبير احد قادة الثورة، واحد أعضاء اول مجلس للاعمار في العهد الجمهوري[١٤٣]. كما كان العديد من اصحاب الرأي والقرار يرون في التعاون الاقتصادي والفني مع دول المعسكر الاشتراكي عموما، والاتحاد السوفيتي تحديدا الضمانة الاكيدة لتحقيق التنمية الوطنية باتجاه تحقيق الاستقلال الاقتصادي في سياق متوافق مع تعزيز الاستقلال السياسي[١٤٤]، الأمر الذي تحول الى شعار ثابت تؤكده بصورة متواصلة قوى سياسية مؤثرة في الشارع يومذاك[١٤٥].

---

[١٤٢] د. ك. و. ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار الرابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٨ آذار ١٩٥٩، القرار رقم ٧، د. ك. و. ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة مجلس الاعمار السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٥ آيار ١٩٥٩، القرار رقم ٥، د. ك و. ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس الاعمار الثالثة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٥٩، القرار رقم ٤.

[١٤٣] مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٩٣.

[١٤٤] ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص١٤٨.

[١٤٥] تنظر: ٣ أعداد من "اتحاد الشعب" وعددين من "صوت الاحرار" في تاريخ سابق لعقد الاتفاقية.

حسبما يؤكد أول وزير للاقتصاد في العهد الجمهوري ابراهيم كبة ان فكرة عقد اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي قد ظهرت منذ الايام الأولى للثورة[١٤٦]. تحول وجود اتفاقيتين سابقتين للتعاون الاقتصادي والفني بين الاتحاد السوفيتي وكل من سوريا (اتفاقية العام ١٩٥٧) ومصر (اتفاقية العام ١٩٥٨)[١٤٧] الى عنصر مشجع مهم بهذا التوجه، فقد أثير موضوعهما على ارفع المستويات بعد الثورة[١٤٨]. كما ان المصريين والسوريين شجعوا قادة الثورة في العراق على أن يحذوا حذوهم في هذا المضمار، وذلك في لقائهم بعضوي مجلس الاعمار ناجي طالب وابراهيم كبة اثناء زيارتهما للقاهرة في ايلول ١٩٥٨[١٤٩].

بعد رجوعه من القاهرة رفع وزير الاقتصاد مذكرة الى مجلس الوزراء بتاريخ السادس عشر من ايلول تناول فيها فكرة عقد اتفاقية اقتصادية مع الاتحاد السوفيتي، واقترح، تمهيدا لذلك، تأليف لجنة خاصة تضم خبراء من مجلس الاعمار ووزارة الاشغال والمواصلات، ومديرتي الصناعة العامة وشؤون النفط العامة لتحديد المشاريع الضرورية التي ينبغي تنفيذها على المدى القصير حتى يتسنى مفاتحة الجانب السوفيتي بصددها، وجعلها، "موضوع اتفاقية مماثلة للاتفاقيات المعقودة بينه وبين كثير من الدول المتحررة". بعد المداولة وافق مجلس الوزراء على الفكرة، وقرر تأليف لجنة وزارية

---

(١٤٦) ابراهيم كبة، المصدر السابق، ٧٧ ـ ٧٨.

(١٤٧) عن الاتفاقيتين ينظر:

" SSSR I Arabskie Strani 1917 – 1960 gg . Documenti I Materiali" Moskva, 1961 , pp . 415 – 419 , . 461 – 468.

(١٤٨) د . ك و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٥٢٥، الوثيقة رقم ٦، ص ١١ ـ ٢٥.

(١٤٩) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٩٣.

خاصة[150] من وزراء الاقتصاد والمالية والاعمار والمواصلات والاشغال لدراسة المشاريع الصناعية الضرورية[151] حظيت الفكرة بتأييد جميع الوزراء دون استثناء، بمن فيهم الوزراء القوميون[152].

ألفت اللجنة الوزارية الخاصة بدورها لجنة فرعية في كل وزارة من الوزارات المذكورة بهدف تحديد المشاريع الانتاجية الكبرى الواجب تنفيذ كل منها[153].

بعد حوالي شهرين من العمل المتواصل انتهت اللجان الفرعية من وضع تقرير مفصل عن نتائج اعمالها التي ناقشتها معها اللجنة الوزارية الخاصة باسهاب، واقرت في اجتماعها يوم السابع عشر من تشرين الثاني[154] قائمة نهائية بالمشاريع الانتاجية الكبرى[155]. ثم عين الاجتماع نفسه تحديد مواصفات المشاريع الانتاجية الكبرى على أساس تحويل مواد خام عراقية، أو مستوردة الى بضائع تسد حاجة من حاجات السوق المحلية، أو تكون قابلة للتصدير الى الاسواق الخارجية، على ان لا تقل القيمة المتوقعة لانتاج المشروع الواحد منها عن نصف مليون دينار[156].

---

(150) سماها التقرير المرفوع عن المشاريع الانتاجية الكبرى "اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية" ، ينظر: م . ت . ، ملف المشاريع الانتاجية الكبرى، الوثيقة رقم ٢.

(151) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف١، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٥٨، القرار رقم ٢٩.

(152) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٩٣.

(153) تكونت لجنة وزارة الاعمار من الدكتورين سالم ابراهيم، ومحمد سلمان حسن، وعلي هادي الجابر، ولجنة وزارة الاقتصاد من الدكتورين جميل ثابت ومحمد الطويل، وعبد الفتاح ابراهيم، ولجنة وزارة المالية من الدكتور طارق المتولي، واحمد عبد الباقي، ولجنة وزارة المواصلات والاشغال من جميل توما، وموفق السلام، وعدنان العلوي، وجميل عيسى، وعدنان بركات، ومحمد جواد للصندوق، للتفصيل ينظر: م . ت . ، ملف المشاريع الانتاجية الكبرى ، الوثيقة رقم ٢.

(154) حضر الاجتماع المذكور وزيرا المالية والاقتصاد ووكيلا وزير الاعمار والمواصلات والاشغال.

(155) م . ت . ، ملف المشاريع الانتاجية الكبرى، الوثيقة رقم ١.

(156) م . ت . ، الملف نفسه، الوثيقة رقم ٢.

وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الثاني على تقرير اللجنة الوزارية، وخول وزير الاقتصاد مفاتحة الاتحاد السوفيتي بشأن تنفيذ المشاريع الانتاجية الكبرى[١٥٧]. على اثر اتصال وزارة الاقتصاد بالسفارة السوفيتية ببغداد " حصل الاتفاق" على استقدام وفد اقتصادي وفني من الاتحاد السوفيتي لدراسة مشاكل الاعمار الاقتصادي في العراق، وتحديد مدى امكانية مساعدة الاتحاد السوفيتي على تشييد المشاريع الانتاجية الكبرى فيه. بناء على ذلك وصل العراق بتاريخ السابع من كانون الثاني ١٩٥٩ وفد سوفيتي برئاسة ماليتين، نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية في الاتحاد السوفيتي. ضم الوفد خبراء في جميع الحقول المهمة التي تهم الاعمار الاقتصادي في العراق[١٥٨].

بعد مداولات عامة مع الخبراء العراقيين اتفق الجانبان على توزيع الاعمال على خبراء الوفدين في ست لجان، تدرس كل واحدة منها مجموعة من المشاريع التي هيأتها الحكومة العراقية لعرضها على السوفيت، وابداء الرأي حولها. انكبت اللجان الست على دراسة المواضيع المعروضة عليها الى ان انتهت من اعمالها في اوائل شباط ١٩٥٩ بتقديم تقريرها الى رؤساء الوفدين لابداء الرأي النهائي فيها. عقدت، في الوقت نفسه، اجتماعات عدة بين اعضاء اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، وبين رئيس الوفد السوفيتي لبحث مسودة الاتفاقية المقترح عقدها بين البلدين، وقد تضمنت تلك المسودة المبادئ العامة التي ستحكم المساعدة الاقتصادية والفنية السوفيتية للعراق.

تم نتيجة تلك الاجتماعات الاتفاق على أهم أسس الاتفاقية ولم يبق من المبادئ العامة التي احتاجت بعد الى التفاوض بشأنها، وتم تأجيل البت فيها الى مفاوضات

---

(١٥٧) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨، القرار رقم ٥.

(١٥٨) د . ك . و .، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٤٣٧، الوثيقة رقم ٣٨، ص٧٦.

موسكو المقبلة، سوى نقطتين فقط، الاولى نسبة الفائدة على القرض السوفيتي، اذ اقترح الجانب العراقي تخفيضها الى ٢% أو ٢,٥% ، والنقطة الثانية كانت حول شروط المبلغ الذي يحتمل ان يحتاج اليه العراق زيادة على المبلغ المحدد في الاتفاقية، اذ اقترح الجانب العراقي ان تخضع لشروط القرض الاصلي نفسها اذا لم تزد على ١٠% أو ١٥%[١٥٩]. اما مبلغ القرض نفسه فقد ترك تحديده الى ما بعد البت في عدد المشاريع التي يتضمنها الاتفاق المقترح، تقرر ايضا انجازه في موسكو[١٦٠].

على اثر اتمام اللجان الست الفنية اعمالها عقدت عدة اجتماعات بين رئيسي الوفدين حضرها الخبراء من الجانبين ايضا، للنظر بصورة نهائية في المشاريع المتفق على اسبقيتها الاقتصادية، وامكانية الحصول على مساعدة الاتحاد السوفيتي الفنية والاقتصادية لتنفيذها[١٦١].

ومن اجل متابعة الدراسات وتحديد المشاريع وتقرير مبلغ القرض، والاتفاق على الصيغة النهائية للاتفاقية والتوقيع عليها في موسكو، اقترح وزير الاقتصاد في العاشر من شباط ١٩٥٩ على مجلس الوزراء تعيين الوفد العراقي الذي سيقوم بذلك في موسكو، وارتأى ان يكون من وزراء المالية والاعمار والاقتصاد ومعظم الخبراء العراقيين الذين شاركوا في المفاوضات التي جرت في بغداد[١٦٢]. وافق مجلس الوزراء على الاقتراح، واوصى باتخاذ الاجراءات العاجلة الكفيلة بتنفيذ ذلك[١٦٣] .

---

[١٥٩] د. ك. و. ، الملف نفسه.

[١٦٠] د. ك. و. ، الملف نفسه.

[١٦١] د. ك. و. ، الملف نفسه.

[١٦٢] في مقدمتهم كل من عبد الفتاح ابراهيم مدير عام المصافي، والدكتور محمد سلمان حسن سكرتير مجلس الاعمار، والدكتور جميل ثابت مدير الصناعة العام. للتفصيل تنظر: د. ك. و. ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١١ شباط ١٩٥٩، القرار رقم ٧.

[١٦٣] د. ك. و. ، الملف نفسه، القرار نفسه.

سافر الوفد، الذي كان برئاسة ابراهيم كبة وزير الاقتصاد، الى موسكو يوم ٢٥ شباط ١٩٥٩، وبعد ان امضى اكثر من اسبوعين في مفاوضات مع الجانب السوفيتي، تم يوم السادس عشر من آذار من العام نفسه التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي(١٦٤) . اقر مجلس الوزراء العراقي الاتفاقية في جلسته التي عقدها بتاريخ الثالث والعشرين من آذار ١٩٥٩ بعد ان درسها، وقارن بينها وبين الاتفاقيات المماثلة التي عقدتها كل من الهند وسوريا ومصر مع الاتحاد السوفيتي(١٦٥)، تقرر اخيرا ان تعد الاتفاقية نافذة إبتداءً من التاسع والعشرين من آذار ١٩٥٩(١٦٦).

كان العراق يهدف من عقد اتفاقيته مع الاتحاد السوفيتي الى الاسراع في انشاء الصناعات والمشاريع الكبيرة التي يحتاج اليها على اساس اقتصادي متين، وبأقل كلفة ممكنة، لكي يوفر للمستهلك انتاجه باسعار معتدلة، من اجل رفع مستواه المعاشي كما كان العراق يرنو الى تحقيق استقلاله الاقتصادي، والانعتاق من التبعية لاقتصاد العالم الرأسمالي بمساعدة الاتفاقية(١٦٧). وكان تعزيز القطاع العام بوصفه الركيزة الاساسية للاستقلال الوطني يدخل ضمن الاهداف الاساسية التي كانت حكومة الثورة ترغب في تحقيقها عن طريق تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الاتفاقية(١٦٨) .

---

(١٦٤) " الرأي العام" ، العدد ١١٢، ١٧ آذار ١٩٥٩، "الثورة" ، العدد ١٢١، ١٧ آذار ١٩٥٩.

(١٦٥) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٥٩، القرار رقم ٧، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٥٢٥، الوثيقة رقم ٦، ص ١١ ـ ١٩.

(١٦٦) " الوقائع العراقية" ، العدد ١٤٧، ٢٩ آذار ١٩٥٩.

(١٦٧) " الحرية " ، العدد ١٥٩٣، ١١ حزيران ١٩٦٠.

(١٦٨) محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ص١٤٨.

تكونت الاتفاقية[١٦٩] من مقدمة و١٢ مادة وملحقين. اكدت مقدمة الاتفاقية على رغبة الطرفين في تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي والفني على مبادئ السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام التام للسيادة والكرامة الوطنية لكلا البلدين.

حددت المادة الاولى من الاتفاقية استعداد الاتحاد السوفيتي للتعاون مع العراق في تنفيذ خطط انماء اقتصاده في حقول التعدين والصناعة والكهرباء، وبناء المكائن، وصناعات اللوازم والعدد الكهربائية، والنسيج، والمواد الغذائية، والادوية، ووسائل النقل والمواصلات، والزراعة والري واستصلاح الاراضي، واعمال المسوح الاستكشافية عن المعادن. فيما حددت المادة الثانية منها نوع المساعدة التي اخذ الجانب السوفيتي على عاتقه تقديمها للجانب العراقي، وهي اجراء اعمال المسح واعداد التصاميم والبحوث والتحريات لكل مشروع على حدة، ثم تجهيز المعدات والمكائن والادوات الاحتياطية التي تقتضيها اعمال تنفيذ المشاريع، فضلا عن المساعدة الفنية على اختيار المواقع التي ستنشأ عليها المعامل، ومساعدة العراق في بناء الابنية اللازمة للمشاريع، ونصب الاجهزة وتركيبها وضبطها، وتشغيل المشاريع التي ستقام بمساعدة الاتحاد السوفيتي، وتدريب عدد من العراقيين للعمل في المشاريع المذكورة.

الزمت المادة الثالثة الاتحاد السوفيتي بتسليم الخرائط والمواصفات الخاصة بالعمليات الفنية الضرورية والمطلوبة في عملية انتاج المشاريع المنصوص عليها في الاتفاقية، ودون مقابل سوى سد النفقات التي تصرف عمليا على انجازها.

حددت المادة الرابعة التزامات العراق واسهامه في تنفيذ المشاريع، وهي تشييد ابنية المعامل وتجهيز المشاريع بالايدي العاملة ومواد البناء اللازمة المتوفرة لديه. والتزام

---

[١٦٩] للتفصيل عن مواد الاتفاقية تنظر: د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية : مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٥٢٥، الوثيقة رقم ٦، ص١١ ـ ١٩، " الوقائع العراقية" ، العدد ١٤٧ ، ٢٩ آذار ١٩٥٩، ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص٦١ ـ ٦٨.

الاتحاد السوفيتي في المادة الخامسة من الاتفاقية بأن يضع تحت تصرف العراق قرضا بمبلغ (٥٥٠) مليون روبل (الروبل الواحد يساوي ٠,٢٢٢١٦٨ غرام من الذهب الخالص) بفائدة سنوية قدرها ٢.٥% على ان يستخدم هذا المبلغ خلال سبع سنوات، اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية، ويسدد من قبل العراق باثني عشر قسطا سنويا يستحق القسط الاول بعد سنة واحدة من انتهاء الاتحاد السوفيتي من تسليم جميع المعدات المنصوص عليها في العقود الخاصة بالمشاريع. واوضحت المادة نفسها ان القرض يستخدم بالصرف على المسوح الاستكشافية والتصاميم والبحوث والتحريات التي ستقوم بها المؤسسات السوفيتية، وعلى المعدات والمكائن، ونفقات سفر الخبراء السوفيت الى العراق لابداء المساعدة الفنية، ونفقات تدريب العراقيين في الاتحاد السوفيتي، ونفقات اعداد الوثائق والتصاميم الفنية. ونصت المادة كذلك على انه اذا قلت النفقات اللازمة لانشاء المشاريع في الملحق رقم ـ ١ ـ عن مبلغ القرض، يتفق الجانبان فيما بعد على قائمة المشاريع الاضافية التي تقدم بشأنها المساعدات الفنية على حساب المبلغ المتبقي من القرض، اما في حالة زيادة النفقات فإن الزائد يسدد من قبل العراق عن طريق تسليم بضائع عراقية للاتحاد السوفيتي بموجب شروط الاتفاق التجاري النافذ، أو بعملة قابلة للتحويل. ونصت المادة السادسة على ان يكون استعمال القرض لتسديد أثمان المعدات والمكائن والمواد هو تاريخ قائمة شحنها.

اما كيفية تسديد العراق للقرض والفائدة المترتبة عليه فقد حددتها المادة السابعة من الاتفاقية التي نصت على ان يكون التسديد بالدينار العراقي الذي يعادل الواحد منه ٢,٤٨٨٢٨ غرام من الذهب الخالص في حساب خاص يفتحه المصرف المركزي العراقي باسم مصرف الدولة للاتحاد السوفيتي، ويجري تحويل الروبلات الى الدنانير العراقية على اساس مقدار الذهب في الروبل والدينار يوم التسديد. منحت المادة نفسها الاتحاد

السوفيتي حق استخدام المبالغ الموجودة في هذا الحساب لشراء بضائع عراقية، أو تحويلها الى أية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها المصرفان المذكوران.

الزمت المادة التاسعة من الاتفاقية العراق بدفع كل النفقات التي تصرفها المؤسسات السوفيتية على ايفاد الخبراء السوفيت الى العراق لابداء المساعدة الفنية في تأسيس المشاريع المنصوص عليها في الملحق رقم ـ ١ ـ. وبموجب المادة العاشرة أخذ الاتحاد السوفيتي على عاتقه امداد العراق بالادوات الاحتياطية والمواد الخام اللازمة للتشغيل الاعتيادي للمشاريع في اطار الاتفاق التجاري النافذ بين البلدين.

تقرر بموجب المادة الحادية عشرة من الاتفاقية ان يجري تنفيذ كل الاعمال الواردة في نصها بموجب عقود يتفق عليها بين المؤسسات العراقية والسوفيتية، تحدد فيها الاسعار وضمانات جودة المكائن ومطابقتها لطاقتها الانتاجية المصممة، وكذلك مسؤوليات والتزامات الجانبين.

اعرب الجانب السوفيتي في المادة الاخيرة من الاتفاقية عن استعداده لتقديم المساعدة الفنية لانشاء المشاريع المنصوص عليها في الملحق رقم ـ ٢ ـ، على ان يسدد العراق نفقات ذلك ببضائع.

تؤكد المعلومات المتوفرة لدينا ان ابراهيم كبة أدى دورا متميزا في عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي، فقد رعاها منذ ان كانت فكرة، واسهم في كل مراحل التفاوض مع الجانب السوفيتي، فضلا عن انه كان المسؤول الاول عن الجانب الاقتصادي منها كما يعترف هو بذلك صراحة[١٧٠].

أما الجانب المالي فيها، الذي تضمن تحديد مبلغ القرض والتسديد والفائدة وسعر تعادل الصرف والتكنيك المصرفي، فقد كان من مسؤولية محمد حديد. كما أدى الخبراء

---

[١٧٠] ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص٧٩.

العراقيون الدور الاساس في تقرير الجانب الفني للاتفاقية، خصوصا فيما يتعلق بتوفير الخصائص التقنية للمشاريع التي تقرر تنفيذها بموجب الاتفاقية(١٧١).

تكمن اهمية الاتفاقية العراقية السوفيتية في المشاريع التي تضمنتها اكثر من أي شيء آخر، فقد اشتملت على ملحقين، نص الاول منهما على التزام الاتحاد السوفيتي بانشاء خمسة وعشرين مشروعا، ثلاثة عشر منها صناعية، فضلا عن اعمال المسح المعدني، وعدد من مشاريع الري والملاحة، وانشاء خمس مزارع حكومية واربع محطات لتأجير الآلات الزرعية، وعدد من المشاريع في قطاع النقل والمواصلات. اما الملحق الثاني فقد احتوى على عدة مشاريع، اوكلت مهمة دراستها للاتحاد السوفيتي.

وردت في الاتفاقية، مع ذلك فقرات عامة، ومبهمة احيانا، لم تحدد فيها بصورة دقيقة كيفية المراحل المطلوبة لانجاز المشاريع، كما خلت من تقدير محدد لكلف تلك المشاريع، ومن ضمانات ملزمة بالنسبة لمدد تنفيذها، وتحديد نوعية الآلات والادوات والمكائن التي وقع أمر تجهيزها على الجانب السوفيتي. والانكى من كل ذلك ان الاتفاقية حددت سعر الروبل بأعلى من سعره الحقيقي في السوق الحرة، الأمر الذي استوجب اجراء تعديل عليه لاحقا. ولكن اجور الخبراء السوفيت كانت، بالمقابل في ادنى مستوى معروف له عالميا.

تستحق طبيعة ونوعية المشروعات الصناعية التي وقعت مهمة انشائها في العراق على عاتق الاتحاد السوفيتي وقفة خاصة. نشير قبل كل شيء الى ان جل هذه المشاريع كانت مدروسة من قبل. وسبق ان حددت المواصفات الفنية للعديد منها، بل تمت احالة قسم منها الى شركات مقاولة بهدف تنفيذها، من ذلك، على سبيل المثال، وكما سبق ان اشرنا الى ذلك في مناسبة اخرى، معمل الحديد الذي اختار مجلس الاعمار في العام ١٩٥٧

---

(١٧١) المصدر نفسه .

" شركة مكنزي" البريطانية للقيام بدراسته فنيا واقتصاديا، واختيار موقعه، وتحديد مواصفاته النهائية[١٧٢].

وحين ادرج المشروع في الاتفاقية كانت الشركة الاستشارية في مرحلة وضع الخرائط والمواصفات الفنية للمشروع[١٧٣] . مع ذلك منحت الاتفاقية الاتحاد السوفيتي فرصة أمدها ثلاث سنوات (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢) من اجل ان "يكمل مرحلة الدراسات" ثم يقوم بتسليم التجهيزات اللازمة له في العام ١٩٦٣[١٧٤].

على الغرار نفسه تقرر ادراج معمل الاسمدة في الاتفاقية مع منح الجانب السوفيتي عامين للابحاث الاولية، وعامين آخرين لاعمال التصاميم، ومن ثم ثلاثة اعوام لتسليم التجهيزات[١٧٥]. من اجل التذكير فقد نشير هنا الى أنَّ المشروع نفسه كان قد احيل الى "شركة امونيا كازالة" الاستشارية السويسرية منذ آذار ١٩٥٧، وفي آذار ١٩٥٩، وقت ادراجه في الاتفاقية، كانت الشركة بصدد دراسة العطاءات التي قدمتها ثلاث شركات عالمية لتنفيذ المشروع بعد ان انجزت بنجاح مرحلتي الدراسات الاقتصادية والفنية واختيار موقع المعمل، ووضع المواصفات الفنية وخرائط مناقصة المشروع[١٧٦].

[١٧٢] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٠، محضر جلسة مجلس الاعمار الثلاثين المنعقدة بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٥٧، القرار رقم ١٠.

[١٧٣] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ ٣ آذار ١٩٥٩، القرار رقم ٦.

[١٧٤] " الوقائع العراقية" ، العدد ١٤٧، ٢٩ آذار ١٩٥٩.

[١٧٥] " الوقائع العراقية" ، العدد ١٤٧، ٢٩ آذار ١٩٥٩.

[١٧٦] د. ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٠، محضر جلسة مجلس الاعمار الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٥٧، القرار رقم ٣٠، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة مجلس الاعمار الثامنة المنعقدة بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٥٨، القرار رقم ٥.

ينطبق القول نفسه على مشروع معمل استخلاص الكبريت الذي ادرج في الاتفاقية مع منح السوفيت حق انجازه في حدود العام ١٩٦٤[١٧٧]، في حين كان مجلس الاعمار الملكي قد انتهى من احالته للتنفيذ في الشهر الذي سبق قيام ثورة الرابع عشر من تموز[١٧٨]. وعلى معملي المنسوجات القطنية والصوفية اللذين ادرجا في الاتفاقية في وقت كان لمجلس الاعمار بعض الدراسات بشأنهما[١٧٩]. اما بالنسبة لمشروع المسح المعدني الذي ادرج بدوره في الاتفاقية فان الطرفين المتعاقدين لم يتفقا على طبيعة ونوعية المساعدة الفنية التي على الجانب السوفيتي تقديمها للجانب العراقي، كما لم يجر تحديد المدة التي يستغرقها المسح[١٨٠]، مع العلم ان "شركة سايت انفستكيشن" البريطانية كانت قد قطعت شوطا كبيرا على طريق انجازه. ادرجت في الاتفاقية ايضا مشاريع اروائية عدة سبق ان احالها المجلس الى شركات استشارية لدراستها، وتهيئة مواصفاتها، وقد وصل العمل بالنسبة لقسم منها مراحل الدراسة النهائية[١٨١].

تضمن الملحق الاول من الاتفاقية، مع ذلك، العديد من المشاريع الجديدة التي كان العراق بحاجة ماسة اليها، من ذلك معمل الادوية، ومعامل المعدات الزراعية والتعليب

---

(١٧٧) " الوقائع العراقية" ، العدد ١٤٧، ٢٩ آذار ١٩٥٩.

(١٧٨) د . : . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٤ ، محضر جلسة مجلس الاعمار السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٧ حزيران ١٩٥٨، القرار رقم ١.

(١٧٩) م . ت . ، تقرير لجنة التوجيه الاقتصادي، الوثيقة رقم ٣٩، د . ك . و .، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٠، محضر جلسة مجلس الاعمار العاشرة المنعقدة بتاريخ ٩ آذار ١٩٥٧، القرار رقم ٣١.

(١٨٠) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٧، محضر جلسة مجلس الاعمار الرابعة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٤ آيار ١٩٥٩، القرار رقم ٣، "الوقائع العراقية" ، العدد ١٤٧، ٢٩ آذار ١٩٥٩.

(١٨١) مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، قانون المنهاج العام لسنة ١٩٥٥ لمجلس الاعمار ووزارة الاعمار، ص ١٧ ـ ١٨، م . ت . ، تقرير لجنة التوجهه الاقتصادي، الوثيقة رقم ٢ ـ ٣، "الحرية" ، العدد ١٦٢، ٣ تموز ١٩٦٠.

واللوازم والعدد والمصابيح الكهربائية والزجاج والخياطة والنسيج القطني والصوفي، ومركز تصليح الاجهزة الجيولوجية، وانشاء اربع محطات لتاجير المكائن الزراعية، مع خمس مزراع حكومية، وسايلوين لحفظ الحبوب، فضلا عن خطين للسكك الحديد يربط الاول منهما بين بغداد والبصرة، ويربط الآخر بين كركوك والسليمانية. كما تضمن الملحق ايضا انشاء محطة جديدة للبث الاذاعي ذات اربع مرسلات قدرة كل منها ١٠٠ كيلو واط[١٨٢].

طبقا لنصوص اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقعة بين البلدين التزم الاتحاد السوفيتي بأن ينجز كل هذه المشاريع في غضون مدة قياسية لا تتجاوز العام ١٩٦٣[١٨٣]. من المفيد ان نشير بهذه المناسبة الى أن معظم هذه المشاريع كانت قد اوصت بها ايضا "شركة ارثر دي لتل" الامريكية في العام ١٩٥٦ بعد قيامها بمسح صناعي شامل بتكليف من مجلس الاعمار في حينه، وأكدت بدورها ضرورتها الملحة للاعمار الاقتصادي المنشود[١٨٤].

بموجب نصوص الملحق الثاني من الاتفاقية التزم الاتحاد السوفيتي بتقديم المعونة الفنية وحدها بالنسبة للعديد من مشاريع الاعمار الاقتصادي في العراق، اهمها معامل الصودا الكاوية والبلاستك وبناء السفن وتصنيع التمور، وثلاث بدالات للاتصال الهاتفي، وعدد من مشاريع الري، وتطوير بث اذاعة بغداد[١٨٥]. كان عدد من هذه المشاريع في مرحلة الدراسات والتحريات الاقتصادية والفنية منذ العهد الملكي، من ذلك ما يخص بدالات الاتصال الهاتفي، ومعمل الصودا الكاوية، ومشاريع كانت تخص ضبط المياه في

---

(١٨٢) د.ك .و.. الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٥٢٥، الوثيقة رقم ٦، ص١١-١٩، "الوقائع العراقية" ، العدد ١٤٧، ٢٩ آذار ١٩٥٩.

(١٨٣) " الوقائع العراقية" ، العدد ١٤٧، ٢٩ آذار ١٩٥٩.

(١٨٤) " منهاج لتحقيق المشاريع الصنعية في العراق" ص٩ - ٤٣.

(١٨٥) " الوقائع العراقية" ، العدد ١٤٧، ٢٩ آذار ١٩٥٩.

دجلة والفرات[١٨٦] كانت الجوانب الايجابية في اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي كثيرة، اهمها، دون شك، ان موادها لم تمس سيادة العراق واستقلاله بأي حال من الاحوال لتتحول الى انموذج آخر للتعاون مع دولة كبرى على قدم المساواة، اما بالنسبة للعراق تحديدا فانها كانت تعد حالة جديدة في تاريخه المعاصر كونها غير مشروطة بأية شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية كما ورد في صحيفة "الاهالي" الناطقة باسم الحزب الوطني الديمقراطي[١٨٧].

تضمنت الاتفاقية، فضلا عن ذلك، شروطا سهلة وميسورة، مع قرض كبير بفائدة قليلة، خصوصا ان الجانب السوفيتي كان يهدف من الاتفاقية الى تحقيق مكاسب سياسية اكثر من مكاسب اقتصادية باعتباره دولة كبرى تقف الى جانب شعوب العالم الثالث، الأمر الذي كانت موسكو توليه اهتماما خاصا في خضم الحرب الباردة التي بلغت ذروتها يومذاك، وتجسدت ابعادها لصالحها في العديد من اقطار المشرق العربي.

وفرت الاتفاقية للعراق امكانية القيام بالاعمال التي كان بوسعه الاضطلاع بها في مضمار عملية تنفيذ المشاريع، بما في ذلك الاعمال الهندسية، مما كان يعد تحولا نوعيا في التعامل بالنسبة له، ووسيلة اضافية لتطوير كادره الفني الخاص. ثم ان الاتفاقية بحد ذاتها قد تحولت الى تجربة فرضت على الغرب ان يعيد النظر في اسلوب تعامله لاحقا مع العراق وغيره من اقطار العالم الثالث.

لم تحقق الاتفاقية، مع ذلك، كل ما علق العراق عليها من آمال، فإن عملية تشييد المشاريع كانت تجري بصورة بطيئة بسبب تخلف الاعمال التقنية الهندسية والخدمية، وتأخر اعمال نصب المعامل وتشغيلها، ولعدم التزام الجانب السوفيتي بتنفيذ البرنامج المحدد كما نعود الى تفصيلات ذلك فيما بعد، وقد نبهت اوساط من الرأي العام الى ذلك.

---

[١٨٦] م. ت. ، تقرير لجنة التوجيه الاقتصادي، الوثائق ٣، ٢٢ ـ ٣٣.

[١٨٧] " الاهالي" ، العدد ٩٤، ٢٠ آذار ١٩٥٩.

موقف الرأي العام العراقي من اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي

علق العراقيون آمالا كبيرة للغاية على الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي لم يقتصر على طرف دون آخر. فان اكثر الصحف تحفظا، ونقصد بها "الزمان" المخضرمة التي عاصرت العهدين الملكي والجمهوري، نشرت لمناسبة عقد الاتفاقية مقالا افتتاحيا اكدت فيه ان الدول الاشتراكية "تمد يد العون للشعوب المتخلفة" بهدف " انهاضها وتقدمها ورفع مستواها المعاشي"[188].

جاء موقف العراقيين من الاتفاقية متوافقا تماما مع المزاج العام الذي كان يسود اقطار المشرق العربي بصورة خاصة، وتعبيرا عما علق في الاذهان من ان الغرب بذل كل ما في وسعه من اجل عرقلة عملية الاعمار الاقتصادي في الاقطار تلك فأصبحت الاتفاقية من هذا المنظور "محاولة للقضاء على التاخر الاقتصادي" الذي " فرضه المستعمرون" على العراقيين، فهي، والحالة هذه اصبحت اول لطمة مباشرة وجهت للغرب حسب تصورهم[189] .

وكان لموقف السوفيت من مصر بصورة خاصة، ولا سيما موقفهم الذي تبنوه بخصوص بناء السد العالي الذي تحول الى موضوع اقتصادي ـ سياسي عالمي معروف على نطاق واسع[190]، تأثيره الكبير في الرأي العام العراقي الذي رأى في التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي "اكثر من ضرورة لازمة" لأن المساعدات التي قدمها، لبعض الدول العربية قد مكنتها من الوقوف على قدميها، ومقارعة الضغوط الغربية

---

[188] " الزمان" ، العدد ٦٥٠١، ٢٣ آذار ١٩٥٩.

[189] " الرأي العام" ، العدد ١١٣، ١٨ آذار ١٩٥٩.

[190] ينظر: محمود الشرقاوي، اضواء على السد العالي، القاهرة، ١٩٥٨، ص٨١ ـ ١٩٥.

السياسية منها والاقتصادية، كما ورد على لسان صحيفة "الرأي العام" في تعليق لها نشرته لمناسبة سفر الوفد العراقي الى موسكو لتوقيع الاتفاقية[١٩١].من هنا فإن من شأن الاتفاقية ان تضيف "قوة جديدة الى قوة العراق" وان "الخير المنشود منها" سيكون" فصلا مهما في تاريخ تحررنا الاقتصادي، وتقدمنا العمراني والاجتماعي " لانها سوف تكون" عاملا مهما في تغيير الحياة اليومية والمعاشية لكافة افراد الشعب العراقي "حسب تعبير "الثورة" التي تحدثت بأسهاب بالمناسبة عن " صدق نوايا الاتحاد السوفيتي، ومشاطرته للشعوب في كفاحها الوطني ضد الاستعمار"[١٩٢].

لم يختلف موقف الوطنيين الديمقراطيين الذين سلكوا بعد الثورة منهجا معتدلا، غير مساوم لا مع عبد الكريم قاسم، ولا مع الاطراف السياسية الاخرى[١٩٣]، عن ذلك، فأن صحيفة "الاهالي" الناطقة باسمهم تطرقت الى موضوع الاتفاقية العراقية ـ السوفيتية مرارا، ومنذ ان كان يجري الاعداد لعقدها، مركزة بصورة خاصة على ضرورة ان لا تمس الاتفاقية تلك أو أي اتفاقية اخرى يقدم العراق على عقدها حياده، واستقلاله السياسي، الأمر الذي عدته الصحيفة " غاية في الاهمية للعراق"[١٩٤]. من هذا المنطلق رحبت الصحيفة بعقد الاتفاقية لانها " اكدت حياد العراق بخلوها من الشروط السياسية"، ولانها، كما قالت، سوف تسمح للعراق "بوضع سياسة تصنيع تقوم على اساس استثمار ثروة البلاد المعدنية" [١٩٥].

---

[١٩١] " الرأي العام" ، العدد ٩٤، ٢٠ شباط ١٩٥٩.

[١٩٢] " الثورة" ، العدد ١٢٣، ١٩ آذار ١٩٥٩.

[١٩٣] للتفصيل عن ذلك ينظر: عادل تقي البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ـ جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص٤٢ ـ ٩٤.

[١٩٤] " الاهالي" ، العدد ٦٧، ١٧ شباط ١٩٥٩.

[١٩٥] " الاهالي" ، العدد ٩٢، ١٨ آذار ١٩٥٩.

تحمس اليسار للاتفاقية العراقية ـ السوفيتية اكثر من الاطراف الاخرى، فان صحيفة الحزب الشيوعي العراقي " اتحاد الشعب" كرست سلسلة متواصلة من مقالاتها الافتتاحية لموضوعها، مؤكدة "اهميتها البالغة" ما دامت انها " ستمكن العراق من استثمار ثرواته وخاماته وموارده على افضل وجه لصالح الجماهير الشعبية" على حد تعبيرها. وقد ربطت الصحيفة "تحرير اقتصاد العراق وسوقه وتجارته" من " تحكم وجشع الشركات الاحتكارية والرأسمال الاحتكاري " بالاتفاقية تحديدا[١٩٦]، والتي تمخضت عن " ادراك العراق لاهمية الاستعانة بدولة اشتراكية" و "الخروج عن الطريق الذي سار عليه طوال اربعين عاما بتوجيه من الاستعمار واعوانه " كما ورد في مقال افتتاحي مطول آخر كرسته الصحيفة لموضوع الاتفاقية[١٩٧].

كانت الاوساط القومية منهمكة في مرحلة عقد الاتفاقية بصراع سياسي محتدم مع عبد الكريم قاسم ، ومع الشيوعيين، وانها فقدت في خضم ذلك اهم منابرها العلنية للتعبير، لكننا لم نعثر، مع ذلك، على ما يؤشر معارضتها للاتفاقية اثناء الاعداد لها، كما اثناء التوقيع عليها، خصوصا انها جاءت مماثلة لاتفاقيات مشابهة عقدتها مصر عبد الناصر وسوريا الليبرالية مع الاتحاد السوفيتي في وقت سابق[١٩٨].

طرأ قدر واضح من التغيير في موقف اوساط مؤثرة من الرأي العام العراقي تجاه اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي بعد ان اظهر التطبيق اشكالات واضحة على أرض الواقع، خصوصا فيما يتعلق بتفاصيل المشاريع الصناعية، كما لم يجر تطبيق معظم مواد الاتفاقية بالسرعة المطلوبة، اذ اتسم تنفيذ المشاريع المتفق عليها بين الطرفين ببطء واضح، الأمور التي تحدثت عنها صحافة الاحزاب في

---

[١٩٦] " اتحاد الشعب" ، العدد ٤٣، ١٧آذار ١٩٥٩.

[١٩٧] " اتحاد الشعب" ، العدد ٤٤، ١٨آذار ١٩٥٩.

[١٩٨] ابدى كل السادة المعروفين بميولهم القومية الذين قابلتهم تقويما ايجابيا لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفياتي.

اوقات مختلفة[١٩٩]. وقد القى الصراع المتفاقم بين القوى السياسية بظلاله على حملة الانتقاد التي تعرضت لها الاتفاقية لتتحول بسرعة الى حملة نقد وتشهير واسعة ذات طابع سياسي واضح[٢٠٠]. وان القوميين والوطنيين الديمقراطيين التقوا على صعيد واحد في هذا المضمار، ولكن دون تنسيق مقصود بسبب خلافاتهما على صُعُدٍ اخرى. تجسد ذلك بصورة خاصة في اللغة التي تحدثت بها صحيفتا "الحرية" و"الاهالي" عن الاتفاقية بعد مرور مدة على أبرامها، وعلى المباشرة بتنفيذ مشاريعها، وقد تحدثت الصحيفتان بأسهاب عن معظم النواقص والثغرات التي سبق ان اشرنا اليها في المبحث السابق[٢٠١] .

على الرغم من كل الانتقادات التي وجهت الى اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي، وعلى الرغم من جميع نواقصها وثغراتها الا انها كانت تؤلف، حسب جميع المقاييس، خطوة مهمة الى امام استوجب تنفيذها، مع مجموعة اخرى من العوامل، اجراء تغييرات في الهيكل التنظيمي لأجهزة تنفيذ الاعمار الاقتصادي في العـراق، وكذلك في المنهاج العام الموضوع لذلك الاعمار.

---

[١٩٩] تنظر على سبيل : " البيان" ، العدد ٧٨، ٥ آب ١٩٦٠، "١٤ تموز" (جريدة)، بغداد، العدد ٦٦، ١٩ آذار ١٩٦٢.

[٢٠٠] عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفيتية، ١٩٤٤ ـ ٨ شباط ١٩٦٣، بغداد، ١٩٨٠، ص١٣٥.

[٢٠١] تنظر على سبيل المثال: "الحرية" ، الاعداد ١٦٢٢ و١٦٤٥ و ١٦٦٣، ١١ تموز و١٠ و٣١ آب ١٩٦٠، "الاهالي"، العددان ٤٧٨ و ٥١٣، ٢١ تموز و٣١ آب ١٩٦٠ وغيرها.

الفصل الثالث

الخطة الاقتصادية المؤقتة

إلغاء مجلس الاعمار تموز ١٩٥٩

كانت قيادة الثورة ترى ان التقدم الاقتصادي السريع المتوازن يستلزم تكوين جهاز، ومنهاج اقتصادي يشمل القطاعين الحكومي والاهلي، وهو ما يستوجب تأليف هيئة مركزية تعمل على تنسيق الخطط الموضوعة من الوزارات المختلفة في ضوء الاهداف المقررة[١]، وتدرس وضع الاعمار ومجلس الاعمار، وتضع الخطط من اجل اصلاح الاوضاع، واعادة تنظيمها، وتغيير اتجاهها لصالح الشعب وتكوين اجهزة كفوءة للتخطيط الاقتصادي، من اجل انماء ثروات البلاد الطبيعية انماء يكفل رفع مستوى معيشة الشعب الى اقصى حد، وباسرع وقت ممكن[٢]. حسب تصور قادة الثورة، ونياتهم الصادقة، بحث انهم كانوا يتوقعون انجاز الدراسة المذكورة في غضون الاشهر الثلاثة الاولى من عمر النظام الجمهوري الجديد كما تؤكد ذلك احدى وثائق الثورة المبكرة[٣].

عهدت تلك المهمة الى "اقدر عضو في الحكومة"[٤] محمد حديد وزير المالية ووكيل وزير الاعمار[٥]. وبما ان قيادة الثورة كانت ترغب في توجيه الاعمار وجهة مختلفة عما كان عليه، لذا توجب على المسؤولين عنه دراسة طرق واهداف التخطيط في الدول غير

---

[١] للتفصيل تنظر: د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣٢٣، الوثيقة رقم ١٥٩، ص٢١٣.

[٢] د . ك . و . ، الملف نفسه، الوقائع العراقية، العدد ٢٨١، ٣١ كانون الاول ١٩٥٩ (المذكرة التفسيرية لقانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩، ص٧٣).

[٣] م . ت . ، تقرير لجنة التوجيه الاقتصادي ، الوثيقة رقم ١.

[4] P . R . O . , F . O . , 371 / 140906, British Embassy Baghdad February 26 , 1959.

[٥] بعد أبعاد فؤاد الركابي عن وزارة الاعمار في ٣٠ أيلول ١٩٥٨، اصبح محمد حديد وزير للاعمار وكالة حتى ٧ شباط ١٩٥٩.

الغربية[٦]. لهذا السبب انكب محمد حديد ومساعدوه على دراسة كل ما يتعلق بجهاز الاعمار ووزارة الاعمار في العراق، فضلا عن الاجهزة المماثلة له في كل من مصر وسوريا والهند وسيلان وبلغاريا، رفع على اثرها الى مجلس الوزراء، تقريرا مفصلا بتاريخ الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٨، كان يحمل عنوان، "وزارة الاعمار والتخطيط الاقتصادي"، اقترح فيه تأسيس جهاز مركزي للتخطيط الاقتصادي، يناسب ظروف العراق الخاصة، ويقوم على أساس الفصل بين التخطيط والتنفيذ، يعهد الاول منهما الى جهاز خاص، ويعهد الثاني الى الوزارات المختلفة[٧].

استهل محمد حديد تقريره تأكيده ان كيان مجلس الاعمار ووزارة الاعمار ينطويان على التركيز الاقتصادي ومخاطره، فضلا عن تكرار الاجهزة التنفيذية، الامر الذي حال دون الاستفادة القصوى من الامكانيات الفنية المحدودة، وادى بالمقابل، الى حصر عمليات استثمار ميزانية الاعمار، التي تعادل ضعف ميزانية الدولة الاعتيادية، في وزارة واحدة، فتمخض عن ذلك " انتفاخ الجهاز التنفيذي" ومن ثم قلة كفاءته. وتبعا لذلك كما اكد فان من شأن أي خطأ يرتكبه هذا الجهاز ان يؤدي الى عواقب وخيمة تنعكس على اجهزة الدولة[٨]. وكان هذا الرأي يتوافق كليا مع قناعة الثورة بان حصر عمليات استثمار ميزانية الاعمار الضخمة في وزارة واحدة ينطوي على خطر سياسي، لأنه يؤدي الى تجزئة السلطة العليا بين رئيس الوزراء والوزير المختص في شؤون هذا الجهاز المتضخم[٩].

---

(6) Wilson Op. cit., p. 227.

(٧) د. ك. و. ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢٣، الوثيقة رقم ١٥٩، ص٢١٣، ٢١٥.

(٨) د. ك. و. ، الملف نفسه، الوثيقة رقم ١٥٩، ص ٢١٤.

(٩) " ثورة ١٤ تموز في عامها الاول" ، ص٢٣٥.

جاء وصف الواقع المذكور في التقرير بميزتين متلازمتين تكمل احداهما الاخرى، ويفضي كلاهما الى انخفاض كفاءة الجهاز، وقلة في انجازه لافتقارهما لمبدأ التخصيص والتوزيع الوظيفيين، وعدم الازدواج في التشكيلات ذات الوجائب الواحدة[10]. وفعلا قد جمع الجهاز الاقتصادي السابق اعمالا وتشكيلات اقتصادية متباينة اساسيا في وزارة واحدة، كما كان عليه الامر في وزارات الاعمار والاقتصاد، والمواصلات والاشغال، فضلا عن انه وزع الاعمال والتشكيلات الاقتصادية المتشابهة على وزارات مختلفة، كما كان عليه الامر بالنسبة لاعمال الصناعة التي وزعها بين وزارات الاعمار والاقتصاد والمواصلات[11].

في ضوء ما تقدم اقترح محمد حديد في تقريره حلا لتجاوز حالة تكرار هيئات وزارة الاعمار الفنية في الوزارات الاخرى، الذي ادى، برأيه، الى بعثرة واضطراب الجهود الفنية المحدودة، وهو الحاق تلك الهيئات بالوزارات القائمة حسب اختصاصها، كأن تلحق الهيئتان الفنيتان الاولى والرابعة بوزارة الزراعة، والهيئة الفنية الثانية بوزارة المواصلات والاشغال، والهيئة الفنية الخامسة بوزارة الشؤون الاجتماعية، في حين تحول الهيئة الفنية الثالثة والبنك الصناعي الى نواة لوزارة جديدة هي وزارة الصناعة، عد محمد حديد ذلك " خطوة هامة نحو التوزيع الوظيفي للشؤون الاقتصادية بين الوزارات المختلفة وتساعد على تقليل التركيز الاقتصادي ومخاطره، وعلى رفع مستوى كفاءة الاجهزة التنفيذية"[12]. وكان محمد حديد يستهدف من ذلك ان تكون كل وزارة مسؤولة عن شؤون قطاع اقتصادي معين، وان تقوم بتصميم المشاريع وتنفيذها ضمن حقل اختصاصها، لذا ارتأى تكوين مديرية للتخطيط في كل الوزارات، لا سيما وزارات المالية

---

[10] المصدر نفسه، ص٢٣٤.

[11] المصدر نفسه، ص٢٣٤ ـ ٢٣٥.

[12] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣٢٣، الوثيقة رقم ١٥٩، ص ٢١٥.

والاقتصاد والصناعة والزراعة والمواصلات والاشغال والشؤون الاجتماعية[١٣] اما بالنسبة لجهاز التخطيط تحديدا فانه اقترح تكوين مجلس اعلى للتخطيط الاقتصادي برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية كل من وزارة المالية والداخلية والاقتصاد والصناعة والزراعة والمواصلات والاشغال والشؤون الاجتماعية. حصر التقرير مهمات المجلس المقترح في تعين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة، واقرار الخطة القومية في مراحلها المختلفة. فضلا عن ذلك اقترح التقرير استحداث وزارة للتخطيط تأخذ على عاتقها وضع برنامج اقتصادي طويل الامد يأخذ بنظر الاعتبار الاهداف العامة التي يقررها المجلس الاعلى للتخطيط الاقتصادي، وعلى اساس تنسيق مقترحات الوزارات المختلفة وتدقيق تصاميم مشاريعها، واعداد ميزانية الاعمار سنويا ولعدد من السنين، والمتابعة والاشراف على تنفيذ الخطة، بعد الحصول على موافقة المجلس الاعلى للتخطيط، فيما يتعلق بشؤون المتابعة والاشراف على تنفيذ المشاريع من الوزارات الاخرى، حدد التقرير في الوقت نفسه طبيعة الهيكل الاداري لوزارة التخطيط ودوائرها المختلفة مع واجهات كل منها، فضلا عن كيفية اقتراح المشاريع وتنفيذها[١٤] .

بحث مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها بتاريخ الثالث من كانون الاول ١٩٥٨ التقرير موضوع البحث، وقرر تشكيل لجنة وزارية من وزارة الاعمار والمالية والاقتصاد والشؤون الاجتماعية لدراسته في ضوء الدراسات السابقة، والاستعانة بالخبراء وتقديم نتيجة ذلك للمجلس[١٥]. وفي التاسع عشر من شباط ١٩٥٩ اعاد طلعت الشيباني وزير الاعمار[١٦]، التقرير نفسه الى مجلس الوزراء ، مرفقا به هذه المرة تقرير اتحاد

---

[١٣] د . ك . و . ، الملف نفسه، الوثيقة رقم ١٥٩، ص ٢١٦.

[١٤] د . ك . و . ، الملف نفسه، الوثيقة رقم ١٥٩، ، ص ٢١٧ ـ ٢١٩.

[١٥] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف١ ، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٣ كانون الاول ١٩٥٨ ، القرار رقم ٤.

[١٦] اصبح طلعت الشيباني وزيرا للاعمار في التعديل الوزاري الذي تم يوم السابع من شباط ١٩٥٩.

الصناعات العراقي حول اجهزة التخطيط الاقتصادي في العراق[١٧]. وفي السياق المألوف اتهم الاتحاد في بداية تقريره النظام الملكي بوضع العراقيل أمام تطور الصناعة والتصنيع، واكد في الوقت ذاته ان سياسة العراق الاقتصادية تفتقر الى التكامل في اجزائها، والتوحيد في اتجاهها، واقترح، في ضوء ذلك، تأسيس مجلس اقتصادي أعلى، لوضع سياسة اقتصادية سليمة، على ان يتألف المجلس من هيئتين، الاولى وزارية تتألف من رئيس الوزراء رئيسا ووزراء المالية والاعمار والشؤون الاجتماعية والصناعة والتجارة والزراعة ومحافظ البنك المركزي اعضاء، والثانية فنية يترأسها احد اعضاء مجلس الوزراء، وتضم خبراء بالشؤون النقدية والمالية والزراعية والصناعية والتجارية والشؤون الاجتماعية، مع خمسة ممثلين عن كل من اتحاد الصناعات والغرف التجارية والزراعية والمصارف الاهلية والحكومية بصفة اعضاء، على ان تقتصر اعمال المجلس على وضع سياسة اقتصادية عامة، ومتكاملة لتنمية الإنتاج القومي، ورفع مستوى المعيشة، واقتراح التشريعات اللازمة لتنفيذها[١٨].

بعد مناقشة التقريرين قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة وزارية من وزراء المالية والاعمار والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والزراعية والمواصلات والاشغال لدراسة موضوع تأسيس مجلس تخطيط أعلى، والوزارات التي ترى اللجنة ضرورة إستحداثها، وتوزيع الواجبات بين الوزارات[١٩] . انتهت تلك اللجنة من مهمتها في الثاني من نيسان ١٩٥٩ باعداد تقرير عن التخطيط الاقتصادي وتشكيلات الوزارات رفعته الى مجلس الوزراء الذي وافق على ما ورد فيه، واوصى اللجنة اعادة كتابته وتضمينه الافكار والاراء

---

[١٧] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٠٩، الوثيقة رقم ٢، ص٢.

[١٨] د . ك . و . ، الملف نفسه ، الوثيقة رقم ٣ ، ص١٩ ـ ٢١.

[١٩] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٩ شباط ١٩٥٩، القرار رقم ٣.

والملاحظات والمقترحات التي طرحها عدد من الوزراء اثناء مناقشة التقرير[٢٠] بعد ذلك بايام خصص مجلس الوزراء جلسة خاصة له لبحث الموضوع وبتفصيل أكثر، قرر في نهايتها الغاء مجلس الاعمار، واستحداث مجلس للتخطيط الاقتصادي، واعادة النظر بالوزارات وتشكيلاتها، فقرر استحداث وزارات الاصلاح الزراعي والنفط والاشغال والاسكان والبلديات والصناعة والتخطيط[٢١].

جاء تأليف الوزارات الجديدة استجابة منطقية لمتطلبات المرحلة، وحاجات البلد نتيجة لما طرأ من تطور على مختلف مرافق الحياة فيه. فان تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي، الذي كان يعد في مقدمة المهام التي اضطلعت بها ثورة الرابع عشر من تموز، تطلب تاسيس وزارة مستقلة تنوء باعبائه المعقدة. كما استوجبت الرغبة في تطوير الثروة النفطية، وتصنيع منتوجاتها محليا، وفرض رقابة منظمة على الشركات الاجنبية وتأسيس وزارة خاصة بالنفط الذي علقت قيادة الثورة امالا جساما على موارده من اجل تحقيق ما وعدت به الشعب من انجازات. وعلى الغرار نفسه فان التاكيد المتواصل لحكومة الثورة والقوى الوطنية كافة على التصنيع اقتضى تبني خطة طموح في ميدانه جعل توحيد الدوائر الحكومية المعنية بشؤونه في وزارة واحدة هي وزارة الصناعة خطوة مهمة للنهوض بهذا القطاع الحيوي من الاقتصاد الوطني الذي تعرض للنقد والتجريح اكثر من غيره طوال العهد الملكي. من جانب اخر استدعت مشاريع الاسكان التي اولتها قيادة الثورة اهتماما استثنائيا فضلا عن مشكلات اعمال البناء التي رافقتها، تأسيس وزارة الاشغال والاسكان، وبحكم توسع المدن وازدياد الحاجة الى الخدمات العامة اصبح

---

[٢٠] د . ك . و . ، الملف نفسه، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٥٩، القرار رقم ٧.

[٢١] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٥٩، ثورة ١٤ تموز في عامها الاول، ص ٢٣٧ – ٢٣٩.

من الضروري تاسيس وزارة البلديات التي ادت مشاريع الاعمار الصغرى الموزعة على مختلف ارجاء القطر بدورها الى ازدياد الحاجة الى الخدمات تلك.

جاء إحداث الوزارات الجديدة عن طريق توحيد الدوائر الحكومية المبعثرة مع ملاكاتها ما ساعد، في الوقت نفسه، على تنظيم شؤون دوائر الوزارات الاخرى ومهامها، وعلى تطوير مستوى ادائها وكفاءتها. ومن اجل تشريع القرارات الجديدة كلف مجلس الوزراء وزارة العدل اعداد لائحة قانونية اصولية لهذا الغرض[٢٢]، سميت بـ " لائحة قانون السلطة التنفيذية" التي اقرها مجلس الوزراء بشكل نهائي[٢٣] في جلسته الخاصة التي عقدها يوم الثاني من آيار سنة ١٩٥٩[٢٤]. نشرت اللائحة بعد ذلك بيومين في " الوقائع العراقية" باعتبارها القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩[٢٥] .

نص القانون على الغاء قانون تشكيل الوزارات رقم ٣٧ لسنة / ١٩٣٣ وتعديلاته، وكل قوانين مجلس ووزارة الاعمار على اساس " ان كل ما ورثته الجمهورية العراقية من العهد البائد اجهزة اقتصادية غير كفوءة ولا نزيهة، لحمتها الازدواج في تشكيلاتها، وسداها التضخم في موظفيها ومستخدميها، وهذه هي المشكلة التي تصدى لعلاجها قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩، الذي يهدف الى اصلاح جهاز الحكم،

---

[٢٢] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٥٩، وثورة ١٤ تموز في عامها الاول، ص٢٣٧ ـ ٢٣٩.

[٢٣] بسبب غياب السلطة التشريعية انذاك، فان اقرار مجلس الوزراء كان يعد بمثابة تشريع لها بموجب الدستور المؤقت.

[٢٤] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد اجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢ آيار ١٩٥٩.

[٢٥] " الوقائع العراقية" ، العدد ١٦٤، ٤ آيار ١٩٥٩.

لا سيما الاقتصادي منه اصلاحا جذريا"، كما ورد نصا في وثيقة رسمية من وثائق الثورة بصدد القانون الجديد[٢٦].

حدد "قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩" في مادته التاسعة (الفقرة ١ ـ أ) واجبات وزارة التخطيط، بوضع الخطة الاقتصادية التفصيلية، وميزانية التخطيط للمشاريع الرئيسية، وتوفير الايدي العاملة الضرورية لتنفيذ الخطط، على ان تستند في ذلك الى توجيهات مجلسي الوزراء والتخطيط، واقتراحات الوزارات المختلفة، ومتابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية، واخيرا تقديم تقارير المتابعة الى مجلس التخطيط . في حين نصت الفقرة الثانية من المادة نفسها على تشكيل مجلس التخطيط الاقتصادي برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية كل من وزراء التخطيط والمالية والصناعة والاصلاح الزراعي والزراعة والمواصلات والاشغال والاسكان والشؤون الاجتماعية. ومنحت الفقرة نفسها رئيس المجلس حق اشراك أي وزير اخر عند الاقتضاء.

اما مهام "مجلس التخطيط" فقد حددها القانون الجديد بوضع خطط تفصيلية لتنفيذ سياسة مجلس الوزراء الاقتصادية، ودراسة وتعديل الخطة الاقتصادية التفصيلية التي يكلفه بها وزير التخطيط، فضلا عن اتخاذ الاجراءات الضرورية لمراقبة تنفيذ الخطة الاقتصادية. وبينت الفقرة الثالثة من المادة ذاتها ان مجلس الوزراء هو الذي يعين أسس السياسة الاقتصادية، وميزانية التخطيط للمشاريع الرئيسية على ان لا تقل عن ٥٠ % من مجموع واردات النفط، وهو كذلك يقر الخطة الاقتصادية ويأمر بتنفيذها[٢٧] .

لا ينكر ان "قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ "يعد خطوة الى امام، ارادته قيادة الثورة وسيلة فاعلة لتحقيق الاعمار الاقتصادي المنشود، لكنه لم يخل، مع

---

[٢٦] " ثورة ١٤ تموز في عامها الاول" ، ص٢٤٠.

[٢٧] " الوقائع العراقية" ، العدد ١٦٤، ٤ آيار ١٩٥٩.

ذلك، من نواقص وثغرات، ربما كان اخطرها انه حصر الهيمنة على التخطيط في مجلس الوزراء، ولا سيما شخص رئيسه، وهذا كان يتوافق مع النهج الذي بدأ يفرض نفسه على الساحة، وفي جميع الميادين[٢٨] . ولم يعالج القانون جميع مشكلات اجهزة التخطيط بالمستوى المطلوب، بل انه اكتفى بوضع الخطوط العامة لتحقيق ذلك، الامر الذي لمح اليه شخص وزير التخطيط طلعت الشيباني[٢٩].

دخل " قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩" في حيز التنفيذ بعد مرور ستين يوما على نشره في الجريدة الرسمية[٣٠].

اما فيما يخص نظام وزارة التخطيط المستحدثة بموجب "قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤" فانه وضع بعد دراسة انظمة التخطيط في عدد من البلدان غير الرأسمالية، بما فيها الاتحاد السوفيتي وبولندا[٣١]، وجرى اصداره في الثالث والعشرين من ايلول سنة ١٩٥٩[٣٢]. اوضح النظام التشكيلة الادارية للوزارة، وآلية عملها على اساس ان يعتمد هيكلها على دوائر قطاعية رئيسة هي دوائر الزراعة، والصناعة، والنقل والمواصلات، والاسكان والمصايف، والمباني العامة، والعمل والاجور، والصحة العامة، والثقافة العامة، والاحصاء المركزي، كما حدد النظام واجبات كل دائرة من هذه الدوائر باقتراح الخطة اللازمة للقطاع الخاص بها، وذلك بعد ان تدرس كل الاقتراحات والتقارير والمعلومات والمشاريع المتعلقة بتخطيط القطاع والمسؤولة عنه، والتي ترد اليها من

---

(٢٨) لاحظ ذلك المراقبون الاجانب الذين أشّروه في مؤلفاتهم، فحسب وردني ولسن، مثلا، ان الحكومة استهدفت من اصداره قانون السلطة التنفيذية، تشديد قبضتها على التخطيط(Wilson , OP., cit., p.227)

(٢٩) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية : مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢٦، الوثيقة رقم ٢، ص٨.

(٣٠) نشرته "الوقائع العراقية" يوم الرابع من آيار سنة ١٩٥٩.

(٣١) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢٦، الوثيقة رقم ٢، ص٨.

(٣٢) للمزيد من المعلومات تنظر: " الوقائع العراقية"، العدد ٢٣١، ٢٣ أيلول ١٩٥٩.

دوائر التخطيط في الوزارات الاخرى، او من أي مصدر اخر، وعلى كل واحدة منها ايضا ان تقوم باستكمال هذه الدراسات، ولها ان تطلب أي معلومات اخرى، وان تجري البحوث والكشوف التي تراها ضرورية لذلك، ثم تقوم كل دائرة بتنسيق المعلومات المتجمعة لديها في خطة تشمل قطاعها، على ان تكون منسجمة مع مبادئ الخطة الاقتصادية التي اقرها مجلس التخطيط الاقتصادي، لتنفيذ سياسة مجلس الوزراء، بعد ذلك ترفعها الى وزير التخطيط للمصادقة عليها، واحالتها الى هيئة التنسيق الفني والاقتصادي. كما عهدت الى كل واحدة من هذه الدوائر مسؤولية مراقبة تنفيذ مشاريع القطاع الخاص بها من الخطة العامة[٣٣].

اما هيئة التنسيق الفني والاقتصادي التي نص على انشائها نظام وزارة التخطيط، فقد تقرر ان تكون برئاسة وزير التخطيط، وتضم في عضويتها رؤساء الدوائر القطاعية السالفة الذكر كافة، وحددت مسؤوليتها بدراسة الخطط الخاصة بكل قطاع، والمقدمة من دوائر التخطيط المختلفة، وتوحيدها في خطة اقتصادية تفصيلية عامة، تراعى فيها مبادئ التكامل والاولوية، وكذلك اقتراح التوصيات والتدابير المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والنقدية والمالية والتجارية اللازمة لتسهيل تنفيذ الخطة العامة والضرورية لتلافي النتائج الاقتصادية الضارة التي قد تترتب على تنفيذ الخطة الاقتصادية[٣٤].

يبدو مما سبق واضحا ان آلية وضع الخطة الاقتصادية في العهد الجمهوري اصبحت تعتمد على قرار مجلس الوزراء بتعيين الاسس الاقتصادية وتخصيص الاموال اللازمة للخطة، على ان تقوم وزارة التخطيط بعد ذلك بتحضير الخطة بصورة تفصيلية، مراعية في ذلك توجيهات مجلس الوزراء، ومجلس التخطيط، واقتراحات وخطط

---

[٣٣] المصدر نفسه.

[٣٤] المصدر نفسه.

الوزارات. بعد ذلك تقدم الخطة الى مجلس التخطيط الاقتصادي لدراستها، واجراء التعديلات الضرورية عليها، بعدها تعرض على مجلس الوزراء للمصادقة عليها والامر بتنفيذها[٣٥].

كانت وزارة التخطيط تقوم، إذن، بمهام السكرتير الفني لمجلس التخطيط[٣٦]، وذلك بحكم مسؤوليتها عن رسم الخطوط العريضة للخطط الاقتصادية بناء على المقترحات التي ترد اليها من الوزارات المختلفة، وتقديمها لمجلس التخطيط الذي كانت له السلطة النهائية[٣٧]. ولكن تنفيذ مشروعات الخطة اصبح بالمقابل من مسؤولية الوزارات المختصة[٣٨]. وكل ذلك يعني ان جهاز التخطيط الجديد غدا في واقع الامر امتدادا لمجلس الاعمار، الا انه اختلف عنه من ناحية التنفيذ، فبعد ان كان التخطيط والتنفيذ مركزيين في عهد مجلس الاعمار، اصبح التنفيذ لا مركزيا في عهد مجلس التخطيط[٣٩]

تشكيل مجلس التخطيط الاقتصادي

طبقا لقانون السلطة التنفيذية تشكل في نهاية تموز ١٩٥٩ أول مجلس للتخطيط الاقتصادي في العراق من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم رئيسا للمجلس، وعضوية كل من وزير التخطيط طلعت الشيباني، وزير المالية محمد حديد[٤٠]، وزير الاصلاح الزراعي ابراهيم كبة، ووزير الزراعة هديب الحاج حمود، ووزير المواصلات حسن الطالباني،

---

(٣٥) " ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث " ، بغداد، ١٩٦١، ص٣٨.

(36) Edith and penrose , op. cit., P. 253 ; Wilson, op. cit., p. 227.

(٣٧) جواد هاشم واخرون، المصدر السابق، ص٤٩.

(٣٨) ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث، ص٣٨.

(٣٩) جواد هاشم واخرون، المصدر السابق، ص٤٩.

(٤٠) كان محمد حديد يقوم ايضا بمهام وزير الصناعة وكالة، وظل كذلك حتى الثالث من آيار ١٩٦٠.

ووزير الاشغال والاسكان عوني يوسف القاضي، ووزير الشؤون الاجتماعية عبد الوهاب الامين[٤١]. عقد المجلس اول جلسة له في السابع والعشرين من تموز سنة ١٩٥٩[٤٢].

حصلت في مجلس التخطيط الاقتصادي حتى انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ تغييرات عديدة، ففي السادس عشر من شباط ١٩٦٠ أقصي ابراهيم كبة وزير الاصلاح الزراعي من منصبه، واسندت الوزارة المذكورة الى احمد محمد يحيى وزير الداخلية وكالة، وقد بقي الاخير يشغل حقيبة الاصلاح الزراعي وكالة حتى الثامن من شباط ١٩٦٣[٤٣]. وفي الثالث من آيار العام نفسه عين محيي الدين عبد الحميد وزيرا للصناعة، وظل بدوره يحتفظ بمنصبه حتى قيام انقلاب شباط ١٩٦٣[٤٤]. وبعد استقالة محمد حديد وزير المالية في الثالث من آيار العام نفسه ايضا[٤٥] عهدت حقيبته وكالة الى جواد هاشم وزير الخارجية حتى التاسع عشر من آب ١٩٦٠، ثم انيطت بعد ذلك وكالة ايضا الى عبد اللطيف الشواف وزير التجارة حتى تعيين الدكتور مظفر حسين جميل وزيرا

---

[٤١] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٨، محضر جلسة مجلس التخطيط الخامسة والثلاثين المنعقدة بتاريخ السابع والعشرين من تموز ١٩٥٩.

[٤٢] حملت اول جلسة لمجلس التخطيط الرقم ٣٥، وذلك لأن المجلس لم يشأ اعطاء جلساته تسلسلا جديدا، وانما تابع تسلسل جلسات مجلس الاعمار التي كانت اخر جلسة له هي الرابعة والثلاثين تنظر: د . ك . و . ، الملف نفسه.

[٤٣] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ السابع عشر من شباط ١٩٦٠، د . ك . و .، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٠، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الخامس من شباط ١٩٦٣، "الوقائع العراقية" ، العدد ٣١١، ٢٥ شباط ١٩٦٠.

[٤٤] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الرابع من آيار ١٩٦٠، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٠، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الخامس من شباط ١٩٦٣.

[٤٥] استقال من منصبه بسبب رغبته في التفرغ للمهام الحزبية: للتفصيل عن ذلك ينظر: عادل تقي عبد البلداوي، المصدر السابق، ص١٣٢.

اصيلا للمالية في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٦١، وقد بقي في منصبه حتى الثامن من شباط ١٩٦٣[٤٦]، تمثل التواريخ نفسها عضوية هؤلاء في مجلس التخطيط بالتتابع.

ينطبق القول نفسه على من مثل وزارة الزراعة في مجلس التخطيط الاقتصادي فبعد اعفاء هديب الحاج حمود من منصبه وزيرا للزراعة في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٦٠ تولى الوزارة المذكورة ثلاثة وزراء وكالة، وهم عبد الوهاب الامين وزير الشؤون الاجتماعية حتى الحادي والعشرين من تشرين الاول من العام نفسه، ثم فؤاد عارف وزير الدولة حتى الرابع والعشرين من نيسان العام التالي، واخيرا اسماعيل عارف وزير المعارف حتى الخامس عشر من ايار ١٩٦١، عين بعده عادل جلال وزيرا اصيلا لوزارة الزراعة وظل كذلك حتى الثامن من شباط ١٩٦٣[٤٧] . ظل عبد الوهاب الامين

---

[٤٦] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٤، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الرابع من ايار ١٩٦٠، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء/ العهد الجمهوري، رقم الملف بلا تسلسل الملف ٥، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ العشرين من آب ١٩٦٠، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٠، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الخامس من شباط ١٩٦٣، الوقائع العراقية، العدد ٤٤٤، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٠، جاسم محمد الذهبي، القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاثة عقود ١٩٥٨ ـ ١٩٨٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص١٥٨ ـ ١٦٠.

[٤٧] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٤، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الثالث من كانون الثاني ١٩٦٠، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٥، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الرابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٦٠، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء/ العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٦، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الخامس عشر من ايار ١٩٦١، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد المجهوري رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٠، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الخامس من شباط ١٩٦٣، الوقائع العراقية، العدد ٤٤٤، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٠، جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق، ص١٧٢.

وزير الشؤون الاجتماعية، عضوا في مجلس التخطيط الاقتصادي حتى اعفائه في الحادي والعشرين من تشرين الاول ١٩٦٠، عندئذ اسند منصب وزير الشؤون الاجتماعية وكالة الى حسن الطالباني وزير المواصلات حتى قيام انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣[٤٨]، ليمثل منذ ذلك التاريخ الوزارتين في المجلس. وعلى اثر اعفاء عوني يوسف القاضي من منصب وزير الاشغال والاسكان في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٦٠، وتعيين المهندس حسن رفعت خلفا له اصبح الاخير عضوا في المجلس، بقي فيه حتى الثامن من شباط ١٩٦٣[٤٩]. للتفصيل عن اعضاء المجلس يراجع الملحق رقم(٢).

اعتمد عمل مجلس التخطيط الاقتصادي على نوعين من مصادر تقديم الاقتراحات بانشاء مشاريع جديدة، او توسيع قائمة، هما الدوائر المختصة مثل الري والصناعة والزراعة ....وغيرها، والدوائر غير المختصة مثل غرف التجارة والصناعة والنفايات ....وغيرها، وكان الاول المصدر الاهم لتقديم الاقتراحات التي كانت دراستها الاولية من حيث تحديد الموقع والاهمية والكلفة والجدوى تقع على عاتقه، ليرفعها بعد ذلك الى وزارة التخطيط التي كانت تكلف عادة مديرياتها ولجانها المختصة بدراسة المشاريع المقترحة، وتدقيقها فنيا واقتصاديا لتقدم بعد ذلك الى مديرية الميزانية بالوزارة لدراسة تمويلها . بعد ان يجتاز أي مشروع مقترح هذه المراحل كانت وزارة التخطيط تدخله

---

[٤٨] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء/ العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٥، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ التاسع عشر من تشرين الاول ١٩٦٠، والجلسة المنعقدة بتاريخ الرابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٦٠، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الجلسة بلا، تسلسل الملف ١٠، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الخامس من شباط ١٩٦٣.

[٤٩] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٠، محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الخامس من شباط ١٩٦٣، الوقائع العراقية، العدد ٤٤٤، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٠،جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق، ص١٥٩.

ضمن منهاجها العام الذي كان يعرض على مجلس التخطيط الاقتصادي بغية اقراره جزءا من خطة عامة[٥٠].

الخطة الاقتصادية المؤقتة

بحكم الغاء جميع القوانين والمناهج والانظمة التي تتعلق بمجلس الاعمار ووزارة الاعمار وقعت على عاتق مجلس التخطيط الاقتصادي ووزارة التخطيط، مهمة تصفية الاوضاع السابقة، ووضع الخطط الاقتصادية لتنمية البلاد حسبما توصلت اليه الدراسات بهذا الشأن، على ان تقتصر في ذلك على المشاريع الرئيسية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني تأثيرا مباشرا وقويا، على هذا الاساس اصبح من الضروري كشف المشاريع التي التزم بتنفيذها مجلس الاعمار بصورة شاملة، وتحديد المشاريع التي لا يمكن تأخيرها نظرا لاهميتها الاقتصادية البالغة، وذلك لغرض وضع خطة اقتصادية مؤقتة، يمكن في ضوئها الصرف على المشاريع التي سبق ان اقرها مجلس الاعمار، والنظر في الاقتراحات التي تتقدم بها الوزارات، فضلا عن معرفة المبالغ اللازمة للمشاريع التي تضمها هذه الخطة والمبالغ التي تحتاج اليها[٥١] .

من هنا اصبح لزاما على وزارة التخطيط القيام، وبشكل سريع بحصر المشاريع التي كانت تمول من ميزانية مجلس الاعمار، والالمام بمراحل تنفيذها وتحديد المشاريع التي لا يمكن تأجيلها بحكم الحاجة الملحة اليها اقتصاديا، وكذلك المشاريع المكملة للمشاريع التي سبق ان بدأ بها مجلس الاعمار، مما كان يتطلب دراسة جدية وسريعة،

---

[٥٠] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣٢٣، الوثيقة رقم ١٥٩، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

[٥١] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣٢٦، الوثيقة رقم ٢ ص٢، الوقائع العراقية، العدد ٢٨١، ٣١ كانون الاول ١٩٥٩ (المذكرة التفسيرية لقانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩، ص ٧٣ ـ ٧٤).

وعلى الرغم من عدم تكامل اجهزتها، وعدم صدور نظامها بعد تمكنت وزارة التخطيط من ان تقدم الى مجلس الوزراء بتاريخ الرابع من آب سنة ١٩٥٩ قائمة باسماء هذه المشاريع والتخصيصات اللازمة لانجازها، مقسمة اياها على سنوات التنفيذ. درس مجلس الوزراء القائمة على مدى حوالي شهر[٥٢]، اوصى على أثره وزارة التخطيط ان تأخذ بنظر الاعتبار عند وضع الخطة ضرورة اكمال جميع المشاريع التي بوشر بها سابقا، لأن من شأن ايقافها ان يؤدي الى خسائر كبيرة، لذا ينبغي ان تتضمنها الخطة الجديدة جنبا الى جنب مع المشاريع الرئيسية وغيرها من المشاريع الضرورية اقتصاديا، وتلك التي تعد من المشاريع المكملة. فيما اوصى، بالمقابل، بعدم ادراج أي مشروع آخر لا تنطبق عليه هذه الضوابط. اوصى المجلس ايضا بضرورة تبني مبدأ السماح للرساميل الخاصة في المساهمة، أو تلك المشاريع الصغيرة التي تقوم أو قامت بها الحكومة بهدف تشجيع القطاع الاقتصادي الخاص. كما اعاد المجلس بهذه المناسبة تأكيداته السابقة بان يكون تمويل مشاريع الخطة من ميزانية التخطيط بنسبة ٥٠% من واردات النفط، على ان تضم الخطة المقترحة المشاريع التي نص عليها الملحق الاول لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي[٥٣].

في ضوء هذه التوصيات اعادت وزارة التخطيط دراسة مشروع الخطة، وانتهت منها بوضع الخطة الاقتصادية المؤقتة والجداول الملحقة بها في منتصف كانون الاول ١٩٥٩، ثم احالتها الى مجلس التخطيط الذي وافق عليها يوم السادس عشر من الشهر نفسه، ورفعها بدوره الى مجلس الوزراء الذي شرعها في اليوم ذاته، ونشرتها "الوقائع

[٥٢] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢٦، الوثيقة رقم ٢، ص٢.

[٥٣] د. ك. و.، الملف نفسه، الوثيقة رقم ٢، ص٢ ـ ٦، الوقائع العراقية العدد ٢٨١، ٣١ كانون الاول ١٩٥٩ (المذكرة التفسيرية لقانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩، ص٧٣ ـ ٧٥).

العراقية" في اليوم الاخير من العام ١٩٥٩ كقانون حمل الرقم ١٨١[٥٤]. ولا شك في ان السرعة الكبيرة التي رافقت انجاز هذه الخطوات من حيث الدرس والتشريع تؤشر اهمية الخطة، ومدى الامال التي علقتها قيادة الثورة على المشاريع الواردة فيها.

اشتملت الخطة المؤقتة على المدة التي ينفذ بها محتواها، مع اسماء المشاريع التي يجب ان تنجز خلال سنوات الخطة، وميزانية التخطيط التقديرية، محسوبة على اساس الواردات والمصروفات، وعلى اساس كلفة كل مشروع[٥٥]. وكانت المشاريع التي تضمنتها الخطة تتألف من ثلاثة انواع، ما كان منها تحت الدرس، وما كان منها تحت التصميم، وثالثة تحت التنفيذ.

استهدف واضعو الخطة الاقتصادية المؤقتة مما ورد فيها، وحسب الوثائق المتعلقة بها تحقيق زيادة الانتاج والعمل على ايجاد توازن معقول بين ارتفاع دخول الافراد "حسب طبقاتهم الاقتصادية" ، والمحافظة على قيمة الدينار العراقي، وتلافي العوامل التي تؤدي الى خلق حالة من الانكماش او التضخم، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري، وعدم احداث خلل في الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، والمحافظة على نوع من التوازن بين مجالات الاستثمارات الفردية والحكومية[٥٦]. وبهذه المناسبة اشار واضعو الخطة ايضا الى انها تهدف الى تصفية ما عدوه الوضع السيئ الذي خلقه مجلس الاعمار، والقضاء على فوضى المشاريع وارتباكها، واكمال جميع المشاريع التي

---

[٥٤] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٨، جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة والاربعين المنعقدة بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٥٩، القرار رقم ١، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣، جلسة مجلس الوزراء الخاصة المنعقدة بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٥٩، الوقائع العراقية، العدد ٢٨١، ٣١ كانون الاول ١٩٥٩.

[٥٥] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٦، الوثيقة رقم ٢، ص٥.

[٥٦] د . ك . و . ، الملف نفسه، الوثيقة رقم ٢، ص٥.

بوشر بها في عهده، واعادة دراسة المشاريع المشكوك بصحة دراستها، وانجاز المشاريع الجديدة الضرورية، وتخصيص المبالغ اللازمة لانجازها، وتحديد مدة تنفيذها ليكون ذلك كله اساسا رصينا للخطة الاقتصادية المقبلة[٥٧]. من هنا يبدو واضحا ان هدف الخطة الاقتصادية المؤقتة الصريح كان تغيير الاتجاه الاقتصادي للعهد السابق تغييرا جذريا[٥٨]، وهذا بحد ذاته كان هدفا سياسيا قبل ان يكون هدفا اقتصاديا صرفا، مع اقرارنا بصعوبة الفصل بينهما، لكن الخلل في مثل هذه الحالات يتأتى عادة من ان الرغبة لدى القادة الثوريين في تحقيق المكاسب الانية تحجب عنهم عادة رؤية عوامل التغيير الحقيقية بصورة واقعية، ومتوازنة، من هنا فان الخطة الاقتصادية المؤقتة اتسمت بقدر واضح من الارتجال، وليس ادل على ذلك ما ورد على لسان شخص وزير التخطيط طلعت الشيباني الذي كان في الوقت نفسه اول وزير للتخطيط في تاريخ الوزارات العراقية. ففي احد تقاريره عن الموضوع، بعثه الى مجلس الوزراء بتاريخ الرابع من آب سنة ١٩٥٩ اعترف الشيباني صراحة بان الخطة الاقتصادية المؤقتة "ليست خطة بالمعنى العلمي" بل انه يذهب الى تسميتها بـ"شبه خطة اقتصادية"[٥٩] . وورد تقويم مشابه لهذا التقويم في التقرير السنوي السري للبنك المركزي العراقي للعام ١٩٦١ الذي يرى في الخطة مجرد تنظيم اداري" حل محل قانون منهج الاعمار العام"[٦٠].

نصت المادة الثانية من "قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة" على ضرورة رصد مبلغ قدره ٣٩٢,١٨١,٩٧١ ديناراً لسد نفقات المشاريع، موزعة على سنوات تنفيذ الخطة الاربع(١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ و١٩٦٢ ـ ١٩٦٣).ونص القانون في مادته الخامسة على ان يكون تنفيذ المشاريع الواردة في الخطة من مسؤولية الوزارات التي منحتها المادة نفسها

---

[٥٧] ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني، بغداد ١٩٦٠، ص١٦٠.

[58] Edith and penrose, op. cit., p. 253; Wilson, op. cit., p. 227.

[٥٩] د. ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢٦، الوثيقة رقم ٢، ص٧.

[٦٠] " البنك المركزي العراقي" التقرير السنوي لسنة ١٩٦١ ، بغداد ، بلا ص٢٤.

صلاحية البت في جميع الامور المتعلقة بتنفيذ المشاريع. وحددت المادة السادسة من القانون، بالمقابل، القضايا التي يجب ان تعرضها الوزارات على مجلس التخطيط الاقتصادي للحصول على موافقته بشأنها في سبيل تنفيذ المشاريع، بما في ذلك طريقة التنفيذ، والشروط العامة لمقاولات وعقود تنفيذ المشاريع، ومواصفاتها الفنية، وما يخص اعلان المناقصات واحالتها وتمديد آجالها والغاءها، فضلا عن حق التصرف بالاموال المنقولة او غير المنقولة العائدة لأي مشروع محدد، والمصادقة على اكمال المشروع وفقا للقرارات النافذة، وتعديل او الغاء القرارات النافذة.

اما فيما يخص تنفيذ الوزارات للمشاريع التي كان المجلس يقرها فإن المادة الثانية عشرة من القانون هي التي حددت الخطوات الاجرائية الواجب اتخاذها بشأنها، بما في ذلك تحويل الوزير المعني الصلاحيات اللازمة لتنفيذ المشروع أو المشاريع التي سبق ان اقترحها ودرستها وزارة التخطيط بامعان بعد استحصال موافقة وزارة المالية على تمويلها. وكان ينبغي استكمال جميع هذه الخطوات قبل عرض أي مشروع على مجلس التخطيط[٦١].

ان من شأن ما ورد في هذه المادة من القانون ان يوضح دور التخطيط، ممثلا بوزيره وهيئات وزارته، باعتباره عنصرا اساسيا جديدا في تقرير مشاريع الخطة الاقتصادية بعد ان كان ذلك يعتمد كليا على هيئات الاعمار الفنية الى حين صدور القانون الجديد.

الزمت المادة الرابعة عشرة من القانون كل وزارة تقوم بتنفيذ أي مشروع كان بأن، تحتفظ بحسابات كل مشروع منفصلة عن أي حساب آخر، وان ترفع الى وزارة التخطيط تقريرا مفصلا عن تقدم العمل في المشروع، أو المشاريع التي تقوم بتنفيذها. وعلى الغرار نفسه الزمت المادة الخامسة عشرة من القانون وزارة المالية بالاحتفاظ

---

[٦١] للتفصيل تنظر: "الوقائع العراقية" العدد ٢٨١، ٣١ كانون الاول ١٩٥٩.

بحسابات كل مشروع منفصلة عن أي حساب آخر تبين فيه المبالغ التي تم صرفها على المشروع[٦٢] .

تضمنت الجداول الملحقة بالخطة الاقتصادية المؤقتة المعلومات المحددة عن كل مشروع مقرر في ضوء مواد القانون رقم ١٨١، من ذلك موقع المشروع والوزارة التي تقوم بتنفيذه، والدائرة المعنية به مباشرة[٦٣].

جرى توزيع الاموال التي كان من المتوقع ان يتم رصدها لتغطية نفقات تنفيذ مشاريع الخطة المؤقتة، التي بلغت كما اسلفنا ٣٩٢,١٨١,٩٧١ دينارا، على سنوات الخطة الاربع، وعلى القطاعات الاساسية كما هو موضح في الجدول رقم ٢.

---

(٦٢) " الوقائع العراقية" العدد ٢٨١، ٣١ كانون الاول ١٩٥٩.

(٦٣) "الوقائع العراقية" ، العدد ٢٨١، ٣١ كانون الاول ١٩٥٩، د. ك. و. ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢٦، الوثيقة رقم ٢، ص١٠ ـ ٥٤.

جدول رقم ـ ٢ ـ

تخصيصات القطاعات الرئيسية ونسبتها المئوية

القطاعات	تخصيصاتها	نسبتها
١ـ النقل والمواصلات	١٠٠,٨	%٢٥,٧
٢ـ الاسكان والمصايف	٧٦,٤	%١٩,٥
٣ـ المباني العامة	٥٠,٥	%١٢,٩
٤ـ الزراعة	٤٧,٩	%١٢,٢
٥ـ الثقافة العامة	٣٩,٢	%١٠,٠
٦ـ الصناعة	٣٨,٧	%٩,٩
٧ـ الصحة العامة	٢٤,٦	%٦,٣
٨ـ مشاريع الاتفاقية العراقية ـ السوفيتية	١٠,٠	%٢,٥
٩ـ الاحتياط	٤,٠	%١,٠
المجموع الكلي	٣٩٢,٢	%١٠٠[٦٤]

يبدو واضحا مما ورد في الجدول ان الخطة الاقتصادية المؤقتة قد اولت قطاع النقل والمواصلات اهمية كبرى، اذ كانت تخصيصاته المقررة اكثر من ربع التخصيصات العامة، وحظي قطاع الاسكان والمصايف الذي بلغت، تخصيصاته المقررة حوالي خمس التخصيصات، بالاهتمام والرعاية بعد القطاع الاول، تأتي بعدها قطاعات المباني العامة والزراعة والثقافة والصناعة من حيث الاهمية بالتخصيصات المالية المقررة.

[٦٤] نظمنا هذا الجدول بالاعتماد على المصادر التالية: د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢٦، الوثيقة رقم ٢، ص ١١ ـ ٥٤، " الوقائع العراقية"، العدد ٢٨١، ٣١ كانون الاول ١٩٥٩، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٩، بغداد، ١٩٦٠، ص٣٩.

التزمت "الخطة الاقتصادية المؤقتة" بانجاز مجموعة من المشاريع من اهمها مجموعة كبيرة من مشاريع الاسكان التي توزعت، حسب مواردها، على جميع الوية (محافظات) القطر دون استثناء، او تمييز(٦٥). وفي قطاع الري والسدود والزراعة اقرت الخطة انشاء سدود الموصل، والفتحة، واعالي الفرات، ودبس على الزاب الصغير، واكمال سدي دوكان ودربندخان فضلا عن مشاريع ري كركوك، واسكي كلك على الزاب الكبير، والاسحاقي والنهروان وحوض ديالى الاوسط والاسفل، كذلك مبازل الدجيلة، والشطرة والصقلاوية، والرميثة، وغيرها، مع عدد من المشاريع الزراعية(٦٦) .

وفي قطاع الصناعة والكهرباء التزمت الخطة بانجاز محطات توليد كهرباء كركوك، وبغداد، والبصرة، وتأسيس أو تطوير مشاريع الكهرباء لمعظم اقضية ونواحي العراق. اما مشاريع الاتفاقية العراقية ـ السوفيتية التي تضمنتها الخطة فهي مشاريع الحديد، والاسمدة واستخلاص الكبريت، واللوازم والعدد الكهربائية، والمصابيح الكهربائية، والزجاج، والمنسوجات القطنية، والمنسوجات الصوفية، والتعليب، والجواريب، والخياطة، والادوية، والمسح الجيولوجي، والمكائن الزراعية، ومركز تصليح الاجهزة الجيولوجية، والسكر السائل، وانبوب نقل الغاز من الرميلة الى البصرة، والورق، والحرير الصناعي، والقطن الطبي، والاحذية الشعبية، مع تأسيس عدد من مراكز التدريب المهني(٦٧). واذا استثنينا مشروعي المصابيح الكهربائية، والادوات الكهربائية فان المشاريع الواردة ضمن هذا القطاع كانت ضمن الخطط والدراسات السابقة.

---

(٦٥) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢٦، الوثيقة رقم ٢، ص٤٢ ـ ٤٤.

(٦٦) د . ك . و . ، الملف نفسه، الوثيقة رقم ٢، ص٩ ـ ٢٤، الوقائع العراقية"، العدد ٢٨١، ٣١ كانون الاول ١٩٥٩.

(٦٧) د . ك . و . ، الملف نفسه، الوثيقة رقم ٢، ص٢٥ ـ ٢٨، الوقائع العراقية"، العدد ٢٨١، ٣١ كانون الاول ١٩٥٩.

وفي قطاع النقل والمواصلات فان الخطة استمرت بتنفيذ المشاريع التي كان مجلس الاعمار قد باشر بتنفيذها، واقرت المباشرة بتنفيذ مشاريع اخرى كان مجلس الاعمار قد ادرجها في منهاجه الاخير. الا ان الخطة اولت الطرق والجسور الثانوية اهتماما استثنائيا بهدف تعزيز ارتباط اجزاء العراق المختلفة، لا سيما بين مدنه وريفه، فأخذت على عاتقها انجاز العشرات منها، وللغرض نفسه اقرت مشروع تحويل خط بغداد ـ بصرة الحديدي إلى خط عريض[٦٨] .

وفي قطاع المباني العامة التزمت الخطة باكمال ابنية المجلس الوطني، والقصر الجمهوري، وبناية مجلس وزارة التخطيط، والبدء بتشييد ابنية المركز المدني ببغداد، والعشرات من المستشفيات الصغيرة في الالوية [٦٩].

تركزت المشاريع الثقافية في " الخطة الاقتصادية المؤقتة" على تشييد بنايات جامعة بغداد، ومتحف بغداد، وملعب بغداد الرياضي، والمجمع العلمي العراقي وما اطلقت عليه اسم " المجموعة الثقافية" في كل من الموصل وكركوك، فضلا عن بناء عدد كبير من المدارس الابتدائية والثانوية في مختلف ارجاء العراق[٧٠].

---

[٦٨] د. ك. و. ، الملف نفسه، الوثيقة رقم ٢ ، ص٢٩ ـ ٣٩.

[٦٩] د. ك. و. ، الملف نفسه ، الوثيقة رقم ٢، ص٤٢ ـ ٤٤.

[٧٠] د. ك. و. ، الملف نفسه، الوثيقة رقم ٢ ، ص٤١.

موقف القوى السياسية العراقية من الخطة الاقتصادية المؤقتة

حظيت الخطة الاقتصادية المؤقتة باهتمام واسع من لدن بعض القوى السياسية العراقية[٧١]، مما انعكس على صفحات الجرائد اليومية التي كانت ترجع الى الموضوع في اوقات ومناسبات مختلفة وفي الواقع استقبل الجميع الخطة بالترحاب، خصوصا في مرحلة اعدادها، لما كانوا يتوقعونه من نتائج باهرة تضمن ازدهار المجتمع، وتطوره على اساس علمي مدروس يحول دون تبديد ثروات القطر الطائلة. وقد اكد عبد الكريم قاسم شخصيا في معرض اعلانه للخطوط العامة للخطة في مؤتمره الصحفي الذي عقده في الثاني من كانون الاول سنة ١٩٥٩ على ان الخطة تستهدف تحقيق ذلك فعلا[٧٢]، وكما هو معروف كان صوته يومذاك مسموعا ومؤثرا على نطاق واسع. وكانت الصحافة ولا سيما شبه الرسمية منها، تتحدث عن الخطة في مرحلة اعدادها بالاسلوب نفسه. فان جريدة "الثورة" توقعت، مثلا، ان تؤدي الخطة الى "بناء حياة جديدة"[٧٣] فتكون

---

[٧١] مما يلفت النظر ان صحيفة "اتحاد الشعب" الناطقة باسم الحزب الشيوعي العراقي، وكذلك صحيفة" خه بات ـ النضال، الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني لم تعلقا بشيء حول الخطة الاقتصادية المؤقتة: " اتحاد الشعب"، الاعداد ٢٦٧ ـ ٣١١، ٣ كانون الاول ١٩٥٩ ـ ٢٤ كانن الثاني ١٩٦٠، " خه بات ـ النضال" (جريدة)، بغداد، الاعداد ١١٣ ـ ٢١٥٥، ٦ كانون الاول ١٩٥٩ ـ ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٠.

[٧٢] " اهداف الثورة" من منشورات وزارة الارشاد، مطبعة الرابطة، بلا، ص٦٣، الزمان، العدد ٦٧٠٦، ٤ كانون الاول ١٩٥٩.

[٧٣] من نص عنوان (المقال الافتتاحي للصحيفة، وهو ٤٠٠ مليون دينار لبناء الحياة الجديدة).

بذلك "ثورة جديدة، وانطلاقة تاريخية، واحد الفتوحات البنائية العميقة لثورة ١٤ تموز"[٧٤].

اكدت "الزمان" على الغرار نفسه ان الخطة تكون "مكسبا عظيم الاهمية في حياة الجمهورية"، وان تتحول الى " اساس من اسس تحررها"، وان يجعل تنفيذ مشاريعها من العراق في مقدمة دول الشرق نهوضا وتطورا ورقيا، وذلك بفضل" ما لديه من ثروات وامكانيات واسعة تعمل الثورة على استثمارها لصالح الشعب، ورفع مستوى معيشته، وتأمين احتياجاته الكاملة، وزيادة طاقته الشرائية ودخله، وتوطيد اقتصاده الوطني من جميع الوجوه"[٧٥] .

وبعد نشر الخطة ايضا نشرت الصحافة العراقية آراء جديرة بالملاحظة فان لسان حال الوطنيين الديمقراطيين صحيفة "الاهالي" نشرت مقالا افتتاحيا مطولا حول الموضوع في اليوم الذي سبق تشريع الخطة في مجلس الوزراء، ربطت فيه نجاحها بموضوع الديمقراطية التي شغلت المقام الاول في نشاط الوطنيين الديمقراطيين السياسي والفكري في تلك المرحلة[٧٦]. فأن أي خطة اقتصادية ناجحة، حسب الصحيفة، يجب ان تستند الى التخطيط الصحيح لاستغلال "الموارد الطبيعية الغنية للبلاد" ، وان تهدف الى "تحقيق العدالة" في توزيع الثروات" في ظل نظام ديمقراطي، يضمن حق العمل للجميع، ويقلل الفوارق الاجتماعية بين الطبقات، ويهيئ تكافؤ الفرص لجميع ابناء الشعب "الامور التي يجب توفيرها من اجل ضمان "اقامة مجتمع متقدم ومتطور" يتمتع ابناؤه "بالخير والرفاه"، ويتحررون من "الخوف والعوز". وفي ختام مقالها

---

[٧٤] " الثورة" ، العدد ٢٣٦، ٧ كانون الاول ١٩٥٩.

[٧٥] " الزمان" العددان ٦٧٠٤ و ٦٧١١، ٢ ، ١١ كانون الأول ١٩٥٩.

[٧٦] للتفصيل عن ذلك ينظر: عادل تقي البلداوي ، المصدر السابق، ص٦٠ ـ ٦٧، ٧٧ـ ٧٨، ١١٠.

الافتتاحي اكدت "الاهالي" ان تحقيق الخطة يعتمد في نهاية المطاف على تكاتف جهود ابناء البلاد على اختلاف طبقاتهم[٧٧].

أشارت صحف اخرى إلى اهمية النقطة الاخيرة التي بدأ العراق يفتقدها بسبب تفاقم الصراع السياسي الذي دب بسرعة في كل مرافق الحياة، ومؤسسات الدولة والمجتمع، فبعد مرور اقل من اسبوع على تصديق مجلس الوزراء للخطة اشارت "المنار" الى ان تنفيذها الموفق انما يعتمد على ضمان "حالة الاستقرار الداخلي" ، فالاستقرار" اساس البناء، وعامل من عوامل التجديد والتطوير"[٧٨]. وفي السياق ذاته توقعت "الثورة" ان يؤدي وجود من اسمتهم بـ"العناصر المعروفة بتعصبها الحزبي" في اجهزة الدولة الى "عرقلة تنفيذ الخطة" التي يعتمد نجاحها، كما قالت، على ايجاد "جهاز حكومي جبار وكفوء" يعتمد على دماء جديدة من الموظفين الحازمين، والايدي المخلصة التي تحسن العمل، وتخلص في اداء الواجب التاريخي الملقى على عاتقها[٧٩].

بعد صدور الخطة، والشروع بتنفيذ مشاريعها، وظهور بوادر التعثر في تحقيق اهدافها الطموح بالمستوى المطلوب، طغت لغة النقد والتجريح اكثر فاكثر على ادبيات الاطراف السياسية التي كانت تعالج موضوعها بين الحين والاخر.وجهت "الحرية" اول انتقاد لاذع الى "الخطة الاقتصادية المؤقتة" بعد مرور نيف وخمسة اشهر على نشرها، حين قالت عنها في مقال افتتاحي خصته بها " ان من الظلم ان تسمى خطة" ذلك لأن " كل ما فيها ينهض اكبر دليل على استعجال الامور في مثل هذه الامور الخطيرة" بالاعتماد على التنسيق الحسابي الجمعي البدائي. اشارت الصحيفة ايضا الى " ان بناء الخطة كان على اسس دعائية " الى حد كبير[٨٠] .

---

(٧٧) "الاهالي"، العدد ٣٠٩، ١٥ كانون الاول ١٩٥٩.

(٧٨) "المنار" (جريدة)، البصرة، العدد ١٦٧٠، ٢١ كانون الاول ١٩٥٩.

(٧٩) "الثورة" ، العدد ٢٣٦، ٧ كانون الاول ١٩٥٩.

(٨٠) " الحرية" ، العدد ١٥٧٥، ١٠ آيار ١٩٦٠.

عالجت "الاهالي" موضوع الخطة اكثر من غيرها، وقد عدتها بدورها "خطة اقتصادية غير مدروسة، وغير علمية" في حين " ان الشعب يرجو من العهد الجمهوري الحصول على مشاريع اهم، وانفع من مشاريع العهد المباد، تقام لا على اسس الخطة الاقتصادية المؤقتة، وانما على اسس التخطيط الصحيح، والدراسة العلمية الدقيقة[٨١] .

لم تكن انتقادات الجناح الاقرب الى عبد الكريم قاسم من الوطنيين الديمقراطيين بزعامة محمد حديد[٨٢] للخطة اقل حدة من ذلك، فبمناسبة مرور عام واحد على صدورها نشرت صحيفة "البيان" الناطقة باسمه مقالا افتتاحيا بينت فيه عجز الخطة في معالجة مشاكل البلاد الاقتصادية، والعمرانية لانها لا يمكن ان تعد جزءا من عملية التخطيط الاقتصادي الشامل" وذلك، بسبب عدم وجود التنسيق بين اجزائها، وانعدام الشمول فيها" لانها " لم تقم على دراسة تحليلية للاقتصاد الوطني من جميع جوانبه"[٨٣]. وجهت الصحيفة نفسها انتقادات اخرى مشابهة للخطة في اعداد اخرى لاحقا[٨٤].

وعلى الرغم من ان الدوافع السياسية الصرفة كانت تختفي غالبا وراء الانتقادات التي وجهت الى "الخطة الاقتصادية المؤقتة"، وهي لذلك لم تكن دائما موضوعية في معالجتها لجوانبها السلبية[٨٥]، لانها انطوت، مع ذلك على قدر غير قليل من الحقيقة والواقع، الامر الذي تجده بوضوح اثناء تنفيذ الخطة نفسها، وقد تعرضت الصحافة

---

(٨١) " الاهالي" ، العدد ٤٨١، ٢٥ تموز ١٩٦٠.

(٨٢) انشق عن "الحزب الوطني الديمقراطي" وألف حزبا جديدا بأسم "الحزب الوطني التقدمي" الذي اجيز رسميا في ٢٩ تموز ١٩٦٠ وكانت صحيفة "البيان" لسان حاله.

(٨٣) " البيان" ، العدد ٢، ٥ كانون الثاني ١٩٦١.

(٨٤) تنظر على سبيل المثال البيان ، العددان ٢٥٨ و ٣٢٢، ٩ آذار و ٨ حزيران ١٩٦١.

(٨٥) ذهبت "الحرية" الى القول ان "بناء الخطة كان على اسس دعائية لا غير" ، مما يعد دون شك تجنبا صارخا على الحقيقة. تنظر: "الحرية" العدد ١٥٧٥، ١٠ آيار ١٩٦٠.

بالانتقاد لجوانب محددة من قرارات المجلس في مرحلة تطبيق الخطة كما نلمح الى ذلك في المبحث الاخير من هذا الفصل.

الخطة الاقتصادية المؤقتة في التطبيق (بداية ١٩٦٠ - نهاية ١٩٦١)

قبل الخوض في التفصيلات المتعلقة بهذا الجانب من الموضوع ينبغي ان نشير الى ان حكومة الثورة عندما نظمت الميزانية العامة لسنة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ خفضت فيها حصة الاعمار من عائدات النفط الى ٥٠%(٨٦)، بعد ان كانت ٧٠% طوال سنوات العهد الملكي السبع الاخيرة. وقد اكدت وزارة المالية في مذكرتها التفسيرية عن الميزانية تلك أن هذا الاجراء مؤقت، املته الظروف الانتقالية، ورغبة حكومة الثورة في استثمار جزء كبير من ايرادات الدولة لتوفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، ورفع مستوى الشعب المعاشي(٨٧). كما ان رغبة قيادة الثورة الجامحة في تطوير الجيش، ورفع المستوى المعاشي للضباط(٨٨) كانت تدخل ضمن الاسباب المهمة التي حدت بالنظام الجديد الى اتخاذ ذلك الاجراء(٨٩). ثم ان ما كان يدور في السابق من تخصيصات مجلس الاعمار سنويا كان مبررا مقنعا له في الظاهر في الاقل، فان وزارة المالية اكدت في مذكرتها التفسيرية انفة الذكر ان تقليص حصة الاعمار من عائدات النفط ليس من شأنه ان يؤثر في سير

(٨٦) " الجمهورية العراقية" وزارة المالية في السنة الاولى من عمر الثورة، بغداد، ١٩٥٩، ص٧.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) رفعت اعتبارا من تشرين الثاني سنة ١٩٥٩ رواتب الضباط ومخصصاتهم بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٩٠% ، فيما رفعت رواتب ضباط الصف والجنود المتطوعين بنسبة ١٠ ـ ١٥ % للتفصيل ينظر: عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب ـ جامعة الموصل، ١٩٩٥، ص٢٦٧.

(٨٩) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٩٣.

المشاريع العمرانية التي تضطلع بها الحكومة لان "الوفورات المتراكمة" في ميزانية تلك المشاريع "تؤمن انجازها"، فضلا عن ان العديد من المشاريع الصناعية ستنفذ، حسبما ذكرت المذكرة نفسها، على حساب القرض الذي نصت عليه اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي[٩٠].

لا يمكن لمثل هذه التبريرات، او لغيرها، ان تكون حجة منطقية مقنعة لقرار تخفيض حصة الاعمار في الميزانية، ذلك لانه انعكس سلبا على المنهاج الاعماري العام في وقت كان ينبغي ان يُولى اهتماما اكبر من السابق لان تحقيق الرفاه الاجتماعي الحقيقي ومستقبله كانا يعتمدان عليه الى حد كبير، لهذا السبب إغلب الظن، اثار القرار امتعاض بعض الاوساط التي طالبت صراحة بان يكون "تعيين هذه النسبة مرنا" بحيث لا تمتد اثاره الى السنوات الاخرى[٩١].

ينبغي ان نشير ايضا الى ظاهرة سلبية اخرى في هذا الصدد تخص اجتماعات مجلس التخطيط الاقتصادي الذي بدأ اعماله في السابع والعشرين من تموز سنة ١٩٥٩، فانه عقد حتى نفاذ الخطة الاقتصادية المؤقتة في الاول من كانون الثاني سنة ١٩٦٠، أي في غضون خمسة اشهر وخمسة أيام، خمس عشرة جلسة فقط، في حين ان مجلس الاعمار كان قد عقد في النصف الاول من العام ١٩٥٩ اربعا وثلاثين جلسة. اما اهم الاعمال التي اضطلع بها المجلس في غضون تلك المدة فانها اقتصرت على تحديد مواقع المعامل التي نصت الاتفاقية العراقية ـ السوفيتية على اقامتها[٩٢]، واحالة طريق

---

(٩٠) " الجمهورية العراقية" ، وزارة المالية في السنة الاولى من عمر الثورة" ، ص٧.

(٩١) " البيان"، العدد ٤٢، ٢ حزيران ١٩٦٠.

(٩٢) د. ك. و. ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٨، جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثانية والاربعون المنعقدة بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٥٩، القرار رقم ١، د. ك. و. ، الملف نفسه، جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والاربعون المنعقدة بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٩، القرارات ١٨ و ١٩ و ٣٠ و ٣٩.

المسيب - كربلاء ومبازل الحسينية للتنفيذ، وتخصيص مائة الف دينار لمكتبة جامعة بغداد، فيما عدا ذلك فان المجلس انشغل طوال المدة المذكورة بامور ثانوية من قبيل منح مخصصات مهنية لمهندس[٩٣]، او تمديد خدمات خبير اجنبي[٩٤]، او انشاء سياج مدرسة بالنجف[٩٥]، او استملاك قطعة ارض مجاورة لاحد المشاريع[٩٦] وماشابه من صغائر الامور. ومن المفيد ان نشير بهذا الصدد الى ان المجلس بدأ اعماله بجلسة خاصة كرست لموضوع مهم هو قروض البلديات، الا انه اجل البت فيه الى حين "دراسة الموضوع بصورة عامة"[٩٧] .

كان من المتوقع ان تتغير هذه الصورة بشكل جذري بعد ان بوشر بتطبيق الخطة الاقتصادية المؤقتة اعتبارا من مطلع العام ١٩٦٠. فيما يلي خلاصة بما تم انجازه من الخطة المذكورة لغاية السابع عشر من كانون الاول سنة ١٩٦١، تاريخ نفاذ الخطة الاقتصادية التفصيلية، أي في غضون حوالي عامين من عمر الثورة.

١. قطاع الصناعة

كان من المتوقع ان يولي مجلس التخطيط قطاع الصناعة اهتماما اكبر من معظم القطاعات الاخرى، ولكن اذا استثنينا مشاريع الاتفاقية العراقية - السوفيتية التي نعود

---

[٩٣] د . ك . و . ، الملف نفسه، جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة والثلاثون المنعقدة بتاريخ ٣ آب ١٩٥٩، القرار رقم ١.

[٩٤] د . ك . و . ، الملف نفسه، جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والثلاثون المنعقدة بتاريخ ٢٤ آب ١٩٥٩، القرار رقم ١.

[٩٥] د . ك . و . ، الملف نفسه، جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الحادية والاربعين المنعقدة بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٥٩، القرار رقم ٨.

[٩٦] د : . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة التخطيط الاقتصادي الثامنة والاربعين المنعقدة بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٥٩، القرار رقم ١٠.

[٩٧] د . ك . و .، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٥٩.

الى تفصيلاتها في الفصل القادم، فإن اهم ما بت فيه المجلس في هذا الميدان بموجب الخطة الاقتصادية المؤقتة كان يخص مشاريع مد انابيب نقل الغاز من حقل الرميلة الى معمل الاسمدة ومحطة توليد كهرباء البصرة، ومعمل سكر السليمانية، ومعمل السكر السائل في كربلاء، وما عرف بمشروع معمل الاحذية الشعبية في الكوفة، ومصفى البصرة ومشاريع اخرى مشابهة نستعرض فيمايلي أهم الخطوات التي اتخذت بصدد كل واحد منها.

باشر مجلس التخطيط بالعمل بالخطة الاقتصادية المؤقتة في قطاع الصناعة بدراسة مشروع معمل سكر السليمانية الذي ظل مهملا مدة قاربت السنتين على اثر الغاء مجلس الاعمار في حينه عقد "شركة ايريندس" الاستشارية البلجيكية التي كلفت بانجاز الاعمال الخاصة بدراسته من اجل اعلان مناقصته. خول مجلس التخطيط في جلسته الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ الثالث والعشرين من آب ١٩٦٠ وزارة الصناعة مهمة الاتصال المباشر بالشركات الاستثمارية الاجنبية للاتفاق مع احداها حول الاشراف على المشروع(٩٨). وبعد مرور اكثر من خمسة اشهر توصلت وزارة الصناعة الى الاتفاق مع "شركة بوليتيكا" الاستثمارية التشيكية للاشراف على المشروع مقابل مبلغ ١٢ الف دينار، تضاف اليه النفقات الادارية التي كان من المتوقع ان تنفقها الشركة في براغ، الاتفاق الذي اقره مجلس التخطيط بتاريخ السابع من شباط ١٩٦١، في جلسته الثالثة من دورة ذلك العام(٩٩).

---

(٩٨) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢١، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٣ آب ١٩٦٠، القرار رقم ٢٣.

(٩٩) د . ك . و . الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٤، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة، القرار رقم ١٠، المتخذ بتاريخ ٧ شباط ١٩٦١.

بعد ذلك وافق مجلس التخطيط على احالة مشروع تجهيز خطوط نقل القوة الكهربائية وربط محطات التوزيع للمدن والمعامل في منطقة الفرات الاوسط بعهدة " شركة تيكاليكس" الفلندية، وبسعرها البالغ ٢٢٦,٦٨٠ ديناراً[١٠٠] .

اولى مجلس التخطيط مشروع "معمل الاحذية الشعبية" في الكوفة قدرا واضحا من الاهتمام باعتباره يلبي حاجة حياتية اساسية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، فبعد اقرار مواصفاته الفنية وافق المجلس على احالة انجاز بناية المعمل الى احد المقاولين العراقيين، فيما تم الاتفاق مع شركة "كوفو" التشيكية للقيام بتجهيز مكائن المعمل ، ونصبها[١٠١] يعد ذلك، دون شك من الخطوات الموفقة التي اتخذها المجلس نظرا لان تشيكوسلوفاكيا كانت معروفة بخبرتها الجيدة في ميدان صناعة الاحذية سبق للعراقيين ان احتكوا بها من خلال "معمل باتا" المعروف[١٠٢]. في المرحلة ذاتها حصل التشيك على عقد اخر اهم تعلق بمرحلة دراسة مشروع مصفى البصرة واعداد تصاميمه، الذي عهد الى "مؤسسة تكنو اكسبورت" التشيكية بمبلغ قدره ٥٢٠ الف دينار[١٠٣].

---

[١٠٠] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والثلاثين، القرار رقم ٢٥ المتخذ في ١٨ تشرين الاول ١٩٦٠.

[١٠١] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٠، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الحادية والعشرين، القرار رقم ١٤ المتخذ في ٢٤ آيار ١٩٦٠، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة والاربعين، القرار رقم ١٥ المتخذ في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠.

[١٠٢] تأسس في سنة ١٩٣٧ برأسمال قدره ١٥ الف دينار، ظل حتى تأميمه في ١٤ تموز ١٩٦٤ يمثل المرتبة الاولى في الانتاج الذي بلغ في سنة ١٩٥٧ اكثر من مليون زوج حذاء، ينظر: كاثلين ام، لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة الدكتور محمد حامد الطائي والدكتور خطاب صكار العاني، بغداد ١٩٦٣، ص١٠١، ٣٢٩ ـ ٣٣٠، "الجمهورية" (جريدة)، بغداد، العدد ١٩٨، ١٥ تموز ١٩٦٤.

[١٠٣] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٦، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة والعشرين، القرار رقم ٦ المتخذ بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٦١.

حظي مشروع مد انابيب نقل الغاز من حقل الرميلة الى البصرة لتزويد معمل الاسمدة ومحطة الكهرباء هناك بالطاقة باهتمام مجلس الاعمار منذ العهد الملكي، اذ عهد المجلس في ذلك العهد مهمة الاشراف على المشروع الى " شركة يوبانك اندياتنز ليمتد" الاستشارية التي تمكنت حتى مطلع العام ١٩٥٩ من انجاز دراسة المشروع اقتصاديا وفنيا، وتحديد مواصفاته، ثم تقرر تاجيله بعد ان اشادت الهيئة الفنية الثالثة بجهود الشركة الإستشارية المشرفة عليه[١٠٤] . بعد ذلك حاول المجلس اقناع السوفيت دون جدوى لاعادة دراسة المشروع وعندما اوشك مشروع محطة كهرباء البصرة على الانتهاء اصبح انجاز المشروع ضرورة ملحة باعتباره يضمن ارخص مصدر للطاقة للمحطة تلك، لذا قرر مجلس التخطيط الرجوع الى الشركة الاستشارية نفسها، فدخل في مفاوضات جديدة معها تركزت على نقطتين اساسيتين الاولى هي ان لا تتجاوز اجرتها ٤,٦% من الكلفة الحقيقية للمشروع المتفق عليها سابقا، والثانية ان لا تتجاوز نسبة زيادة كلفة انجاز المشروع عن ٣٠% من كلفته المقررة سابقا، ووافق المجلس مقابل ذلك على عدم التقيد بالحد الادنى للاجرة المقطوعة في المرحلة الثانية على طريق تنفيذ المشروع[١٠٥] . استغرقت عملية التفاوض مع الشركة، واعلان مناقصة المشروع، مع ذلك، اكثر من عام كامل، احيل بعد ذلك الى "شركة سابيم" الايطالية بمبلغ ٩٩٦,٣٩١ دينارا في مطلع العام ١٩٦١[١٠٦].

وفي منتصف تشرين الاول ١٩٦٠ اثير من جديد موضوع مشروع "معمل السكر السائل" في كربلاء الذي سبق ان تطرقنا الى تفصيلات جانب من الملابسات التي رافقته في

---

[١٠٤] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٦، محضر جلسة مجلس الاعمار الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩، القرار رقم ٣.

[١٠٥] د . ك . و . ، الوحدة الثقافية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٨، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والاربعين المنعقدة بتاريخ ٢٤ كانون الاول ١٩٥٩، القرار رقم ١٧.

[١٠٦] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٣، محضر جلسة مجلس التخطيط السابعة والاربعين القرار رقم ٢ المتخذ بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٦١.

الفصل السابق[١٠٧]. قرر المجلس ارسال وفد فني برئاسة وكيل وزير الصناعة الى المانيا الغربية للاتصال بشركة "بركاو وولف" التي سبق ان احيل المشروع بعهدتها للتنفيذ النهائي قبل الثورة، وبعد عودته رفع الوفد تقريراً الى المجلس الذي كرس احدى جلساته لدراسته، قرر على اثرها ايداع الموضوع كله الى وزارة التخطيط بهدف اعادة النظر فيه. الفت وزارة التخطيط بدورها لجنة خاصة لدراسة المشروع من جديد فألقت تبعة تعثر تنفيذه على عاتق الشركة الالمانية الغربية التي قدمت، بالمقابل، مطاليب تنص على تعويضها عما لحق بها من اضرار بسبب منع الوزارة لها في حينه من المباشرة بتنفيذ المشروع وفق شروط العقد الذي سبق ابرامه معها[١٠٨].

وقبل نفاد مدة تنفيذ الخطة الاقتصادية المؤقتة باشهر قليلة اوصى مجلس التخطيط وزارة الصناعة بالتعاقد مع "شركة ماورير" الإستشارية السويسرية بصدد معمل الحرير الصناعي الذي تقرر اقامته في الحلة[١٠٩] كما وقع اختيار المجلس على "شركة الكتروبيل وتراكسبون الكتربسنني" الاستشارية البلجيكية للاشراف على مشروع خطوط نقل الكهرباء الاضافية في منطقة الفرات الاوسط مقابل اجرة مقدارها ٧% من مجموع الكلفة الكلية للمشروع[١١٠]. وفي آب ١٩٦١ خول المجلس وزارة الصناعة صلاحية الاتصال بالشركات الإستشارية المختلفة لتقديم عروضها لغرض انشاء محطة كهرباء حرارية بطاقة ١٢٠ ألف كيلو واط في المنطقة الوسطى من العراق[١١١].

---

(١٠٧) تنظر: ص ٧٤ ـ ٧٦ من الفصل السابق.

(١٠٨) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٤، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة، القرار رقم ١٦، المتخذ بتاريخ ٧ آذار ١٩٦١.

(١٠٩) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٧، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والعشرين، القرار رقم ٨ المتخذ بتاريخ ٢٩ آب ١٩٦١.

(١١٠) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢١، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثامنة والعشرين، القرار رقم ٦ المتخذ بتاريخ ١٢ آب ١٩٦٠.

(١١١) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٦، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة والعشرين، القرار رقم ١٥ المتخذ بتاريخ ١٥ آب ١٩٦١.

٢. قطاعا الاسكان والمباني العامة

للاسباب التي سبق ان حددناها[١١٢] استمر مجلس التخطيط على النهج نفسه الذي تبنته قيادة الثورة بخصوص الاهتمام بقطاع الاسكان فاحال في غضون مدة نفاذ الخطة الاقتصادية المؤقتة عددا من مشاريع الاسكان للتنفيذ النهائي بعهدة مقاولين عراقيين. بدأ المجلس اعماله في هذا الميدان باحالة مشروعي اسكان الحلة لبناء ٥٢٦ دارا[١١٣]، وشرقي بغداد لبناء ١٥٠ دارا[١١٤] وبعد اقرار مجلس الوزراء للخطة الاقتصادية المؤقتة مباشرة[١١٥].

بعد مدة توالت احالة مجموعة اخرى من مشاريع الاسكان إلى عدد من المقاولين العراقيين، كانت حصة بغداد منها خمسة مشاريع توزعت على شرق بغداد، وغربها بلغ مجموع دورها ١٨٧٩ دارا كان من المقرر توزيعها على شرائح وظيفية مختلفة، مع التاكيد على الضباط بصورة خاصة[١١٦].

---

[١١٢] تنظر: ص٧٧ ـ ٧٨ من الفصل السابق.

[١١٣] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٨، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والاربعين المنعقدة بتاريخ ٢٤ كانون الاول ١٩٥٩، القرار رقم ٢٥.

[١١٤] د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثامنة والاربعين المنعقدة بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٥٩، القرار رقم ٧.

[١١٥] نقصد ان احالتها قد تمت بعد تشريع قانون الخطة من مجلس الوزراء وقبل نشره في "الوقائع العراقية" بأيام.

[١١٦] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة والثلاثين، القرار رقم ١١ المتخذ بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٦٠، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٧، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثلاثين، القرار رقم ١ المتخذ بتاريخ ٥ أيلول ١٩٦١، د . ك . و .، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٣، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة والاربعين، القرار رقم ٢، المتخذ في ٩ كانون الثاني، ١٩٦١، د . ك . و .، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٦، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة العشرين، القرار رقم ١ المتخذ بتاريخ ١٥ آب ١٩٦١، د . ك . و .، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط=

وبلغت حصة الموصل مشروعين، الاول مشروع اسكان الموصل ـ القطاع الثالث الذي كان يتألف من ٣٧٦ دارا[١١٧] ، والثاني مشروع اسكان عمال معمل السكر الذي كان يتألف من ٢٨٤ دارا[١١٨]. كما احيل مشروع تشييد ٣٦٠ دارا في النجف الى احد المقاولين[١١٩].

وافق مجلس التخطيط في الوقت نفسه على ادخال عدد جديد من مشاريع الاسكان في برنامج عمله، فاتخذ القرارات الخاصة بدراستها، واعداد وثائق مناقصاتها[١٢٠]. ومرة اخرى احتل ضباط الجيش مقاما خاصا في ذلك البرنامج، اذ وافق المجلس على تخصيص ٢٠ مليون دينار لإنشاء ٢٥٠٠ دار، لمنتسبي الجيش العراقي[١٢١].

=رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٧، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الحادية والثلاثين، القرار رقم ١٩ المتخذ في ١٢ أيلول ١٩٦١.

[١١٧] د . ك . و .، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٠، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة عشر، القرار رقم (١١) المتخذ بتاريخ ١٠ آيار ١٩٦٠.

[١١٨] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢١، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة والعشرين، رقم القرار ٢١، المتخذ بتاريخ ١٢ تموز ١٩٦٠.

[١١٩] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢، محضر جلسة مجلس التخطيط السادسة والثلاثين، القرار رقم ١١ المتخذ في ٩ تشرين الاول ١٩٦٠، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٧، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثلاثين، القرار رقم ١ المتخذ بتاريخ ٥ ايلول ١٩٦١.

[١٢٠] للتفصيل تنظر: د . ك . و .، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٩، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة المنعقدة بتاريخ ٧ شباط ١٩٦٠، القرار رقم ٨، د . ك. و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٠، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة والعشرين، القرار رقم ٧ المتخذ بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٦٠، د . ك . و .، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢١، محضر جلسة مجلس التخطيط السادسة والعشرين، القرار رقم ٢١ المتخذ بتاريخ ١٢ تموز ١٩٦٠، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٣، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة والاربعين، القرار رقم ٢٤ المتخذ بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٦١.

[١٢١] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٩، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة المنعقدة بتاريخ ٧ شباط ١٩٦٠، القرار رقم ٩.

كان الغاء بيوت الدعارة واحدا من المكتسبات الاجتماعية المهمة التي حققتها ثورة الرابع عشر من تموز، وقد اتخذت اجراءات متممة له كان من شأنها ان تساعد على احتواء افرازات تلك المشكلة الاجتماعية، وكان اهم تلك الاجراءات قرار انشاء "مدينة الرشاد" لايواء عدد كبير من النساء اللواتي، لم يمتلكن أي مصدر للرزق والعيش، وتدريبهن على بعض المهن التي من الممكن ان تضمن لهن حياة كريمة. اولى عبد الكريم قاسم شخصيا مشروع مدينة الرشاد اهتماما خاصا. فقد تحدث عنه باسهاب في احد مؤتمراته الصحفية[١٢٢]. كما ألف مجلس الوزراء لجنة خاصة للاشراف على تنفيذ المشاريع التكميلية للمدينة نفسها[١٢٣].

اتخذ مجلس التخطيط سلسلة قرارات بشأن مدينة الرشاد، منها قراره الذي اتخذه في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ الثاني من آب سنة ١٩٦٠ بخصوص ترك المنطقة المحيطة بالمدينة، ولمسافة كيلو مترين من جميع الجهات خالية من دور للسكن، أو أي بناء اخر، وقد خصص بموجبه ١٥٠ ألف دينار لغرض استملاك تلك الاراضي[١٢٤] وبموجب قرار اخر اتخذه المجلس بتاريخ الثامن والعشرين من آذار ١٩٦١ تم تخصيص ٧٣٧,٧٣٨ ديناراً لانشاء ٢٤وحدة سكنية في مدينة الرشاد[١٢٥].

حظي مشروع قناة الجيش المعروف باهتمام مشابه كونه استهدف تغيير هيكل العاصمة بغداد باتجاه الانطلاق بعيدا عن ضفتي دجلة، بوشر بالمشروع في تشرين الاول عام ١٩٦٠ بعد ان خصص مجلس التخطيط لحفر القناة وحده اكثر من مليون دينار، ومن ثم رصد ٢٠٠ ألف دينار لانشاء ١٢ جسرا على القناة. بعد ذلك وافق المجلس على

---

(١٢٢) " اهداف الثورة" ، ص٤٢ ـ٤٣.

(١٢٣) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٤، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة، القرار رقم ١٦ المتخذ بتاريخ ٧ شباط ١٩٦١.

(١٢٤) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢١، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والعشرين، القرار رقم ٣١ المتخذ بتاريخ ٢ آب ١٩٦٠.

(١٢٥) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٤، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي العاشرة، القرار رقم ١٦ المتخذ بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٦١.

تخصيص مبلغ ١,٢٩٠,٠٠٠ دينار لتبليط الشارعين المحاذيين للقناة. واخيرا تم افتتاح القناة يوم الخامس عشر من تموز ١٩٦١ في الذكرى الثالثة لقيام ثورة الرابع عشر من تموز[١٢٦].

تابع عبد الكريم قاسم مشروع قناة الجيش باهتمام كبير، فتحدث عنه باسهاب في خطبه[١٢٧]، وتطرق اليه بالاسلوب نفسه في لقاءاته مع الصحفيين الاجانب[١٢٨]، كما رافق شخصيا كبار ضيوف الدولة لتفقد منشآته في مرحلة التنفيذ[١٢٩]، بل ان المشروع تحول الى موضوع تابعت تقارير مديرية الامن العامة اخباره، وصداه[١٣٠]. ومن المفيد ان نشير الى ان صحيفة "ايكونوست" البريطانية تحدثت عن القناة في عددها الصادر يوم الثامن والعشرين من نيسان ١٩٦٢[١٣١].

وفي السياق نفسه اهتم مجلس التخطيط في تلك المرحلة بانشاء عدد من المتنزهات في بغداد، وتطوير تلك التي كانت موجودة فيها. فقد خصص في جلسته المنعقدة بتاريخ الثامن من تشرين الثاني سنة ١٩٦٠، بموجب قرارين، مبلغ ٧٠٠ ألف دينار لانشاء متنزه في الكسرة، واخر مقداره ٣٥٠ ألف دينار لانشاء حديقة في منطقة البتاوين[١٣٢]. وكان

---

[١٢٦] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٩، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة المنعقدة بتاريخ ٧ شباط ١٩٦٠، القرار رقم ٩، د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٣، محضر جلسة مجلس التخطيط الثانية والاربعين، القراران،١٤ و ١٨ المتخذان بتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٦٠، د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٧ محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الحادية والثلاثين، القرار رقم ١١ المتخذ بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٦١.

[١٢٧] " مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الامين عبد الكريم قاسم سنة ١٩٦١"، بغداد ١٩٦٢، ص٣٧٢.

[١٢٨] محمد امين دوغان، الحقيقة كما رأيتها في العراق، بيروت ١٩٦٢، ص١٤٧.

[١٢٩] مقابلة مع الدكتور محمود علي الداود بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٩٤.

[١٣٠] مدرسة الاعداد الحزبي، الملف رقم ٢٤ (١٩٦١ ـ ١٩٦٤) الوثقية رقم ٣١.

[١٣١] عن ذلك تنظر: د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، رقم الملف ١/٢، تسلسل الملف ٢١٨، الوثيقة رقم ٣٦، ص٣١٨.

[١٣٢] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٣، محضر جلسة مجلس التخطيط الاربعين، القراران رقم ١٦ و ١٧ المتخذان بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٦٠.

المجلس قد وافق قبل ذلك على تخصيص مبلغ قدره ٨٠ ألف دينار لانشاء حديقة سياحية في المدائن القريبة من بغداد[١٣٣].

اما بالنسبة لقطاع المباني العامة فان الخطة الاقتصادية المؤقتة خصصت لمشروع جامعة بغداد ١٤,٧ مليون دينار الذي قدرت كلفته النهائية بخمسة واربعين مليون دينار، وقد تقرر توزيع المبلغ المذكور على سنوات الخطة الاربع، ويبدو ان الصعوبات المالية التي بدأت ميزانية الدولة تعانيها بسبب اعبائها الجديدة، خصوصا في ميدان التسليح والتوظيف والرواتب الى حد اقل دفعت مجلس التخطيط الى دراسة امكانية تقليص الكلفة النهائية لمشروع الجامعة الى ثلاثين مليون دينار باتباع اساليب اكثر اقتصادية "دون التأثير على بهاء المشروع واهميته" او عن طريق توزيع كلفة المشروع على مدة اطول. وقد اشرف عبد الكريم قاسم شخصيا على هذا الموضوع بان اشترك في المفاوضات التي اجريت بصدده مع الاستشاري المكلف بالاشراف على تنفيذ المشروع[١٣٤]. واخيرا تمت في اواخر العام ١٩٦١ احالة المرحلة الاولى من مشروع جامعة بغداد، التي تألفت حسب وثائق المجلس من برج الاساتذة، المدخل، الطرق الداخلية والسدة الترابية حول المشروع، وقد رست المقاولة على "شركة حبيب وفهد جيجي اخوان وشركة الانشاءات السويدية العالمية" بسعرها البالغ ١,٣٢٩,٧٤٦ ديناراً[١٣٥]. وقبل ذلك

(١٣٣) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٩، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة المنعقدة بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٦٠، القرار رقم ٣.

(١٣٤) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٠، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة عشرة، القراران رقم ٢٣ و ٢٤ المتخذان بتاريخ ٢٦ نيسان و ١٠ آيار ١٩٦٠.

(١٣٥) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٩، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة والاربعين، القرار رقم ٢٥ المتخذ بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٦١.

باسابيع وافق المجلس على اعلان المرحلة الثانية لمشروع جامعة بغداد في مناقصة عالمية[١٣٦].

في المرحلة ذاتها احال مجلس التخطيط تنفيذ مشروع المجمع الخاص بالمجلس نفسه، الذي كان يتألف من بنايتين، الاولى بستة طوابق للمجلس وديوان الوزارة، والثانية باثني عشر طابقا للهيئات الفنية المرتبطة بالمجلس، الى "شركة عبد اللطيف جاسم العاني" العراقية بسعرها البالغ ١,٧٢١,٨٤٧ ديناراً[١٣٧].

تعد مدينة الطب من أهم المشاريع التي بت فيها مجلس التخطيط اثناء نفاذ الخطة الاقتصادية المؤقتة، فقد قرر في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ الثاني والعشرين من شباط ١٩٦١ احالته بعهدة شركتي "شاهين والجنابي" العراقية و"شركة كيروكادور" البريطانية بسعرهما البالغ معا ٥,٥٠٩,٢٤٠ ديناراً[١٣٨].

انجز مجلس التخطيط في المرحلة نفسها مجموعة من المشاريع الصغيرة، منها مشروع دار المعلمات الابتدائية للبنات ببغداد الذي قرر احالته في تشرين الاول ١٩٦٠ الى مقاول عراقي بمبلغ ٥٣,٣٢٢ دينارا[١٣٩]، اتبعه باعلان مناقصة مشروع سجن ابي غريب في شباط ١٩٦١ بعد ان اكمل دراسته[١٤٠] .

---

(١٣٦) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٨، محضر جلسة التخطيط الاقتصادي السابعة والثلاثين، القرار رقم ١٠ المتخذ بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٦١.

(١٣٧) د . ك . و .، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٦، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الحادية والعشرين، القرار رقم ١٧ المتخذ بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٦١.

(١٣٨) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٤، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة، القرار رقم ٢٤ المتخذ بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٦١.

(١٣٩) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة والثلاثين، القرار رقم ١ المتخذ بتاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٦٠.

(١٤٠) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٤، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة، القرار رقم ١٩ المتخذ بتاريخ ٧ شباط ١٩٦١.

كما استمرت الهيئات المختصة التابعة للمجلس على متابعة الجوانب الفنية المتعلقة باختيار الموقع، وفحص التربة ووضع المواصفات والتصاميم الخاصة بمشاريع الملعب الرياضي الجديد، والمتحف الجديد، ودار الاوبرا، وبناية المجمع العلمي العراقي[١٤١].

٣ـ قطاع الطرق والجسور والمواصلات

بدأ مجلس التخطيط اعماله التنفيذية في هذه المرحلة بالنسبة لقطاع الطرق باحالة طريق الطوز ـ العظيم، والعظيم ـ بعقوبة للتنفيذ الى "مكتب الطائي وعبد الله"، وذلك بموجب قرار خاص اتخذه في جلسته السادسة المنعقدة بتاريخ السابع من شباط سنة ١٩٦٠[١٤٢]. توالت بعد ذلك احالة شبكة من الطرق الى شركات مختلفة، اهمها حسب تسلسل تواريخ احالتها، طريق ابو صخير ـ المشخاب، وطريق مسيب ـ كربلاء، وطريق رانية ـ سنكه سه ر ـ قلعة دزه بموجب قراره المتخذ بتاريخ الحادي عشر من تشرين الاول سنة ١٩٦٠[١٤٣]، ثم طريق بلد ـ سيد محمد، وطريق كوت ـ شيخ سعد، وطريق علي الشرقي ـ العمارة بموجب قراريه المتخذين في الاول والتاسع والعشرين من آب سنة ١٩٦١[١٤٤].

---

(١٤١) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٣، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة والاربعين، القرار رقم ١٧ المتخذ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠، د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة والاربعين، القرار رقم ٣، المتخذ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٤، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة، القرار رقم ٢٠ المتخذ بتاريخ ٧ شباط ١٩٦١، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٥، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة، القرار رقم ١٧ المتخذ بتاريخ ١٩ آيار ١٩٦١.

(١٤٢) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٩، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة، القرار رقم ٥ المتخذ بتاريخ ٧ شباط ١٩٦٠.

(١٤٣) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة والثلاثين، القرار رقم ١٣ المتخذ بتاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٦٠.

(١٤٤) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٦، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثانية والعشرين، القرار رقم ١٠ المتخذ في آب ١٩٦١، د . ك . و . ، الوحدة=

انتهى المجلس في المرحلة نفسها من دراسة عدد من مشاريع الطرق، واعلن مناقصات بعضها منها طريق كوت - الناصرية، وشيخ سعد - علي الغربي، وعلي الغربي - علي الشرقي وذلك بموجب قرارين اتخذهما في جلسته الثانية والثلاثين المنعقدة بتاريخ الثالث عشر من أيلول سنة ١٩٦٠[١٤٥].

كما احال المجلس عددا من مشاريع الجسور للتنفيذ، اهمها جسر الكوت بتاريخ السادس عشر من آذار سنة ١٩٦٠[١٤٦]، وجسر الكرادة المعلق بتاريخ الرابع والعشرين من آيار سنة ١٩٦٠[١٤٧]. ودرس المجلس ايضا جسري كرمة علي، وديالى على طريق بغداد - الكوت[١٤٨].

وخطا المجلس خطوة مهمة اخرى حين وافق في جلسته الثانية والاربعين المنعقدة بتاريخ الثامن من تشرين الثاني سنة ١٩٦٠ على احالة مشروع ميناء أم قصر للتنفيذ بعهدة "شركة سكانسكا وكتانه وكرون بلفنجر"، الدنماركية - السويدية - اللبنانية المشتركة بسعر عطائها البالغ ٧,٣٩٨,٨٩٢ ديناراً[١٤٩] .

اما فيما يخص مطار بغداد الجديد الذي اصبحت الحاجة اليه ملحة للغاية فان مجلس التخطيط اتخذ في التاسع من آيار سنة ١٩٦١ قرارا يقضي باعادة دراسة المشروع

=الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٧، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والعشرين، القرار رقم ١ المتخذ بتاريخ ٢٩ آب ١٩٦١.

[١٤٥] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢١، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثانية والثلاثين، القراران رقم ١٩ و ٢١ المتخذان بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٦٠.

[١٤٦] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٠، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثانية عشر، القرار رقم ٣ المتخذ بتاريخ ١٦ آذار ١٩٦٠.

[١٤٧] د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس التخطيط الحادية والعشرين، القرار رقم ٢٥ المتخذ بتاريخ ٢٤ آيار ١٩٦٠.

[١٤٨] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٢، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الاربعين، القرار رقم ١٤ المتخذ بتاريخ ١ تشرين الثاني ١٩٦٠.

[١٤٩] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٣، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة والاربعين، القرار رقم ١٦ المتخذ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠.

"على اساس القيام بالعمل بالكونكريت"، مع العلم ان كل الدراسات الاقتصادية والفنية الخاصة به كانت قد استكملت واعلنت مناقصته عالميا قبل اتخاذ القرار المذكور بمدة[١٥٠].

ورث مجلس التخطيط من مجلس الاعمار مشروع بدالة الشرق الذي بوشر بدراسته منذ اواخر العهد الملكي. وبعد ان تم اعداد المشروع فنيا واقتصاديا اعلنت مناقصته التي تنافست عليها ثلاث شركات اجنبية هي " شركة اريكسون" السويدية، و"شركة جي . أي . س." البريطانية، و "شركة تكنو اكسبورت" السوفيتية. وقد رست المقاولة على الشركة السوفيتية، مع العلم ان عطاءها كان "اعلى من عطاء اقل الشركتين الاخرين باكثر من ٣٠٠ الف دينار "باعتراف اللجنة الخاصة التي الفها مجلس التخطيط للبت في الموضوع، فضلا عن اعتراف لجنة فنية خاصة وهي الاخرى شكلتها وزارة المواصلات خصيصا للغرض نفسه. كما فشلت وزارة المواصلات في الحصول على اجوبة "العديد من الاسئلة الفنية وغيرها" التي طرحتها على الشركة السوفيتية. ثم ان اللجنتين اتفقتا، لهذه الاسباب، على ضرورة استبعاد العرض السوفيتي، وتفضيل العرض السويدي، ولكن المجلس لم يأخذ بذلك، واكتفى بوضع عبارة في قرار موافقته على العرض السوفيتي لتجهيز ونصب وتشغيل بدالة الشرق، يقول نصها "على ان لا تتجاوز كلفة المشروع الاسعار العالمية"[١٥١].

---

[١٥٠] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا تسلسل الملف ٢٥، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة عشرة القرار رقم ١٧، المتخذ بتاريخ ٩ آيار ١٩٦١.

[١٥١] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢١، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة والعشرين، القرار رقم ٨ المتخذ بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٦٠، د . ك . و .، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثامنة والعشرين، القرار رقم ٤ المتخذ بتاريخ ٢ آب ١٩٦٠.

وبموجب قرار اخر اتخذه مجلس التخطيط في الخامس عشر من تشرين الثاني سنة ١٩٦٠ تقرر تخصيص مبلغ ٦٩٠ الف دينار لانشاء ثلاث بدالات اخرى في بغداد توزعت على كل من الكاظمية وبغداد الجديدة والقاسم (اليرموك حاليا)[١٥٢].

٤. قطاع الري والبزل

ان اهم عمل انجزه مجلس التخطيط في قطاع الري كان قراره الذي اتخذه في جلسته الثانية عشرة بتاريخ الرابع عشر من نيسان سنة ١٩٦١ بصدد اعلان مناقصة سد دبس على الزاب الصغير[١٥٣] كما اناط المجلس مهمة حفر عشرين بئرا ارتوازيا في منطقة الرمادي (الانبار)، والقيام بحفر تجريبي لابار ارتوازية في مناطق مختلفة الى "شركة انكرا" اليوغسلافية على ان "تكون اجورها بنسبة ٢% من كلفة المشروع، فضلا عن اجور خدماتها في بلغراد"[١٥٤]. احال المجلس للشركة نفسها مهمة تحضير التصاميم والمواصفات الفنية اللازمة لمشروع حفر مائة بئر ارتوازية في الباديتين الجنوبية والشمالية والاشراف عليه بمبلغ قدره ٥,٢٠٢ دينار في الشهر[١٥٥].

---

[١٥٢] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٣، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة والاربعين، القرار رقم ٦ المتخذ بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٠.

[١٥٣] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٥، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثانية عشرة، القرار رقم ١١ المتخذ في ٤ نيسان ١٩٦١.

[١٥٤] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٩، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي العاشرة، القرار رقم ١٩ المتخذ بتاريخ ٨ آذار ١٩٦٠.

[١٥٥] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢١، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والعشرين القرار رقم ٩ المتخذ في ٢ آب ١٩٦٠، د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٥ محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة عشرة، القرار رقم ٥ المتخذ بتاريخ ٢ آيار ١٩٦١.

احال المجلس عددا اخر من المشاريع للتنفيذ النهائي، اهمها مشروع القسم الجنوبي والوسطي للمبزل الرئيس من مشروع الحسينية - بني حسن الذي رست مقاولته على المناقص جعفر ناجي وحسن الرفيعي بكلفة ٣٥٩,٢٨٦ ديناراً[١٥٦]، والمرحلة الاولى من مشروع ري اسكي كلك بين اربيل والموصل لارواء اربعين الف دونم، وقد احالها المجلس الى المقاول عز الدين قوجه[١٥٧] بكلفة ٣٣٦,٠٣٠ ديناراً[١٥٨] واتفق ايضا مع شركة (كي . ال . ام) الهولندية على مسح ما مجموعهُ ١٨٠ ألف كم٢ من الاراضي الزراعية في مختلف ارجاء القطر مسحا جويا لقاء مبلغ ٢٩٦,٠٣٧ ديناراً[١٥٩].

اتخذ مجلس التخطيط في المرحلة ذاتها مجموعة من القرارات بصدد المباشرة بدراسة عدد من مشاريع الري الصغيرة وهي مشاريع الدلمج والعمارة والمرحلة الخامسة من مشروع ري الاسحاقي، والمرحلة الثانية من مشروع ري اسكي كلك[١٦٠].

---

[١٥٦] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢١، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثلاثين، القرار رقم ٢٠ المتخذ بتاريخ ٩ آب ١٩٦٠.

[١٥٧] في المحضر قوجه وه.

[١٥٨] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٢ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة والثلاثين، القرار رقم ١٥ المتخذ في ٤ تشرين الاول ١٩٦٠.

[١٥٩] د . ك و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٥ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة عشر ، القرار رقم ١٢ المتخذ في ٢ آيار ١٩٦١.

[١٦٠] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٩ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة، القرار رقم ٨ المتخذ بتاريخ ٤ شباط ١٩٦٠، د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٠، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة عشرة، القرار رقم ٢٦ المتخذ في ٢٨ نيسان ١٩٦٠، د : . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٢ محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والثلاثين، القرار رقم ١٣ المتخذ بتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٦٠، د . ك . و . ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والثلاثين، القرار رقم ٢٢ المتخذ بتاريخ ١٨ تشرين الاول ١٩٦٠.

نفقات وايرادات مجلس التخطيط الفعلية
(١ نيسان ١٩٥٩ - ١٧ كانون الاول ١٩٦١)

اذا انتقلنا الى نفقات وايرادات مجلس التخطيط منذ بداية السنة المالية ١٩٥٩ - ١٩٦٠ التي كانت تبدأ عادة باليوم الاول من نيسان، ولغاية الاول من كانون الثاني ١٩٦٠، وهو تاريخ صدور قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة، بالاستناد الى وثائق البنك المركزي العراقي، فضلا عن وثائق المجلس نفسه، فان صورة الموضوع كانت على النحو الآتي:

بلغت نفقات المجلس في غضون الاشهر التسعة المذكورة ٤٠,٦ مليون دينار تمثل المصروفات الفعلية، يضاف اليها مبلغ ٥٣,٤ مليون دينار تمثل القروض التي قدمها مجلس التخطيط لدوائر الدولة، ليكون مجموع مصروفاته ٩٤ مليون دينار، فيما بلغت ايراداته ٣١,٩ مليون دينار[١٦١]، يضاف اليها مبلغ ٨١,٤ مليون دينار مدور من العام الماضي، ليبلغ بذلك مجموع ايرادات المجلس ١١٣,٣ مليون دينار. وهذا يعني ان الموجودات المدورة لدى مجلس التخطيط عندما باشر بتنفيذ الخطة الاقتصادية المؤقتة بلغت ١٩,٣ مليون دينار[١٦٢].

اما نفقات الخطة الاقتصادية المؤقتة، التي غطت حوالي السنتين (من أول كانون الثاني ١٩٦٠ حتى السابع عشر من كانون الاول ١٩٦١) فقد بلغت ١٠٨,٤ مليون دينار، فيما بلغت واردات مجلس التخطيط في غضون المدة نفسها ١٠١,٠٤ مليون دينار، أي

[١٦١] البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٠، بغداد ، بلا ص١١٦.
[١٦٢] المصدر نفسه، ص ١٧.

بعجز حوالي ٧,٤ مليون دينار[١٦٣]. وكانت ابواب صرف ميزانية الخطة الاقتصادية المؤقتة على النحو المبين في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣) ايرادات ونفقات

الخطة الاقتصادية المؤقتة الفعلية

(مليون دينار)

	الابواب	المبلغ	النسبة المئوية
الايرادات	ايرادات النفط	٩٤,٢	٩٣,٢
	ايرادات القرض السوفيتي	٦,٧	٦,٦
	الايرادات الاخرى	٠,١٤	%٠,٢
	المجموع	١٠١,٤	%١٠٠,٠
النفقات	النقل والمواصلات	٢١,١	%١٩,٥
	الزراعي	٢٠,٧	%١٩,١
	المباني العامة	٢٠,١	%١٨,٥
	الاسكان	١٩,٩	%١٨,٤
	الصناعي	١١,٨	%١٠,٩
	الاحتياط	٧,٩	%٧,٣
	الثقافة	٥,٠	%٤,٦
	الصحة العامة	١,٩	%١,٧
	تسديد اقساط وفوائد القروض	٠,٠٢	%٠,٠٢
	المجموع	١٠٨,٤٢	%١٠٠,٠[١٦٤]

[١٦٣] البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢، بغداد، بلا ، ص١٥٤.

[١٦٤] المصدر نفسه، ص١٥٥.

خلاصة تقويم الخطة الاقتصادية المؤقتة

اذا بدأنا تقومينا النهائي للخطة الاقتصادية المؤقتة بالنقطة الاخيرة فيبدو واضحاً من محتويات الجدول اعلاه ان قطاعات النقل والمواصلات، ثم الزراعة، وبعدها المباني العامة، ثم الاسكان حظيت بالاولوية من حيث الاهتمام، فقد بلغت حصتها مجتمعة ٧٥,٥% من ميزانية الخطة الاقتصادية المؤقتة، فيما يحتل القطاع الصناعي المرتبة الخامسة من حيث التسلسل بعد القطاعات المذكورة، مع فارق كبير في نسبة حصة من ميزانية الخطة التي تزيد قليلا عن نصف مخصصات اي قطاع من القطاعات تلك، الامر الذي يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار في تقويم الخطة الاقتصادية المؤقتة.

نجم هذا الخلل اساسا، كما معظم جوانب الخلل الاخرى في الخطة، عن واقع ايرادات ميزانية الخطة الفعلية التي تجاوزت قليلا ١٠١ مليون دينار، بينما حددت تخصيصات قطاعات الخطة على اساس مبلغ يربو على اربعة اضعاف ايراد الميزانية الفعلي (يراجع الجدول رقم ٢)، لذلك فان المبالغ المصروفة على أي قطاع من قطاعاتها بلغت حوالي الربع. فقد قدرت تخصيصات القطاع الصناعي، مثلا بحوالي ٣٩ مليون دينار، بينما بلغت النفقات الفعلية على مشاريعه حوالي ١٢ مليون دينار فقط. يرتبط احد الاسباب الاساسية لحدوث مثل هذا الخلل الكبير بمقدار تقليص حصة الاعمار من ايرادات النفط الى حوالي ٥٠% بعد ان كانت ٧٠% كما سبق وان تحدثنا عن ذلك بشيء من التفصيل.

يلاحظ الواقع نفسه بالنسبة لجميع القطاعات الاخرى، بما في ذلك قطاع الاسكان الذي كانت قيادة الثورة توليه اهتماما خاصا، فقد تم صرف اقل من عشرين مليون دينار على مشاريعه، في حين كان من المقرر ان يصرف على المشاريع تلك مبلغ

يتجاوز ٧٥ مليون دينار. وهكذا كان الحال ايضا بالنسبة لمشاريع الطرق والجسور التي عدها عبد الكريم قاسم "العصب الحي في جسم العراق" و "السبيل الوحيد لايصال المياه والكهرباء وانشاء المساكن والمدارس والمستشفيات"[١٦٥].

تجسدت عيوب الخطة الاقتصادية ونواقصها من خلال تنفيذ فقراتها الخاصة بقطاع الري والبزل اكثر من أي قطاع اخر على الرغم من اهميته الاستثنائية لاقتصاديات العراق ومجتمعه الذي كان الريف لا يزال يشكل عماده الاساس[١٦٦]. ان أول موضوع يستحق التوقف عنده بصورة خاصة في هذا الصدد هو موضوع خزان الثرثار، فقد كلفت "شركة نديكو" الاستشارية الهولندية بدراسة امكانية الاستفادة من منخفض الثرثار خزانا لغرض تنظيم الري في كل من نهري دجلة والفرات. رفعت الشركة تقريرا مفصلا عن المشروع في العام ١٩٦٠ بعد دراسة مستفيضة لجوانبه المختلفة ايدت فيه امكانية استخدام المنخفض لخزن كمية كبيرة من المياه قدرتها حوالي ٧٣ مليار متر مكعب، يمكن ارجاع ٤٣,٥ مليار متر مكعب منها الى النهرين. حددت الشركة في تقريرها ايضا كيفية ارجاع المياه المخزونة تلك الى نهري دجلة والفرات، والقنوات اللازمة لذلك. كما اكدت امكانية استخدام المنخفض لتربية الاسماك وتوليد الكهرباء وحددت الكلفة الكلية لانجاز المشروع ومرافقه المختلفة كافة بمبلغ ٨٥ مليون دينار، لكن مجلس التخطيط قرر تأجيل اتخاذ قرار بصدده " الى حين انتهاء الخبراء السوفيت من دراساتهم لنهري دجلة والفرات والسدود الواجب اقامتها عليهما" [١٦٧].

---

[١٦٥] محمد امين دوغان، المصدر السابق، ص٤٨٠.

[١٦٦] كانت نسبة العاملين في الريف سنة ١٩٦١ حوالي ٧١.٢% من مجموع القادرين على العمل في العراق. ينظر: محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ص١٩٣.

[١٦٧] د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٩، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة المنعقدة بتاريخ ٤ نيسان ١٩٦٠، القرار رقم ٧.

وجاء قرار مجلس التخطيط بصدد مشروع الموصل الاروائي اغرب حتى من ذلك حين رقن قيده مع العلم ان "شركة هرزا" الاستشارية الامريكية التي كلفت بدراسة المشروع منذ آذار ١٩٥٦، قد انتهت من اعداد تقريرها الذي تضمن نتائج دراسة المشروع الاقتصادية والفنية، كذلك مواصفات السد وحجمه، وكانت قد تلقت مقابل ذلك أجوراً قاربت النصف مليون دولار[١٦٨].

وحتى بالنسبة لسد دبس الذي اعلن عن مناقصته في الرابع من نيسان سنة ١٩٦١ كما اسلفنا، فان مشروعه قد تعثر كثيرا قبل ذلك التاريخ ، اذ استغرق مجرد تغيير موقع السد على الزاب الصغير من منطقة بطمة الى منطقة دبس مدة تربو على ثلاث سنوات، مع العلم ان مشروع سد بطمة كان قد اعلن عن مناقصته عالميا قبل قيام ثورة الرابع عشر من تموز[١٦٩].

وغالبا ما كانت الدوافع السياسية الصرفة تفرض ارادتها على قرارات مجلس التخطيط في مرحلة تنفيذ الخطة الاقتصادية المؤقتة، فان رغبة عبد الكريم قاسم للتقرب من الدول القائدة لحركة عدم الانحياز كانت كافية لالغاء الاتفاقية المعقودة مع "شركة رالف ام بارسنز" الامريكية لحفر عشرين بئرا ارتوازية في منطقة الرمادي (الانبار)، وكذلك الاتفاقية المعقودة مع "شركة هارولد سمث" البريطانية للحفر التجريبي لعدد من الابار واناطة المهمتين بعهدة " شركة انكرا" اليوغسلافية.

افقدت مثل هذه المواقف ثقة الشركات العالمية الاستشارية والمقاولة بقرارات مجلس التخطيط ومشاريعه ومناقصاته التي احجمت الشركات تلك عن المساهمة فيها،

---

(١٦٨) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٤، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة، القرار رقم ١٢، المتخذ بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٦١.

(١٦٩) د . ك . و . ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٥، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثانية عشرة القرار رقم ١١ ، المتخذ بتاريخ ٤ نيسان ١٩٦١.

واذا ما اشتركت فانها كانت تتقدم باسعار عالية "بسبب عدم ضمان تلك المناقصات مصلحة الشركات المقاولة " كما تعترف بذلك صراحة إحدى وثائق المجلس نفسه[١٧٠].

وكما بينا في حينه ان الدوافع السياسية ايضا دبت بنفسها في طبيعة الانتقادات التي وجهت الى الخطة الاقتصادية المؤقتة، وهي بذلك لم تكن من القوة والعمق بحيث تحقق اغراضها باتجاه التغيير. لتوضيح راينا هذا نسوق هنا انموذجا نضيفه الى الحقائق الاخرى التي ذكرناها بهذا الخصوص. فان الوطنيين الديمقراطيين والوطنيين التقدميين شنوا حملة شعواء على اهتمام الحكومة بمشاريع الحدائق والمتنزهات[١٧١] التي لم تكلف ميزانية الخطة كثيرا، كما انها كانت مطلوبة بمستوى العديد من المشاريع الاخرى التي قرر المجلس تنفيذها[١٧٢].

واذا حاولنا الاستدراك بالتاكيد ان الرأي العام يكون عاجزا عن فرض التغيير في ظل الانظمة الشمولية عادة، فعلينا ان نضيف الى ذلك حقيقة ان اصوات الانتقاد التي صدرت عن الهيئات المسؤولة بين الحين والاخر لم تلق هي ايضا اذانا صاغية من لدن القيادة. فقد ورد تقويم دقيق للخطة في التقرير السنوي السري للبنك المركزي العراقي للعام ١٩٦١، الذي عد الخطة مجرد تنظيم اداري حل محل قانون منهج الاعمار العام، وانطوت على برنامج أولي للصرف اما مشاريع الخطة فانها، كما ورد في التقرير تم

---

[١٧٠] د . ك . و . ، الوحد الوثائقية: الاعماروالتخطيط رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٣، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثانية والاربعين، القرار رقم ٢٤ المتخذ بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٦٠.

[١٧١] تنظر على سبيل المثال: "الاهالي" العدد ٥٤٩، ١٣ تشرين الاول ١٩٦٠، "البيان" العدد ٢٣٧، ٩ شباط ١٩٦١.

[١٧٢] من المفيد ان نشير الى ان القوى السياسية الفاعلة في الميدان حاولت بدورها النيل من عبد الكريم قاسم باستغلال هذه النقطة تحديدا فان ليس بالساحات والتماثيل يعيش الشعب لكن بالمصانع كان اهم شعارات اضراب البنزين المعروف في اواخر آذار ١٩٦١، ينظر: عبد الفتاح علي يحيى، المصدر السابق، ص٢٧١.

اختيارها بصورة ارتجالية اما لسبق البدء بتنفيذ مراحلها، او لارتباط الحكومة بعقود تنفيذها بعد تحويرها بالشكل الذي يتفق مع خطط السياسة العامة للجمهورية العراقية دون تحليل او تتبع اثارها على الاقتصاد الوطني، ومستوى المعيشة[١٧٣]. وللسبب نفسه فشل مجلس التخطيط في ترتيب المشاريع الواردة في الخطة حسب اهميتها، وضرورة تنفيذها على الرغم من محاولاته المتكررة من اجل ذلك بعد صدور قانون الخطة[١٧٤]، ولم تصدر تعليمات كيفية تنفيذ المشاريع اصلا لغاية آب ١٩٦٠، الامر الذي جعل تنفيذ الخطة، بطيئا ومملا، حسب وصف الدكتور مجيد خدوري[١٧٥]. وقد تطلب كل ذلك الاسراع في وضع خطة اقتصادية تفصيلية ثابتة من اجل التوصل الى تحقيق نتائج افضل في ميدان الاعمار الاقتصادي.

---

[١٧٣] البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة ١٩٦١، ص٢٤.

[١٧٤] د. ك. و. ، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٩. محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة القرار رقم ٧ المتخذ بتاريخ ٣ شباط ١٩٦٠، د. ك. و. ، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة عشرة، القرار رقم ١١، المتخذ بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٦٠.

[١٧٥] مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، بيروت، ١٩٨٥، ص١٨٣.

الفصل الرابع

الخطة الاقتصادية التفصيلية

كيف وضعت الخطة الاقتصادية التفصيلية

حاولت حكومة ثورة ١٤ تموز عندما اعدت الخطة الاقتصادية المؤقتة للسنوات ١٩٥٩- ١٩٦٢، ايجاد نواة صالحة للتخطيط الاقتصادي في القطر، تتيح الفرصة وتفسح المجال لوضع خطة اوسع واشمل[١] ، وبمعنى اوضح اتاحة الفرصة واعطاء الوقت الكافي لوزارة التخطيط والوزارات الأخرى لدراسة الخطة الاقتصادية التفصيلية على اسس علمية ، وفي جو يسوده التفكير العلمي السليم ، حسبما اكد ذلك طلعت الشيباني وزير التخطيط[٢]. وعلى هذا الاساس كتبت وزارة التخطيط الى مجلس الوزراء بتاريخ التاسع عشر من كانون الاول ١٩٥٩ ، اي بعد ثلاثة ايام فقط على اقراره للخطة الاقتصادية المؤقتة ، تطلب منه ان يوضح لها اسس السياسة الاقتصادية التي ستبنى عليها الخطة الاقتصادية الجديدة[٣]. وفي الوقت نفسه كانت الوزارة المذكورة تأمل ان تكون الخطة المقبلة أعم دراسة من سابقتها ، وان تراعى عند وضعها انجازات الخطة الاقتصادية المؤقتة واثارها ، لغرض دمجها في الخطة الجديدة[٤]. ولكن عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء ارتأى تكليف محمد حديد وزير المالية دراسة كتاب وزارة التخطيط المذكور ومن ثم اعادته الى مجلس الوزراء مع تعليقاته عليه ، وذلك قبل البت في الموضوع

---

[١] د. ك.و.، الوحدة الوثائقية : مجلس السيادة ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٢٦ ، الوثيقة رقم ٢ ، ص٧ .

[٢] "المذكرة التفسيرية لقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية" ، " الوقائع العراقية"العدد ١٥٩٢ ، ١٨ تشرين الاول ١٩٦١ ، ص ٣٧. صدر يوم الثامن عشر من تشرين الاول ١٩٦١ عددان من"الوقائع العراقية" الاول برقم ٥٩٢ وقد نشر فيه " قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية" مع عدد من الجداول ، فيما حمل الثاني رقم ٥٩٢ أ ، وقد نشرت فيه " المذكرة التفسيرية لقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية"، مع معلومات تفصيلية عن كل مشروع تضمنته الخطة ، تجاوز مجموع عدد صفحات العدد الثاني ٦٠٠ صفحة. في الهوامش القادمة نكتفي بذكر اسم "المذكرة التفسيرية لقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية"

[٣] المصدر نفسه ، ص ٣٨

[٤] المصدر نفسه ، ص ٣٩

بشكله النهائي[٥] ولما لم تتسلم وزارة التخطيط اي رد على كتابها بالرغم من مرور اكثر من ثلاثة اشهر على رفعه ، فانها بحثت في السادس والعشرين من اذار ١٩٦٠ مذكرة سرية تحمل عنوان "حول اسس الخطة الاقتصادية التفصيلية المقبلة "[٦]، الى مجلس الوزراء طالبته فيها بإتخاذ القرارات المناسبة بشأن الاسس الاقتصادية المقبلة أكدت الوزارة في مذكرتها السرية ضرورة وضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية [٧]، مبينة عدم جواز الاعتماد على ما اسمته "التخطيط الجزئي" كونه لايعكس بصورة كاملة "ضرورات التنمية الحقيقة للاقتصاد القومي ككل ". كما انها بينت جدوى فسح المجال للقطاع الخاص ، وتهيئة الظروف الملائمة لتطويره. والاهم من كل ذلك ان وزارة التخطيط اقترحت في مذكرتها الجديدة ان تقتصر الخطة القادمة على المشاريع الرئيسية، وان يكون تمويل مشاريع المؤسسات الحكومية ذات الشخصية المعنوية والبلديات من صافي ارباحها الخاصة، وان يكون تمويل الميزانية العامة من الموارد الاعتيادية فقط ، وصرف الموارد غير الاعتيادية على المشاريع الرئيسية المنتجة [٨]. ولتحقيق الانسجام بين السياسة المالية وسياسة التنمية الاقتصادية ، اكدت المذكرة ضرورة شمول الخطة الاقتصادية على خطوط السياسة العامة للميزانية الاعتيادية للمدة نفسها التي ستطبق خلالها الخطة الاقتصادية ، وان تقوم وزارة التخطيط بواجب التنسيق بين الخطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية التي ستمول من الميزانية الاعتيادية [٩].

---

(٥) المصدر نفسه ، ص ٤٠

(٦) للتفصيل عنها ينظر : المصدر نفسه ، ص ٤٠ – ٤٤ ، د.ك.و. الوحدة الوثائقية : مجلس السيادة ، رقم الملف ١/٢ ، تسلسل الملف ٣٠٣ ، الوثيقة رقم ٦ ، ص ٨ – ١١.

(٧) " المذكرة التفسيرية لقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية "ص ٤٠ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٤١ – ٤٢.

(٩) المصدر نفسه ، ص٤٢ – ٤٣ ، د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية : مجلس السيادة، رقم الملف ١/٢ ، تسلسل الملف ٣٠٣ ، الوثيقة رقم ٦ ، ص ٨ – ١١.

شددت المذكرة ، في الوقت نفسه على الاهمية القصوى لالحاق الاجهزة التي تقوم بتنفيذ مرحلتي الدراسة والتصميم للمشاريع الجديدة بوزارة التخطيط. وقدمت العديد من المبررات لذلك ، اهمها الترابط الوثيق بين الدراسات والبحوث العلمية المختلفة، لذا فان " حصرها في جهاز واحد سيهيئ الفرصة لتنسيقها وخدمة بعضها البعض " وسيؤدي هذا الالحاق الى " ضبط التصميم " ، وبالتالي " ضبط مشاريع الخطة "، ومن ثم تفادي ضغط الوزارات عن طريق اكمال التصاميم اضافت المذكرة الى ذلك قولها ان الحاق الاجهزة المذكورة بوزارة التخطيط سوف يقوي الرقابة الفعلية على تنفيذ مشاريع الخطة، كما يعزز المبدأ الذي تقرر بموجبه الغاء مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، ويؤدى في الاخير الى تاكيد الفصل بين التفكير التخطيطي والفكر التنفيذي[١٠].

سجلت وزارة المالية في مذكرتها التي رفعتها الى مجلس الوزراء بتاريخ التاسع من ايار ١٩٦٠، مأخذين مهمين على مذكرة وزارة التخطيط ، الاول اهمالها تحديد اهداف الخطة ، والثاني مراحل تنفيذ محتوياتها. ففي رأى وزارة المالية ان المذكرة لم تحدد اهداف الخطة التي هي ، برأيها ، زيادة الانتاج الزراعي، والتوسع الصناعي ، وتوفير العمل للايدي العاملة ، وزيادة الدخل القومي والفردي، كما ذكرت المشاريع التي تجعل تحقيق تلك الاهداف سهلا وميسورا[١١]. بعد ذلك ناقشت وزارة المالية في مذكرتها الاسس العامة التي ينبغي ان تعتمد عليها الخطة الجديدة، فأيدت فكرة اختصارها على المشاريع الرئيسية، وساندت دعوة مذكرة وزارة التخطيط بشأن اشراك القطاع الخاص في الخطة الاقتصادية المقبلة، وضرورة وضع خطة عامة للسياسة المالية للميزانية

---

(١٠) "المذكرة التفسيرية لقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية "ص ٤٣.

(١١) للتفصيل تنظر : د.ك.و. الوحدة الوثائقية : مجلس السيادة ، رقم الملف ٢/١، تسلسل ٣٠٣ ، الوثيقة رقم ٦ ، ص ٨ – ٩.

الاعتيادية لمدة الخطة نفسها وذلك لضمان التنسيق بين المبادىء العامة للميزانية ومبادىء الخطة الاقتصادية[١٢].

اما فيما يخص طلب وزارة التخطيط منحها المزيد من حق الاشراف والمراقبة على عملية تنفيذ المشاريع، فان وزارة المالية ارتأت، كما ورد في مذكرتها ، اصدار تشريع يعيد تأكيد مهمة وزارة التخطيط في اعداد الخطة والمتابعة فقط. بينما رفضت وزارة المالية فكرة تقسيم الايرادات العامة للدولة الى ايرادات اعتيادية وغير اعتيادية ، مفضلة بقاء الايرادات العامة مجموعة موحدة توزع بين نواحي الصرف المختلفة حسب حاجات الدولة ، مبينة ان القاعدة المتبعة في هذا الشأن هي ان يخصص الفائض لمشاريع التنمية الاقتصادية ، مع شرط مراعاة الاقتصاد التام في المصروفات الاعتيادية لتوفير اكبر ما يمكن من الاموال لتلك المشاريع [١٣].

بعد ان تناول مجلس الوزراء المذكرتين المذكورتين بالدراسة والمناقشة في جلسته التي عقدها بتاريخ الحادي عشر من ايار ١٩٦٠ ، قرر تشكيل لجنة بأشتراك وزيري المالية والتخطيط لدراستهما وتقديم النتيجة اليه. وما ان انهت اللجنة مهمتها في الثاني من حزيران من العام نفسه حتى اودع المجلس كل المراسلات المتعلقة بالموضوع لدى وزير التخطيط لدراستها مجددا ، واتخاذ التدابير اللازمة لوضع الخطة الاقتصادية التفصيلية المقبلة.[١٤]

وما ان بدأت وزارة التخطيط بوضع الخطة حتى إنهالت عليها طلبات تنفيذ المشاريع من الوزارات والدوائر والمواطنين ، قدر وزير التخطيط الاموال اللازمة لتنفيذها بأكثر من مليار ونصف المليار دينار.

---

[١٢] د.ك.و. ، الملف نفسه ، الوثيقة رقم ٦ ، ص ٩ – ١٠.

[١٣] د.ك.و. الملف نفسه ، الوثيقة رقم ٦ ، ص ١٠ – ١١.

[١٤] " المذكرة التفسيرية لقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية" ص ٤٣ – ٤٤.

شكلت وزارة التخطيط لجنة ضمت مجموعة من الخبراء، عراقيين واجانب، مهمتها دراسة منهاج العمل لوضع الخطة الاقتصادية الجديدة بعد دراسة المعلومات الاحصائية المتوفرة واللازمة لوضعها، وتحديد اعمال الدوائر الفنية التابعة لوزارة التخطيط، كذلك اعمال دوائر التخطيط في الوزارات، فضلا عن اقتراح الجهاز والخبراء والفنيين اللازمين لتنفيذ خطة العمل. وفي اعقاب عدة اجتماعات انهت اللجنة اعمالها، ورفعت تقريرا عن منهاج العمل الى وزير التخطيط. أخذ التقرير بالمبادىء والاقتراحات العملية التي تنسجم مع الاوضاع السائدة آنذاك ، والامكانيات المتيسرة ، واشتمل كذلك على محتويات الخطة ومراحل وضعها، وامكانيات اجهزة التخطيط ، فضلا عن الكثير من المعلومات الاقتصادية ، وجداول عن الاقتصاد الوطني والدخل القومي ، والاستثمارات في القطاعات المختلفة[١٥].

وفي العاشر من تشرين الاول ١٩٦٠ شكل وزير التخطيط لجنة أخرى من الاقتصاديين ضمت عددا من العراقيين والاجانب. حددت مهمة اللجنة الجديدة بوضع مسودة الخطوط العريضة للخطة الاقتصادية التفصيلية. قدمت اللجنة قبل نهاية تشرين الثاني من السنة ذاتها نتيجة اعمالها الى وزير التخطيط في تقرير مفصل تضمن اهداف الخطة، ونسبة التطور الاقتصادي، وحجم الاستثمار الاقتصادي الفعلي، والاستثمار الاقتصادي المنشود في القطاع الخاص ، والإنجازات الرئيسية للخطة الاقتصادية المؤقتة. الحقت اللجنة بتقريرها جدولا بتخمين المصروفات المالية للخطة الجديدة ، فضلا عن خلاصة بمشروعاتها [١٦].

شرعت وزارة التخطيط بعد ذلك بدراسة مسودة الخطوط العريضة للخطة الاقتصادية دراسة مركزة، كما بدأت دوائر وزارة التخطيط الفنية بدراسة مشاريع الخطة الاقتصادية المؤقتة واعادة النظر فيها ، ودراسة جميع المشاريع المقترحة من

---

[١٥] المصدر نفسه ، ص ٤٥ .

[١٦] المصدر نفسه ، ص ٤٦.

الوزارات والمؤسسات شبه الرسمية، ودراسة امكانية التوصل الى ايجاد خطة اقتصادية منسجمة متوازنة تفي بالغرض ، وتخدم الاقتصاد القومي ضمن الامكانيات المتوفرة. وباعتراف طلعت الشيباني وزير التخطيط ان وزارته استفادت عند وضع الخطة الاقتصادية التفصيلية من عشرات التقارير والمذكرات التي قدمت من موظفيها ، وخبرائها من عراقيين واجانب في الاحصاء والتخطيط والاستثمار ، عملوا اثناء تطبيق الخطة الاقتصادية المؤقتة ، كما انها استفادت من كل المعلومات التي استطاعت الحصول عليها من مختلف الوزارات. كما اكد ان وزارته اخذت بنظر الاعتبار ايضا الانتقادات التي وجهت الى الخطة السابقة، ودرست الصعوبات التي اعترضتها ، وما ارتكب من اخطاء اثناء تطبيقها ، وذلك من اجل تبني أسس أفضل بالنسبة للخطة الاقتصادية التفصيلية[١٧].

تناولت الصحف العراقية ، الحكومية وغير الحكومية ، موضوع الخطة الاقتصادية المقترحة بالتعليق ، وابدت رأيها في الموضوع . فقد طالبت" العهد الجديد " بان تكون الخطة الجديدة " كاملة محققة للاهداف الاقتصادية التي يتوخاها الكل " بأتجاه يضمن " نقل العراق الى مرحلة جديدة [١٨]. وفي مقال آخر لها طالبت الصحيفة ذاتها الدولة بأن "تفكر جديا في تصنيع البلاد ، واستثمار الاموال بالشكل الذي يزيد الدخل القومي والثروة القومية" [١٩]. اما صحيفة الوطنيين التقدميين " البيان " فانها تمنت ان "تقوم الخطة على دراسة علمية تحليلية واسعة للاقتصاد من جميع جوانبه " وان يكون" في مقدمة اهدافها تحديد نسبة الزيادة المطلوب تحقيقها في الدخل القومي"[٢٠]، وحثت " البيان " في مقال آخر الحكومة على الاسراع بوضع الخطة وتنفيذها ، وذلك من

---

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) " العهد الجديد " ، العدد ١٠٦ ، ١٨ نيسان ١٩٦١.

(١٩) " العهد الجديد " العدد ١١٤ ، ٢٧ نيسان ١٩٦١.

(٢٠) " البيان " العدد ٢٠٨ ، ٥ كانون الثاني ١٩٦١.

اجل تجاوز الخلل الذي يعتري الصرف على المشاريع الانتاجية وغير الانتاجية ، والاهم من ذلك انها طالبت بعرض الخطة قبل تشريعها على الرأي العام العراقي لمناقشتها[٢١].نحت جريدة " ١٤ تموز " المنحى ذاته ولفتت الانظار بالمناسبة الى الظروف الاستثنائية التي كان يعيش فيها القطر بسبب غياب الحياة البرلمانية ، فطالبت بعرض مشروع الخطة الاقتصادية التفصيلية على الرأي العام العراقي قبل تشريعها ، كما اكدت ضرورة " أصغاء المسؤولين عن اعدادها الى المقترحات والاراء التي يبديها الرأي العام"[٢٢].

بعد ان توضحت لدى وزارة التخطيط الخطوط العامة للخطة ، والمشاريع التي يجب ان تتضمنها ، عقد وزير التخطيط عشرات الاجتماعات مع الوزراء ، أو ممثليهم لسماع آرائهم وتمحيص انتقاداتهم وملاحظاتهم ، كان من نتائجها ان اتفق الرأي ، وبشكل نهائي حول الخطة الجديدة التي رفعها وزير التخطيط الى مجلس الوزراء . خصص مجلس الوزراء لدراسة الخطة المقترحة جلسة خاصة عقدها يوم الثاني عشر من تشرين الاول ١٩٦١ انتهت باقرارها [٢٣]. نشرت الخطة بعد ذلك في " الوقائع العراقية" بتاريخ الثامن عشر من تشرين الاول من العام نفسه باعتبارها قانونا مشرعا يحمل الرقم ٧٠ [٢٤].

بنيت الخطة الاقتصادية التفصيلية على اساس تنفيذها على مدى خمس سنوات، على اساس ان أى مدة اقصر من هذه لن تكون كافية لاستيعاب المشاريع طويلة الأمد نسبيا الواردة فيها، في حين ان أي مدة اطول من هذه المدة " تستلزم دراسات فنية واقتصادية ، ومعلومات احصائية على درجة كبيرة من الدقة والتفصيل يصعب التوصل

---

[٢١] " البيان " العددان ٢٣٧ و ٢٥٨ ، ٩ شباط و ٩ اذار ١٩٦١

[٢٢] "١٤ تموز " العدد ٤١ ، ١٦ ايلول ١٩٦١.

[٢٣] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : قرارات مجلس الوزراء/ العهد الجمهوري ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٧ ، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٦١.

[٢٤] " الوقائع العراقية " ، العدد ٥٩٢ ، ١٨ تشرين الاول ١٩٦١.

اليها ". هكذا تحدد الاطار الزمني للخطة الاقتصادية التفصيلية بالسنوات ١٩٦١/١٩٦٢ - ١٩٦٥/١٩٦٦. واتخذت السنة المالية اساسا لذلك من اجل ضمان الانسجام بين الخطة الاقتصادية والميزانية الاعتيادية من ناحية التوقيت . ونشير ايضا الى ان الخطة الاقتصادية المؤقتة عدت جزءا مكملا للخطة الاقتصادية التفصيلية الجديدة لانها ، كما ورد عنها في الوثائق الخاصة بالموضوع ، لم تكن سوى " تدبير مؤقت للسيطرة على المشاريع الاعمارية ومعرفتها والتمكن منها "[٢٥].

سعت الخطة الاقتصادية التفصيلية الى توجيه الاهتمام الرئيسي الى المشاريع التي تساعد على زيادة انتاج البضائع، اى زيادة حجم المبالغ المستثمرة في القطاعين الصناعي والزراعي، وحصر الاستثمار في المجالات الأخرى، وفي مقدمتها النقل، وتطبيق سياسة التقليص فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية للاسكان والمنافع العامة ، والموازنة بين المشاريع ذات المدى الطويل وبين المشاريع التي تحقق نتائج مباشرة[٢٦].

توقعت " الخطة الاقتصادية التفصيلية " تحقيق زيادة سنوية في الانتاج الصافي للاقتصاد القومي للعراق بنسبة ١٠% وكان يعني ، لو تحقق ذلك ، مضاعفة الدخل القومي للعراق في عشر سنوات [٢٧]. لكن وزارة التخطيط اعلنت صراحة ان تلك الزيادة لايمكن تحقيقها الا اذا كان الاستثمار السنوي بنسبة ٢٢% من الدخل القومي ، وهي نسبة عالية جدا يصعب على كثير من الاقطار تحقيقها [٢٨]. ونظرا لطموح الخطة وشمولها المشاريع الرئيسية والصغيرة التكميلية ، فقد اخذت وزارة التخطيط بمبدأ تزايد نسبة المخصص للخطة من ايرادات النفط للسنوات الاربع الاخيرة من الخطة ، على ان تكون هذه الزيادة تدريجية وصولا الى نسبة ٦٠% من تلك الايرادات في السنة الاخيرة

---

(٢٥) " المذكرة التفسيرية لقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية" ، ص ٤٧.

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٤٨.

(٢٧) المصدر نفسه .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ٩ .

للخطة ١٩٦٥/١٩٦٦[٢٩]. وقد وصفت احدى وثائق وزارة المالية ذلك بانه البداية في الاتجاه الصحيح نحو حشد اكبر قدر مستطاع من الامكانيات المالية وتوظيفها من اجل التطوير الاقتصادي [٣٠].

ولما كانت نسبة تنفيذ الاجهزة الادارية والفنية للخطط الاقتصادية الموضوعة في العراق في السنوات العشر السابقة للخطة الاقتصادية التفصيلية في حدود ٥٠% من مجموع المبالغ المخصصة ، فان وزارة التخطيط نظمت الخطة موضوع البحث بعجز قدرة ١٤٢.٥٥١.٤٢٢٩ ديناراً من مجموع تخصيصات الخطة البالغة ٥٦٦.٣٤٠.٠٠٠ دينار ، ولأن حاولت ان تترك انطباعا عاما بأن هذا العجز سيسد عن طريق القروض الداخلية والخارجية [٣١].

توزعت مشاريع الخطة الاقتصادية التفصيلية على مجموعتين ، الاولى المشاريع الانتاجية ، وهي تلك التي تساعد على زيادة قابليات انتاج البضائع والسلع كالمشاريع الزراعية والصناعية وما يتعلق بها من مشاريع التعليم المهني والنقل والمواصلات. اما المجموعة الثانية فهي المشاريع غير الانتاجية من قبيل مشاريع الاسكان والمباني العامة ومشاريع التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وكما اكد وزير التخطيط بالمناسبة فان واضعي الخطة اخذوا في توجههم ذاك تجارب الدول المتطورة حديثا لم تتضمن الخطة الاقتصادية التفصيلية معلومات واحصائيات وافية عن المشاريع الرئيسية (الكبرى) فقط ، وانما اهتمت كذلك بالمشاريع الصغيرة (التكميلية) اى الاعمال المتفرقة

---

[٢٩] المصدر نفسه ، ص ٥٠ – ٥١.

[٣٠] " الجمهورية العراقية " وزارة المالية ، مذكرة ايضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢ "المالية " بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ٨.

[٣١] "المذكرة التفسيريةلقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية ". ص ٥٣؛ البنك المركزي العراقي . التقرير "السنوي لسنة ١٩٦٢ "ص ١٥٦.

المكملة للمشاريع الكبرى . يبين (الجدول رقم ٥) نسبة تخصيصات كل من المشاريع الرئيسية والتكميلية.

الجدول رقم ٥

توزيع تخصيصات الخطة على المشاريع الرئيسية والتكميلية

القطاع	نسبة المشاريع الرئيسية	نسبة المشاريع التكميلية
الصناعي	٩٦,٥%	٣.٥%
الزراعي	٨٩.٦	١٠.٤%
النقل والمواصلات	٨٦.٠%	١٤.٠%
الاسكان والمباني	٥٤.٠%	٤٦.٠%
المجموع	٨١.٨%	١٨.٢ [٣٢]

انطوى قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية ، الذي دخل في حيز التفيذ بعد ستين يوما من صدوره، على امور وضوابط جديدة، منها ان القانون تضمن التعريف بالقرض الاول، وهو القرض الذي تم بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي سنة ١٩٥٩ ، والقرض الثاني الذي تم بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٠ [٣٣] . كما منحت الفقرة الاولى من المادة الخامسة مجلس التخطيط الاقتصادي شخصية معنونة ، مع مطلق

[٣٢] " المذكرة التفسيرية لقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية "، ص ٥٨ ــ ٥٩.

[٣٣] كان مقدار القرض التشيكوسلوفاكي للعراق الذي نصت عليه الاتفاقية المذكورة ١٢ مليون باون استرليني وبفائدة ٢.٥% ، وكان من المقرر ان يستخدم لتغطية تكاليف المعامل والمعدات الصناعية، التي تجهزها تشيكوسلوفاكيا للعراق. للتفصيل تنظر: "الوقائع العراقية"، العدد ٤٣٩ ، ٩ تشرين الثاني ١٩٦٠.

الصلاحيات للبت في جميع الامور التي يتطلبها تنفيذ مشاريع الخطة[٣٤] ، ما كان يعني العودة الى " جوهر مجلس الاعمار" حسب تقويم الاقتصادي القريب من الاحداث الدكتور محمد سلمان حسن[٣٥]. فيما الزمت الفقرة الثانية من المادة نفسها الوزير المختص بالرجوع الى مجلس التخطيط الاقتصادي في كل القضايا الخاصة بتنفيذ اي مشروع من مشاريع الخطة ، بما في ذلك تعيين المهندسين والمستخدمين الاجانب لغرض تنفيذ المشاريع تلك[٣٦]. وكانت "البيان" على حق حين اكدت ان من شأن هذا الاجراء ان " يعيد اكثر مساوىء مجلس الاعمار" فيؤدي بذلك الى تعثر الخطة الاقتصادية الجديدة[٣٧].

من جانب آخر منحت المادة السادسة من قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية وزارة المالية حق الاعتراض على تنفيذ أي مشروع، وعلى أي أمر آخر يتعلق بالتنفيذ، بغض النظر عن الجهة المعنية بالاعتراض – الوزارة المختصة، وزارة التخطيط او مجلس التخطيط الاقتصادي[٣٨] ، الامر الذي ضمن لوزارة المالية حق الرقابة على تنفيذ مشاريع الخطة بمقتضى الظروف المالية والنقدية والاقتصادية، وتكون الوزارة قد تخلصت بذلك من الخوض في التفاصيل الهندسية والفنية التي زجها بها قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة[٣٩]. وقد عد البنك المركزي العراقي ذلك اجراء ايجابيا كونه قد حقق لوزارة المالية رقابة عملية على سير تنفيذ المشاريع[٤٠].

---

(٣٤) " الوقائع العراقية " ، العدد ٥٩٢ ، ١٨ تشرين الاول ١٩٦١.

(٣٥) محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، ص ٢٥٦.

(٣٦) " الوقائع العراقية " ، العدد ٥٩٢ ، ١٨ تشرين الاول ١٩٦١.

(٣٧) " البيان " العدد ٤٣٣ ، ٢٤ تشرين الاول ١٩٦١.

(٣٨) " الوقائع العراقية " ، العدد ٥٩٢ ، ١٨ تشرين الاول ١٩٦١.

(٣٩) " الجمهورية العراقية " وزارة المالية ، مذكرة ايضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢ المالية "، ص ٨.

(٤٠) " البنك المركزي العراقي التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢" ، ص ١٥٨

سمحت المادة الثامنة من القانون الجديد للمجلس بأن يعقد القروض الداخلية والخارجية لتمويل الخطة الاقتصادية التفصيلية ، فيما الزمت المادة العاشرة الوزير المختص بأن يعد، وقبل بداية كل سنة بشهر ، منهاجا ، او كشفا سنويا بالمبالغ اللازم صرفها على المشاريع التكميلية ، وذلك لغرض المصادقة عليه من قبل مجلس التخطيط[٤١]. وكان ذلك يعني الفصل الواضح بين المشاريع الرئيسية والثانوية ، وتفادي الرجوع للمجلس في كل قضية ، خصوصا ان الصرف على اعمال الترميم والصيانة قد انيط بالميزانية الاعتيادية حيث الموضع الطبيعي لمثل هذه الاعمال[٤٢].

واخيرا فأن صدور قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية كان يعني ، بالبداهة، الغاء قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة ، الامر الذي نصت عليه المادة السابعة عشرة من القانون الجديد نفسه[٤٣].

مشاريع الخطة الاقتصادية التفصيلية

بدءا نشير الى ان المشاريع التي تضمنتها الخطة الاقتصادية التفصيلية كانت في اغلبها اما مشاريع الخطة الاقتصادية المؤقتة ، او مشاريع مناهج مجلس الاعمار السابقة. ففي القطاع الزراعي تضمنت الخطة مشاريع عدة كان مجلس الاعمار قد درسها في سنواته الاخيرة، من ذلك مشروع سد في اواسط ديالى، وتحسين الرى والبزل في المنطقة الشمالية، واحياء الاراضي الزراعية في منطقة مندلي وبدرة وجصان، وفي ما عرف بمنطقة الغراف الموسعة (جزيرة احمد الرفاعي)، فضلا عن تحسين ري وبزل منطقة اعالي الفرات الممتدة من شمال سدة الرمادي الى الحدود السورية ، ومشروع ري وبزل

---

(٤١) " الوقائع العراقية " ، العدد ٥٩٢ ، ١٨ تشرين الاول ١٩٦١.

(٤٢) " الجمهورية العراقية " وزارة المالية ، مذكرة ايضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢ المالية " ، ص ٨.

(٤٣) " الوقائع العراقية " ، العدد ٥٩٢ ، ١٨ تشرين الاول ١٩٦١.

منطقة اللطيفية والمسيب والاسكندرية، واحياء منطقة الديوانية الموسعة. كما تضمنت الخطة انشاء عدة محطات لتأجير المكائن والالات الزراعية، وثمانية سايلوات لخزن الحبوب[٤٤].

اما مشاريع القطاع الصناعي التي ورد ذكرها بالاسم أول مرة في الخطة الاقتصادية التفصيلية من قبيل محطات توليد الكهرباء في سدود دوكان ودربنديخان وسامراء، ومحطة كهرباء الدورة ، ومشاريع الصناعات البتروكيمياوية (الصودا الكاوية، والاثيلين، والبولي اثيلين ، والبولي فينايل كلورايد ، واسود الكاربون ، والاطارات)[٤٥] ، فأنها كانت مشاريع مقترحة على مجلس الاعمال ، او كان المجلس قد انتهى من راستها فعلا[٤٦].

وبالنسبة لقطاع النقل والمواصلات لم تضف الخطة الاقتصادية التفصيلية لقطاع النقل غير مشروع تعبيد طريق بغداد – الخالص ، كما التزمت ، في الوقت نفسه مشاريع الخطة الاقتصادية المؤقتة نفسها في قطاع الاسكان والمباني ، مضافا اليها مشروع انشاء ٢٠٠ دار للعمال العسكريين في ابي غريب ، ومشروع انشاء ١٠٠ دار في منطقة ابي غريب ايضا ، ومشروعي ماء البصرة وبعقوبة [٤٧].

---

[٤٤] " الوقائع العراقية" ، العدد ٥٩٢ أ ، ١٨ تشرين الاول ١٩٦١ ، ص ١١٥ ، ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٤١ – ١٤٢ ، ١٤٥ –١٤٦ ، ١٤٩ – ١٥٠ ، ١٥٩ – ١٦٠ ، ١٨٧ – ١٨٨ ، ١٩٣ – ١٩٤.

[٤٥] "الوقائع العراقية" العدد ٥٩٢ أ ، ١٨ تشرين الاول١٩٦١، ص٢١٤–٢٢١،٢١٩–٢٢٢، ٢٣٢ – ٢٣٤، ٢٨٤– ٢٨٥ ، ٢٩٩.

[٤٦] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٣ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الحادية والعشرين ، القرار رقم ١٣، المتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٢.

[٤٧] " الوقائع العراقية " ، العدد ٥٩٢ أ ، ١٨ تشرين الاول ١٩٦١ ، ص ٥٠٢ – ٥٠٣ ، ٥٣٨ – ٥٣٩ ، ٥٤٤ – ٥٤٥.

تقويم الخطة الاقتصادية التفصيلية وموقف الرأي العام منها

لاينكر ان الخطة الاقتصادية التفصيلية كانت تمثل خطوة الى امام على طريق تطور سياسة الاعمار في العراق، فان واضعيها اخذوا بنظر الاعتبار بعض جوانب الخلل التي ظهرت اثناء تطبيق السياسة تلك سواءٌ في العهد الملكي ، ام في العهد الجمهوري الا ان بوسع الباحث ان يسجل عليها ، مع ذلك مجموعة من المآخذ . فقبل كل شيء ان سياسة الاستثمار الاقتصادي التي رسمتها الخطة لم يكن بوسعها ان تحقق هدف الخطة الاساس في مضاعفة الدخل القومي كما كان متوقعا في عقد من الزمن كما ان الخطة لم تحدد نسبة الزيادة المتوقعة لكل قطاع على انفراد وبصورة واضحة ولم تؤشر، عى القرار نفسه ، الاثر المباشر ، وغير المباشر في نمو كل قطاع على مختلف الصعد . وعموما لم تختلف طريقة اعداد مشاريع الخطة عما كان متبعا من قبل الا في حدود ، ولم تدرس دراسة اقتصادية وافية من جميع الاوجه كلا على انفراد . وهي لم تول القطاع الخاص ما يستحقه من اهتمام . والاخطر من ذلك انها لم تول مشاريع تطوير القطاع النفطي اهتماما خاصا على الرغم من اهمية تلك المشاريع الفائقة لتطوير الثروة الوطنية ، وكان الامر يستوجب تعبئة افضل للدخل القومي لاغراض الاستثمار الانتاجي . واخيرا فان ميزانية الخطة حملت كالسابق تقريبا باعباء المصروفات الاعتيادية.

لاحظ عدد من الباحثين العراقيين ثغرات الخطة الاقتصادية المؤقتة في وقت مبكر، منهم الدكتور محمد سلمان حسن، والدكتور جواد هاشم وغيرهما[٤٨]. أما المتخصص في

---

[٤٨] ينظر على سبيل المثال : محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، ص ٥٣ ، ٢٥٢ – ٢٥٤ ، ٢٦٢ وغيرها ؛ جواد هاشم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٥٧

تاريخ العراق المعاصر الدكتور مجيد قدوري فقد سجل على الخطة افتقارها الى المتطلبات الفنية بحيث انها جاءت برأيه "دون تطلعات العصر الاقتصادية "(٤٩) فيما لم ير المتتبعون الاجانب فيها " شيئا جديدا يستحق الذكر "(٥٠).

جاء تقويم الصحافة الناطقة باسم النظام على طرفي نقيض من ذلك تماما. ففي رأي " الزمان" ان مشاريع الخطة الاقتصادية التفصيلية قد جرى توزيعها " توزيعا سليما وعادلا يتناسب مع إحتياجات ابناء البلاد، ويضمن مصالح البلاد "(٥١) وذهبت " العهد الجديد" الى مدى ابعد من ذلك اذ اضفت على الخطة كل صفات النضج، والكمال، فهي، برأيها، خطة " شاملة عميقة" تتضمن " ارقاما قياسية عالية" من شأنها ان تحقق "الاستقلال الاقتصادي الكامل ، والتنمية الاقتصادية الشاملة " التي تفضي الى حدوث " انقلاب جذري هائل " في حياة العراقيين في غضون خمس سنوات كما توقعت الصحيفة بتفاؤل متحمس(٥٢). اما " المنار" البصرية فانها كانت متأكدة من ان العراق " يصبح سيد نفسه ، معتمدا على ذاته وكيانه الاقتصادي والصناعي والزراعي" بفضل الخطة(٥٣) التي اطنبت " الشؤون الاقتصادية " المتخصصة في وصف فوائدها ونتائجها الايجابية المتوقعة (٥٤).

سجلت صحافة الاحزاب ، بالمقابل، ملاحظات جدية على الخطة الاقتصادية التفصيلية بعد تشريعها ، ينطبق بصورة خاصة على صحيفة الوطنيين التقدميين

---

(٤٩) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٢٢١.

(50) Edith and Penrose, Op.Cit, P.254

(٥١) "الزمان" ، العدد ٧١٦٢ ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٦١.

(٥٢) " العهد الجديد" العدد ٢٥٥ ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٦١.

(٥٣) " المنار " العدد ١٧٤، ٢٦ تشرين الاول ١٩٦١.

(٥٤) " الشؤون الاقتصادية " (جريدة) ، (اسبوعية) ، بغداد ، العدد ٣٢٠، ٢١ تشرين الاول ١٩٦١.

"البيان " التي استمرت على نهجها السابق الذي تبنته اثناء اعداد الخطة[٥٥]. فقبل كل شيء انها عبرت عن خيبة املها لان لائحة قانون الخطة لم تعرض على الرأي العام لمناقشتها قبل تشريعها كما طالبت بذلك مرارا في حينه. بعد ذلك اكدت صراحة ان الخطة لاينطبق عليها المفهوم العلمي بالمعنى الصحيح ، فان هدفها المعلن في مضاعفة الدخل القومي لايستند الى ادلة مادية واقعية، وانما على فرضيات مجردة. فبدءا ان الخطة تنطوي على عجز كبير دون ان تبين وسائل تلافيه ، كما انتقدت الصحيفة حصر الخطة بالمشاريع الحكومية فقط[٥٦].

انتقدت "البيان" في مناسبة اخرى حالة عدم التوازن بين القطاعين الصناعي والزراعي في الخطة الاقتصادية التفصيلية، مؤكدة على اساس واقعي ضرورة الاهتمام بالزراعة بقدر الاهتمام بالصناعة في ظروف العراق الذي يمتلك امكانيات واسعة تجعله " قادراً " على توسيع زراعته توسيعا كبيرا لدرجة تجعله قادرا على توفير جميع احتياجات سكانه " كما ان الامر يؤدي الى " خلق اقتصاد وطني متوازن في اجزائه " يضمن تفادي " الهزات التي تعترض الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع واحد "[٥٧].

كان امرا متوقعا ان تؤشر الصحافة الغربية بدورها جوانب الضعف في الخطة الاقتصادية التفصيلية. فان مجلة " نيوستيسمن " البريطانية، مثلا، قالت عن الخطة انها تنطوي على " عدد من المشاريع التي وضعتها ادارات مختلفة بدون تنسيق "[٥٨].

ظهرت جوانب القوة والضعف في الخطة الاقتصادية التفصيلية بصورة واضحة اثناء تطبيق فقراتها على ارض الواقع.

---

[٥٥] صدرت الخطة الاقتصادية التفصيلية في ظل حكم عبد الكريم قاسم الفردي الذي ادى الى ان تختفي معظم صحافة الاحزاب العلنية عن الساحة السياسية، فيما لم تول صحف الحزب الوطني الديمقراطي موضوع الخطة الاقتصادية التفصيلية اهتماما يذكر.

[٥٦] " البيان" العدد ٤٣٣ ، ٢٤ تشرين الاول ١٩٦١.

[٥٧]" البيان " العدد ٤٣٥ ، ٢٦ تشرين الاول ١٩٦١.

[٥٨] مقتبس من : د.ك.و. الوحدة الوثائقية : مجلس السيادة ، رقم الملف ٢/١ ، تسلسل الملف ٢١٨ ، الوثيقة رقم ٣٦ ، ص ٣٨٨.

الخطة الاقتصادية التفصيلية في التنفيذ

بوشر بتنفيذ مشاريع الخطة الاقتصادية التفصيلية اعتبارا من اليوم الثامن عشر من كانون الاول عام ١٩٦١، وفيما يلي ما تم انجازه بموجب فقراتها حسب القطاعات لغاية الثامن من شباط عام ١٩٦٣.

القطاع الزراعي

أحال مجلس التخطيط الاقتصادي في مرحلة تنفيذ الخطة الاقتصادية التفصيلية عدة مشاريع في القطاع الزراعي. ففي مطلع العام ١٩٦٢ عهد مهمة المسح الجوي للمنطقة الصحراوية البالغة مساحتها ١٧٠.٠٠٠ كم٢ الى" شركة كي. ال . أم. " الهولندية بسعر ٣٠٦ فلوس لكل كم٢ لحساب وزارة الاصلاح الزراعي[٥٩]. وبعد تأخير استمر اكثر من ثلاث سنوات اتفق المجلس في اذار من العام نفسه مع " شركة بولنسكي وزولنر " الالمانية الغربية على تشييد سد دبس بكركوك بمبلغ ٢,٤٦٦,٢٠٣ دنانير[٦٠].

واحال المجلس كذلك مشروع سداد الغراف الجانبية بعهدة احد المقاولين العراقيين وبسعر ٣٤٩ الف دينار[٦١]. وفي الوقت نفسه بوشر بتنفيذ مشروع تعلية وتقوية ، ناظم

---

[٥٩] د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٠ ، محضر جلسة التخطيط الاقتصادي الثانية والاربعين ، القرار رقم ٢٠ المتخذ بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٦٢.

[٦٠] د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣١ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة ، القرار رقم ١٣ المتخذ بتاريخ ٢٧ اذار ١٩٦٢.

[٦١] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٢ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثامنة ، القرار رقم ٢٢ المتخذ بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٦٢.

المجرة ، وبكلفة ٤٨١,٩٨١ ديناراً [٦٢] كما وافق على منهاج حفر الابار الارتوازية للسنة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ ، الذي اعدته وزارة البلديات وبكلفة قدرها ٧٤٠,٨٥٠ دينارا [٦٣].

كان مشروع ري كركوك من اهم المشاريع الزراعية التي ينتظر تنفيذها وفق الخطة الاقتصادية التفصيلية ، فانه صمم لإرواء ٨٥٠ الف دونم من الاراضي الزراعية، وكان قد بوشر بوضع تصاميمه في نهاية العام ١٩٥٨ ، مع العلم كان من المقرر ان يباشر بتنفيذه مع سد دوكان باعتباره مشروعا اروائيا متمما له . تلكأ مجلس التخطيط الاقتصادي، مع ذلك ، في اتخاذ الخطوات العملية الكفيلة بنقل المشروع الى حيز التنفيذ، فلم يوافق على اعلان مناقصة انشاء جدول المشروع الرئيس الا في اواخر كانون الثاني عام ١٩٦٣[٦٤].

وافق مجلس التخطيط الاقتصادي ايضا على دعوة "شركة نديكو " الاستشارية الهولندية للتفاوض معها بشأن اجراء دراسات وتحريات لمشروع تحسين الري في الحلة الديوانية ، وتخطيط شبكة المبازل فيهما[٦٥]. كما منح موافقته على اعداد التصاميم والمواصفات والشروط العامة لمشروع كري وتوسيع وتبطين شط الديوانية[٦٦].

ان مقارنة بسيطة بين هذه المشاريع وما تم انجازه سابقا في الميدان الزراعي خصوصا في السنوات الاولى من عمر مجلس الاعمار ، تبين قصورا واضحا غير مبرر وفق

---

[٦٢] د.ك.و. الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٣ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة والعشرين ، القرار رقم ١١ ، المتخذ بتاريخ ٢٨ آب ١٩٦٢.

[٦٣] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٢،محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي العاشرة ، القرار رقم ١٣ المتخذ بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٦٢.

[٦٤] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٤ ، محضر جلسة التخطيط الاقتصادي الثالثة والعشرين ، القرار رقم ٦ المتخذ بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٣

[٦٥] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٢، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة عشرة ، القرار رقم ٢٠ المتخذ بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٦٢.

[٦٦] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٤، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة والعشرين ، القرار رقم ٧ المتخذ بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٣.

جميع المقاييس، وهذا يعد الشاهد الاول على اخفاق الخطة الاقتصادية التفصيلية في تحقيق الحد الادنى المتوقع من التطور المطلوب في اكثر ميادين الاقتصاد حيوية.

القطاع الصناعي

بدأ مجلس التخطيط الاقتصادي باعماله في القطاع الصناعي وفق ما ورد في الخطة الاقتصادية التفصيلية بالموافقة على دعوة عدد من الشركات الاستشارية لدراسة، وتصميم محطتي كهرباء دوكان ودربنديخان وذلك في اجتماعه المنعقد بتاريخ السابع والعشرين من اذار سنة ١٩٦٢ [٦٧].

وبعد اقل من ثلاثة اشهر اتخذ مجلس التخطيط الاقتصادي قرارا مهما آخر في ميدان تطوير الكهرباء ، الذي اولاه اهتماما خاصا، حين اختار "شركة فيربوند بلان" الاستشارية النمساوية للاشراف على اعمال اعداد مشروع محطة كهرباء الدورة ببغداد[٦٨].

وقبل ان ننتقل الى مشاريع التنمية الصناعية الاخرى ينبغي علينا ان نشير الى ان مجلس التخطيط الاقتصادي قد تراوح في مكانه، بالمقابل، بالنسبة لمشروع محطة كهرباء سد سامراء الذي يعد من المشاريع المهمة على طريق كهربة القطر. ان من شأن تسجيل ما رافق هذا المشروع من تطورات ان يساعدنا على القاء بعض الضوء على الثغرات، والمشكلات التي جابهت الخطة الاقتصادية التفصيلية، وتبيان جانب من العوامل الحقيقية التي ادت دورا واضحا في ذلك ، وهذا يؤلف توضيحا اضافيا لاراء سبق ان استعرضناها سابقا.

---

[٦٧] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣١ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة ، القرار رقم ٧ المتخذ بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٦٢.

[٦٨] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٢ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثامنة ، القرار رقم ٢٣ المتخذ بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٦٢.

اهمل مجلس التخطيط الاقتصادي الدراسة التي اعدتها " شركة ي .ت .ي " الاستشارية[٦٩] في بداية العام ١٩٥٨ بتكليف من مجلس الاعمار بصدد محطة كهرباء سد سامراء بسعة ٧٥ ميكواط وبكلفة اقل من ٦,٥ مليون دينار[٧٠] ، وبدلا من ذلك كلف المجلس "مؤسسة تكنو اكسبورت " التشيكية بدراسة المشروع من جديد ، والاشراف على انشائها، وذلك وفق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المقصودة بين بغداد وبراغ. يبدو ان الدراسة التي قدمتها المؤسسة التشيكية الى المجلس بتاريخ الثامن والعشرين من كانون الاول عام ١٩٦١ كانت دون المستوى المطلوب، اذ اعترضت عليها وزارة الصناعة لهذا السبب تحديدا، لذا اضطر المجلس الى ان يطلب من المؤسسة نفسها ان تعيد دراسة المشروع مرة أخرى. في دراستها الثانية توصلت " مؤسسة تكنو اكسبورت " التشيكية الى النتائج نفسها التي توصلت اليها " شركة ي. ت. ي" الاستشارية سابقا[٧١]. ولكن لم تتخذ اجراءات عملية اخرى على طريق تنفيذ المشروع في عهد عبد الكريم قاسم.

يلاحظ الشيء نفسه تقريبا في مجال المشاريع الخاصة بالصناعات البتروكيمياوية.

فأن مجلس الاعمار قام في حينه بدراسة امكانية أستثمار الغاز الطبيعي المنبعث من حقول النفط من اجل اقامة مشاريع مختلفة خاصة بتلك الصناعات، وكلف " شركة أرثردى لتل" الاستشارية الامريكية بدراسة الموضوع ، فاقترحت في تقريرها الذي قدمته الى المجلس قبل الثورة بحوالي العامين انشاء معمل للاثيلين سعة ١٨,٢٠٠

---

(٦٩) ورد اسم الشركة هكذا في الملفات الرسمية "E.T.E" ، وهي لم تشر ايضا الى جنسيتها.

(٧٠) قدرت سعر كلفة المحطة تحديدا بـ ٦.٤٤٩.٠٠٠ ديناراً.

(٧١) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٠ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة والثلاثين القرار رقم ٨ المتخذ بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٦٢.

طن ، وآخر للبولي أثيلين سعة ١٥,٩٠٠ طن ، ومعمل ثالث لانتاج البولي فنيل كلورايد بسعة ٤٥٥٠ طنا بالاعتماد على الغاز الطبيعي المتدفق من حقول البصرة وذلك من اجل تلبية الحاجة المحلية الى تلك المواد، وتصدير الفائض منها الى الخارج. وقد خمنت الشركة كلفة المشروع بـ ٧,٢٥٥,٠٠٠ ديناراً ، وقدرت نسبة الارباح المتوقعة من انتاجه بما يتراوح ما بين ١٦,٥ و١٨.٣ . بعد قيام الثورة استقدم المجلس الخبير السوفيتي سوشنسكي لدراسة المشروع من جديد ، فقدم تقريرا بصدده في العام ١٩٦٠ أقترح فيه انشاء نفس المعامل الثلاثة وفي نفس الموقع مع رفع الطاقة الانتاجية للمعمل الاول الى ٣٣ الف طن ، وطاقة كل من المعملين الاخرين الى ٢٠ الف طن ، وقدر الرأسمال المطلوب لأنجاز المشروع بـ ١٤ مليون دينار، وقد اتبع في ذلك الأسس نفسها التي اتبعتها " شركة آرثردى لتل" . بعد ذلك كله ادخل المشروع بمعامله الثلاثة ضمن الخطة الاقتصادية التفصيلية ، وتم تخصيص ٧ ملايين دينار للصرف عليه . في ضوء ذلك طلبت وزارة الصناعة بتاريخ الحادي والعشرين من نيسان ١٩٦٢ تخويلها صلاحية الاتصال بعدد من الشركات الاستشارية العالمية لتقدم عروضها للاشراف على مراحل تنفيذ المشروع. وافق مجلس التخطيط الاقتصادي على طلب الوزارة في جلسته المنعقدة بتاريخ عشرين تشرين الثاني من العام نفسه ، أي بعد مرور سبعة أشهر على تقديمه[٧٢].

اما بالنسبة لمشروع مصفى البصرة فقد عهدت اعمال هندسته الاستشارية الى "مؤسسة تكنو اكسبورت" التشيكية وفق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين . جاء تخمين المؤسسة لكلفة المشروع عاليا جدا، ما استوجب اجراء مفاوضات اضافية معها حول الموضوع على مدى عدة اشهر، اقرت المؤسسة على اثرها بانها لاتستطيع ان تضع المواصفات الفنية المطلوبة للمشروع الا بعد ايفاد عدد من خبرائها

---

[٧٢] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٣ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الحادية والعشرين ، القرار رقم ١٣ المتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٢.

الى البلد المجهز للمعدات والاجهزة اللازمة الخاصة به ، فوافق مجلس التخطيط الاقتصادي على ايفاد هؤلاء الخبراء الى خارج تشيكوسلوفاكيا [٧٣].

وبما ان اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة مع تشيكوسلوفاكيا لم تدخل في حيز التنفيذ حتى نهاية سنة ١٩٦٢ المالية لذا فان أي مبلغ لم يسحب على حسابها في تلك المرحلة[٧٤].

احال مجلس التخطيط قبل ذلك مشروعا نفطيا متواضعا للتنفيذ هو القسم الاول من مشروع أنابيب نفط خانة – الدورة الذي رست مناقصته على شركتي "اولاد توفيق قصير الهندسة والتجارة" و "الاوكسجين العراقية" بسعرها البالغ ١,١٠٧,٠٠٥ دنانير، وذلك في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٦٢ [٧٥].

في مرحلة نفاذ الخطة الاقتصادية التفصيلية انجزت " شركة سكانديا كونسلت هرنز " الاستشارية السويدية – الكندية المرحلة الاولى من مهمتها بالنسبة لمشروع معمل الورق ، ورفعت تقريرا مفصلا عن ذلك الى مجلس التخطيط الاقتصادي بتاريخ الثالث والعشرين من ايلول عام ١٩٦٢ . حظي المشروع باهتمام خاص من لدن وزارتي الصناعة والتخطيط اللتين عدتاه من المشاريع الصناعية المهمة، وأيدتا معظم مضامين تقرير الشركة الاستشارية، لاسيما فيما يخص موقعه وطاقته الانتاجية وكلفته المتوقعة، لكنهما رفضتا فكرة بناء المعمل عن طريق العقود الخاصة ، مفضلتين طرح

---

(٧٣) د.ك.و.، الملف نفسه ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي ، الثامنة عشرة، القرار رقم ٢٨ المتخذ بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٦٢.

(٧٤) " البنك المركزي العراقي" التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢ "، ص ١٦٧.

(٧٥) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٢ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي العاشرة ، القرار رقم ٨ المتخذ بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٦٢.

المشروع للمناقصة العالمية[٧٦]. لكن المشروع لم يحل، مع كل ذلك للتفيذ النهائي الا في نهاية العام ١٩٦٥ [٧٧].

اما بالنسبة الى مشروع معمل الحرير الصناعي في سدة الهندية فان مجلس التخطيط الاقتصادي كان مقتنعا بانه لايزال "بحاجة الى بعض الدراسات" ، لذا فانه لم ير النور بدوره في عهد عبد الكريم قاسم ، مع العلم ان ثماني عشرة شركة عالمية كانت قد تقدمت للاشتراك في مناقصته [٧٨].

وقبل ان نختم هذا المبحث نرى من المفيد ان نشير الى أن فشل التجربة مع الدول الاشتراكية ، وتعزيز اليمين للنفوذ في مراكز القرار دفعا نظام عبد الكريم قاسم قبل انهياره الى محاولة تطوير القطاع الصناعي بالاعتماد على اطراف دولية جديدة . من هذا المنطلق فكر مجلس التخطيط الاقتصادي في الاعتماد على السويد لانجاز المشاريع الخاصة بصناعة الورق ، ومحطات كهرباء دوكان ودربنديخان والدورة ، وما تبقى من اعمال مطار بغداد الجديدة ، فضلا عن المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع جامعة بغداد[٧٩]. خصوصا بعد ان عقد العراق والسويد اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بينهما بتاريخ العشرين من حزيران ١٩٦٢ [٨٠].

---

[٧٦] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٥، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة ، القرار رقم ٦ المتخذ بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٦٣.

[٧٧] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٤٣ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثلاثين ، القرار رقم ٨ المتخذ بتاريخ ٣٠ كانون الاول ١٩٦٥.

[٧٨] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٥ ، محضر جلسة التخطيط الاقتصادي السابعة، القرار رقم ٨ المتخذ بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٦٣.

[٧٩] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٤، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة والثلاثين ، القرار رقم ٥ المتخذ بتاريخ ٤ كانون الاول ١٩٦٢.

[٨٠] عن الاتفاقية العراقية – السويدية تنظر : " الوقائع العراقية" ، العدد ٧٠٣ ، ١٤ آب ١٩٦٢.

قطاع النقل والموصلات

حقق مجلس التخطيط الاقتصادي في قطاع النقل والمواصلات أثناء نفاذ الخطة الاقتصادية التفصيلية مكاسب افضل من قطاعي الزراعة والصناعة . ففي شباط ١٩٦٢ عهد المجلس الى " مؤسسة تكنو اكسبورت " البلغارية مهمة تشييد مطار بغداد الجديد وبكلفة ٤,٧٢١,٠٠٠ ديناراً [٨١]. وقبل نهاية العام نفسه اعلن المجلس مناقصة مشروع "المعدات الالكترونية لمطار بغداد الجديد "[٨٢]. واحال المجلس مشروع ايصال الماء الى ميناء أم قصر من الجبيلة بالبصرة بعهدة احد المقاولين العراقيين ، وبكلفة ٨٤٩,٩٢٠ دينارا [٨٣]. كما احال تنفيذ شبكة من الطرق بعهدة عدد من المقاولين العراقيين، وهي طرق بيجي – القيارة وبكلفة ١,١١٤,٣٤١ دينارا [٨٤] وشيخ سعد – علي الغربي بكلفة ٨٦٧,٩٢٥ دينارا [٨٥] ، وعلي الشرقي – علي الغربي بكلفة ٨٧٣,١٢٣ دينارا[٨٦]، وسوق الشيوخ – كرمة بني سعيد بكلفة ٦٠,٣٩٠ دينارا [٨٧].

---

[٨١] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣١ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الاولى ، القرار رقم ١٧ المتخذ بتاريخ ١٣ شباط ١٩٦٢.

[٨٢] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٤ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة والثلاثين، القرار رقم ٨ المتخذ بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٦٢.

[٨٣] د.ك.و .، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٤ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة والعشرين ، القرار رقم ١ المتخذ بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٣.

[٨٤] د . ك . و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا تسلسل الملف ٣١ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة القرار رقم ٢٣ المتخذ بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦٢.

[٨٥] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٢ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي العاشرة ، القرار رقم ١١ المتخذ بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٦٢.

[٨٦] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٣ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة عشرة ، القرار رقم ١٣ المتخذ بتاريخ ١٠ تموز ١٩٦٢.

[٨٧] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٤ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة والعشرين ، القرار رقم ١٠ المتخذ بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٣.

اما بالنسة للجسور فان المجلس وافق على اعلان مناقصة جسر الفلوجة في اجتماعه المنعقد بتاريخ العشرين من شباط ١٩٦٢ [٨٨]. فيما صرف النظر عن انشاء جسر في منطقة باب المعظم ببغداد، وتقرر تشييد جسر محاذ لجسر القطار في الصرافية بدلا عنه[٨٩].

اتخذ مجلس التخطيط في المرحلة ذاتها بعض الاجراءات بخصوص مشروعي ميناء ام قصر والارصفة الجديدة في المعقل. فبعد ان انهت مصلحة الموانىء العراقية اعمال "شركة كود وشركاه" الاستشارية البريطانية التي كانت تشرف على المشروعين اناطت مهمتهما بدائرة الهندسة المدنية لديها، الا ان الدائرة المذكورة سرعان ما وجدت نفسها عاجزة عن القيام بالمهمة الموكلة اليها، خصوصا بعد ان ظهرت الشقوق في الارصفة الجديدة في المعقل. ازاء ذلك اضطر المجلس الى الرجوع مرة اخرى الى الشركة البريطانية الاستشارية، وكذلك الى "شركة باسفيك كونسلتانت" اليابانية لتقديم شروطهما واسعارهما للاشراف على المشروعين كلا على حدة وبعد دراسة عروض الشركتين قرر المجلس اناطة اعمال الاشراف على ميناء ام قصر فقط بعهدة الشركة اليابانية بسعر عطائها البالغ ٨٠,٣٥٧ دينارا [٩٠].

قطاع الاسكان والمباني

يمكن حصر اهم مشاريع الاسكان التي اضطلع مجلس التخطيط الاقتصادي بتنفيذها في مرحلة نفاذ الخطة الاقتصادية التفصيلية بمشروع انشاء ٤٠٠ دار في

---

[٨٨] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣١ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة ، القرار رقم ٣ المتخذ بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦٢.

[٨٩] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٤ ، محضر جلسة *مجلس* التخطيط الاقتصادي الثانية ، القرار رقم ١٢ المتخذ بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٣.

[٩٠] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٤ محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثامنة والعشرين ، القرار رقم ١٤ المتخذ بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٦٢.

الزعفرانية ، ومشروع اسكان كويسنجق الذي اشتمل على بناء ١١٢ دارا ، والقرية العصرية لاصحاب الجاموس ببغداد بالقرب من معمل البان ابي غريب، والتي تقرر ان تشتمل على ١٨٠ دارا، ومشروع بناء ٢٠٠ دار للعمال العسكريين في ابي غريب ايضا[٩١].

وفيما يخص المباني العامة وافق المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ الحادي والعشرين من آب سنة ١٩٦٢ على ان يتم وضع تصميم دار الأوبرا ببغداد عن طريق مسابقة عالمية [٩٢]. كما اعلن المجلس مناقصة المرحلة الثالثة من مشروع ابنية جامعة بغداد. وفي الوقت نفسه انتهى المهندس الاستشاري للمشروع نفسه من اكمال تصاميم بقية أبنية الجامعة، واوصى بان يجري تنفيذها بسبع مراحل[٩٣]. وفي جلسته المنعقدة بتاريخ الرابع عشر من آب ١٩٦٢ ، اوصى المجلس بوضع تصاميم بناية وزارة الخارجية[٩٤].

اما بالنسبة لمشاريع اسالة الماء فان مجلس التخطيط الاقتصادي احال للتنفيذ النهائي في المرحلة ذاتها مشاريع اسالة الماء في كل من تلكيف وكبيسة والناصرية

---

[٩١] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٩، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة والاربعين ، القرار رقم ٩ المتخذ بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٦٢ ؛ د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣١ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الاولى ، القرار رقم ٩ المتخذ بتاريخ ١٣ شباط ١٩٦٢ ؛ د.ك.و.، الملف نفسه ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة ، القرار رقم ٢١ المتخذ بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦٢ ؛ د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٢، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثانية عشرة ، القرار رقم ١١ المتخذ بتاريخ ٢٣ ايار ١٩٦٢.

[٩٢] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا تسلسل الملف ٣٣ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة عشرة ، القرار رقم ٣ المتخذ بتاريخ ٢١ آب ١٩٦٢.

[٩٣] د.ك.و.، الوحدة الوثاقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٢ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الحادية عشرة ، القرار رقم ١٣ المتخذ بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٦٢؛ د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٦، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة عشرة ، القرار رقم ١٣ المتخذ بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٦٣.

[٩٤] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣٢ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة عشرة ، القرار رقم ٦ المتخذ بتاريخ ١٤ آب ١٩٦٢.

والشطرة والبصرة الموحد وبعقوبة الموحد وتلعفر، فضلا عن مشروع خزانات الماء الثلاثة العالية في بغداد بعهدة "مؤسسة تكنو اكسبورت" البلغارية بكلفة قدرها ١٩٤,١٢١ دينارا [٩٥].

مما سبق يلاحظ قدر من التلكؤ، والتراجع في تطبيق مضمون الخطة الاقتصادية التفصيلية على ارض الواقع، الامر الذي يمكن تلمسه بسهولة من خلال الارقام المحددة المتعلقة بالمبالغ المخصصة في الخطة لمختلف القطاعات ، وكذلك المبالغ المصروفة فعلا عليها في غضون المدة الممتدة بين الثامن عشر من كانون الاول سنة ١٩٦١ ، تاريخ بداية نفاذ قانون الخطة، حتى الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٦٣ ، أي لغاية الاسبوع الاخير من عهد عبد الكريم قاسم (ينظر الجدول رقم ٦) فقد بلغ مجموع المبالغ المخصصة للمدة تلك ٢٠٥,٢ مليون دينار، فيما بلغ المصروف منها فعلا ٦١ مليون دينار، أي اقل من ثلث المبلغ المخصص ، مما يؤلف خللا فظيعا لم يسبق له مثيل.

ثم ان القطاع الصناعي يمثل المقام الاول في مواد قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية كما لاحظنا ذلك في حينه، الامر الذي ابرزته الصحافة الموالية للنظام بصورة خاصة باعتباره مكسبا فريدا، ومتميزا في تاريخ سياسة الاعمار الاقتصادي للعراق [٩٦].

لكن الامر انقلب راسا على عقب عند توزيع المبالغ على قطاعات الخطة المختلفة للمدة المذكورة اعلاه (ينظر الجدول رقم ٦)، فأصبح يحتل المقام الاخير بعد قطاعات الزراعة والنقل والمواصلات والاسكان والمباني حسب التسلسل. والأنكى ان ما صرف من

---

[٩٥] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣١ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة، القرار رقم ٣ المتخذ بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٦٢ ؛ د.ك.و.، الملف نفسه ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثامنة، القرار رقم ٨ المتخذ بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٦٢ د.ك.و.، الملف نفسه ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة ، القرار رقم ٤ المتخذ بتاريخ ٣ نيسان ١٩٦٢ ؛ د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٣ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة عشرة ، القرار رقم ٦ المتخذ بتاريخ ٣١ تموز ١٩٦٢ ؛ د.ك.و.، الملف نفسه، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الحادية والعشرين القرار رقم ٩ المتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٢.

[٩٦] تنظر على سبيل المثال: "الزمان" ، العدد ٧١٦٢ ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٦١ ؛ "العهد الجديد" العدد ٢٥٥، ٢٠ تشرين الاول ١٩٦١.

ذلك المبلغ على مشاريعه وفق الخطة الاقتصادية التفصيلية بلغ اقل من سدسه. واذا امعنا النظر في الجدول المذكور فأننا نلاحظ ان وضع القطاع الزراعي كان افضل بقليل من وضع القطاع الصناعي على الرغم من اهميته الاستثنائية الثابتة للاقتصاد العراقي عموما.

الجدول رقم (٦)

مقارنة بين التخصيصات والنفقات الفعلية للخطة الاقتصادية

التفصيلية للمدة من ١٨ كانون الاول ١٩٦١ حتى

٣١ كانون الثاني ١٩٦٣

القطاع	المبلغ المخصص	النسبة الى	المبلغ	النسبة الى
الاسكان والمباني	٦٨,٩	٣٣,٦%	٣٣,٧	٥٥,٢%
النقل والمواصلات	٥٧,٣	٢٨,٠%	١٤,١	٢٣,٢%
الزراعي	٣٩,٩	١٩,٤%	٧,٢	١١,٧%
الصناعي	٣٩,١	١٩,٠%	٦,٠	٩,٩%
المجموع	٢٠٥,٢	١٠٠,٠%	٦١,٠	١٠٠,٠%[٩٧]

[٩٧] "البنك المركزي العراقي"، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٣، ص٢٠٩.

الاتفاقية العراقية – السوفيتية في التنفيذ

بوشر بتنفيذ اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي يوم التاسع والعشرين من اذار ١٩٥٩ [٩٨] ، ويحاول هذا المبحث معالجة الامور المتعلقة بها لغاية الثامن من شباط ١٩٦٣ كما يقتضي ذلك الاطار الزمني لموضوع كتابنا.

في هذا السياق ينبغي ان نتطرق اولا الى تنفيذ مشاريع ملحق الاتفاقية الاول بقسميه الصناعي والزراعي ، ومن ثم الملحق الثاني ، كما نتطرق ايضا الى موضوع تنفيذ الاتحاد السوفيتي للعديد من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة كمجموعة واحدة ، مع التأكيد على مشروعين مهمين هما الاسمدة واستخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي.

اشتملت عملية تنفيذ المشاريع الصناعية وفق الاتفاقية على ثلاث مراحل ، الاولى تتعلق باختيار مواقع المعامل ومسح تربتها ، والثانية تتضمن اعداد التقرير الاقتصادي والفني لكل معمل ، واخيرا مرحلة وضع المواصفات الفنية والخرائط التفصيلية للمكائن والاجهزة وخرائط الهندسة المدنية ، وتجهيز المكائن والادوات ونصبها وتحديد اسعارها.

استغرق انجاز المرحلة الاولى ، أي مرحلة اختيار مواقع المعامل ومسح تربتها ، عاما كاملا. فطبقا لما ذكرته وزارة الصناعة في السابع والعشرين من اذار ١٩٦٠ أستطاع الخبراء السوفيت بالتعاون مع الفنيين العراقيين اختيار مواقع ومسح تربة معامل الادوية، والنسيج الصوفي ، والنسيج القطني ، والحديد ، والعدد الكهربائية، والحياكة ، والجواريب، والخياطة ، والتعليب ، والمكائن والادوات الزراعية ، والزجاج ، والمصابيح الكهربائية ، ومعامل تصليح المعدات الجيولوجية[٩٩]. مما يجب ذكره هنا ان الهيئة

---

[٩٨] " الوقائع العراقية"، العدد ١٤٧ ، ٢٩ اذار ١٩٥٩.

[٩٩] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ١٨ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والاربعين المنعقدة بتاريخ ٢٤ كانون الاول ١٩٥٩ ، القرارات ١٨و٢٠و٣٠و٣٢و٣٩ : د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ١٩،محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الاولى المنعقدة بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٦٠ ، القرار رقم=

الفنية الثالثة التابعة لوزارة الاعمار حاولت في حينه ان تقوم بعملية مسح تربة بعض المشاريع قبل وصول الخبراء السوفيت ومعداتهم ، ولكن محاولتها باءت بالفشل[١٠٠]. ولم يختلف الطرفان المعنيان، السوفيت ووزارة الصناعة بالنسبة لاعمال هذه المرحلة الا حول اختيار موقع معمل النسيج القطني، اذ اقترح السوفيت مدينة اربيل موقعا له، لكن وزارة الصناعة فضلت مدينة الكوت، كونها، كما ادعت، متخلفة ومنتجة للقطن، فكان لها ما أرادت[١٠١].

انجز الجانب السوفيتي في السنة الثانية لتنفيذ الاتفاقية المرحلة الثانية منها، أي مرحلة اعداد الخبراء والفنيين السوفيت للتقرير الاقتصادي والفني لكل المعامل المذكورة اعلاه ، وكان كل تقرير عبارة عن دراسة اقتصادية وفنية معززة بمعلومات واسعة عن المعمل المقترح ، لاسيما سعته الانتاجية وكلفته ، ونسبة ارباحه المتوقعة وتقنية مكائنه ومعداته وكيفية نصبها وكلفتها ، فضلا عن خرائط هندسته المدنية[١٠٢].

=١١ د.ك.و.، الملف نفسه ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٥ شباط ١٩٦٠ القرار رقم ٣ ؛ د.ك.و، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٠ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة عشرة ، القرار رقم ١٨ المتخذ بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٦٠ . من العام ١٩٦٠ اصبحت قرارات الجلسة الواحدة لمجلس التخطيط الاقتصادي تتخذ في تواريخ مختلفة ، لذا اثرنا الاكتفاء بذكر الجلسة وتاريخ القرار تفاديا للالتباس.

[١٠٠] د.ك.و.، الوحدو الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ١٨ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثانية والاربعين المنعقدة بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٥٩ ، القرار رقم ١.

[١٠١] د.ك.و.، الملف نفسه ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والاربعين المنعقدة بتاريخ ٢٤ كانون الاول ١٩٥٩ ، القرار رقم ٣٩.

[١٠٢] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٣ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة والاربعين، القرار رقم ٣ المتخذ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠ ؛ د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٤ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة، القرار رقم ٦ المتخذ بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٦١ ؛ د. ك.و.، الوحدة الوثائقية: الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٦ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثامنة عشرة ، القرار رقم ٢٢ المتخذ بتاريخ ٣٠ آيار ١٩٦١.

وتشير وثائق مجلس التخطيط الاقتصادي الى ان تقديم تلك التقارير قد اثار عدة مشكلات للعراق ، في المقدمة منها مشكلة تقدير اسعار المكائن والالات الخاصة بالمعامل، التي كان من المقرر ان يقوم الاتحاد السوفيتي بتجهيزها. فقد كان العراق قبل عقده الاتفاقية موضوع البحث سائرا على سياسة مقارنة اسعار المكائن والمعدات والالات عن طريق المناقصة الدولية ، اما الطريقة التي كان يفضلها السوفيت في تقرير الاسعار فكانت تقوم في الغالب على اساس الوزن. ومن المفيد ان نشير الى ان اسعار الطن من المكائن والالات كانت تتراوح بين ٥٠٨,٤٣٠ ديناراً . فضلا عن ذلك فان كلفة الهندسة المدنية للمشاريع جاءت مرتفعة جدا ، وذلك لارتفاع مستوى التصاميم ، ما حال دون مشاركة المقاولين العراقيين بتنفيذ العديد من أبنية تلك المعامل[١٠٣]. لكن المجلس وبحجة الاسراع في تصنيع البلاد، قرر ان يجري الاتفاق على المواصفات الفنية في المرحلة الاولى، وعلى ان يبت في الاسعار بعد تقديم التفاصيل وباتفاق الطرفين[١٠٤]. وعندما حاولت لجنة فنية عراقية، ضمت ممثلين عن وزارات عديدة، ان تتلافى بعض المشاكل التقنية المتوقعة، اذ اقترحت ان يتم فحص المكائن والاجهزة والالات اثناء الصنع اذا ما دعت الحاجة لذلك، وان تستمر مراقبة الخبراء السوفيت بعد مدة الصيانة، فان المجلس لم يعير تلك المقترحات أي اهتمام عندما قرر الموافقة على الشروط العامة لعقد تجهيز المكائن والمواد والخبرة الفنية التي يقدمها الجانب السوفيتي[١٠٥].

---

[١٠٣] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٣ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة والاربعين ، القرار رقم ٣ المتخذ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠ ؛ د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٦ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الحادية والعشرين ، القرار رقم ٢٣ المتخذ بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٦١.

[١٠٤] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٣ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة والاربعين ، القرار رقم ٣ المتخذ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠.

[١٠٥] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٤ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة والأربعين ، القرار رقم ٦ المتخذ بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٦١.

اثار تقرير الخبراء السوفيت عن مشروع الحديد الذي قدم للجانب العراقي بتاريخ الثامن والعشرين من تموز ١٩٦٠ عدة مشكلات، فقد قدر التقرير كلفة انشاء المعمل بمبلغ كبير جدا، كان ضعف ما قدرته "شركة مكنزي" البريطانية التي درست المشروع في اواخر العهد الملكي، مع ان سعة المعمل الذي اقترحته الشركة المذكورة كانت اكبر مما اقترحه الخبراء السوفيت. والاخطر من هذا تبين للخبراء السويديين الذين استقدمهم المجلس، وباجور باهظة[١٠٦]، لدراسة المشروع بعد اعتذار الهند عن تلبية طلب المجلس، ان الخسارة السنوية المتوقعة للمشروع ستكون بحدود ١,٢٥ مليون دينار وفي الوقت نفسه اكد خبراء الامم المتحدة أن المشروع، كما اقترحه السوفيت، غير اقتصادي، وسبب خسارة سنوية كبيرة عند تشغيله. على اثر ذلك اضطر مجلس التخطيط الاقتصادي ان يؤجل البت في الموضوع. وحسبما تذكر وثائق المجلس فان عددا من الشركات العالمية تقدمت بعروض في المرحلة ذاتها تعلن عن رغبتها في أنشاء معمل مشابه للمشروع السوفيتي من حيث السعة والانتاج، وبكلفة اقل بكثير، الا ان تلك العروض لم تؤخذ بنظر الاعتبار[١٠٧].

هذه الامور ، مع غيرها دفعت وزارة الصناعة الى الدخول في مفاوضات تفصيلية مع الخبراء السوفيت حول مضامين التقارير التي قدموها ، وقد دارت بعضها حول اسعار المكائن ومواصفاتها الفنية وتصاميم الهندسة المدنية للمشاريع . ادت المفاوضات

---

[١٠٦] منح المجلس الخبراء السويديين الثلاثة ٧٠ دولارا يوميا لكل واحد منهم ، فضلا عن تحمل المجلس كافة المصاريف الاخرى. تنظر : د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٧ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة والعشرين ، القرار رقم ١٠ المتخذ بتاريخ ٩ آب ١٩٦١.

[١٠٧] د.ك.و.، الملف نفسه ، القرار نفسه ؛ د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٧ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة والعشرين ، القرار رقم ١٠ المتخذ بتاريخ ١٩ آب ١٩٦١ ؛ د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٥ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة، القرار رقم ١٥ المتخذ بتاريخ ٦ آذار ١٩٦٣.

تلك، والتي استغرقت القسم الاعظم من العام ١٩٦١ ، الى التوقيع على العقود الخاصة بمعامل الحياكة، والادوية، والنسيج الصوفي، والمعدات الجيولوجية، والعدد الكهربائية، والمصابيح، والمعدات والالات الزراعية، والزجاج، والتعليب، والخياطة، وعلى الرغم من اكمال اعلان مناقصات الهندسة المدنية لكل المشاريع المذكورة اعلاه في آذار ١٩٦٢ ، فان مجلس التخطيط الاقتصادي لم يحل للتنفيذ النهائي بعهدة مقاولين عراقيين سواء بنايتا معملي التعليب بكربلاء والخياطة ببغداد .[١٠٨]

عزت وزارة التخطيط التأخير في تشييد ابنية المعامل الى ان اعمال الهندسة المدنية لبعض المشاريع كانت من النوع الذي يصعب على المقاولين العراقيين القيام به عرقل هذا التأخير تنفيذ اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة مع الاتحاد السوفيتي ، في حين ان مكائن ومعدات واجهزة المعامل بدأت تصل الى البصرة منذ خريف العام ١٩٦١ ، لذا بدأت وزارة التخطيط تولي الموضوع بعض الاهتمام ، فاتصلت بالمستشار الاقتصادي للسفارة السوفيتية ببغداد، الذي اقترح عليها مفاتحة بلغاريا وحثها على تشييد بعض ابنية المعامل المذكورة عن طريق قرض يعقد لهذا الغرض . وقد تبين للجنة التي شكلها مجلس التخطيط الاقتصادي للاتصال بالمستشار الاقتصادي للسفارة البلغارية ببغداد، بان البت بالموضوع هو من صلاحيات الحكومة البلغارية، وانها اذا ما وافقت على ذلك فان الامر يتطلب التوقيع على قرض خاص، تبحث تفاصيله لجنة عراقية بلغارية مشتركة . كذلك اخبر المستشار اللجنة بأن الجانب البلغاري في حالة موافقته لن يجلب أي رأسمال بلغاري لصرفه في العراق، وانه يفضل فضلا عن ذلك، استيفاء اسعار البناء نقدا عن طريق المفاوضة لا عن طريق المناقصة. ازاء ذلك ارتأى المجلس الدخول في التفاوض مع الجانب البلغاري في المستقبل اذا أبدى "شروطا ملائمة"[١٠٩].

---

[١٠٨] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣١ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة ، القرار رقم ١١ المتخذ بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٦٢.

[١٠٩] د.ك.و.، الملف نفسه ، القرار نفسه ؛ د.ك.و، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٣ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة عشرة ، القرار رقم ١٧ المتخذ بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٦٢.

تكررت الحالة نفسها مع وزارة التجارة التي لاحظت في وقت مبكر ما كان يعتري عملية تنفيذ نصوص الاتفاقية العراقية - السوفيتية من تأخير، فاقترحت تأليف هيئة عامة تزود بصلاحيات واسعة، وبعدد كاف من الخبراء والفنيين العراقيين، تتولى تنفيذ الاتفاقية[١١٠] . في حين ان مجلس التخطيط الاقتصادي لم يقدم على اتخاذ أي خطوة جدية على طريق حل المشكلات المتعلقة بتاجير تنفيذ الاتفاقية، خصوصا ما كان يتعلق منها بمشكلة استلام مكائن ومعدات واجهزة معامل الاتفاقية، التي ظلت مدار بحث اكثر من سنة ونصف[١١١] .

بقي الوضع على حالهِ حتى الايام الاخيرة من عهد عبد الكريم قاسم فلم تجر سوى احالة اعمال الهندسة المدنية لمعمل العدد الكهربائية ببغداد بعهدة احد المقاولين العراقيين بسعر عطائه البالغ ٢٥٤,٥٦٦ دينارا في نهاية العام ١٩٦٢ [١١٢]. وكما تذكر احدى وثائق مجلس التخطيط الاقتصادي التي صدرت قبل تسعة ايام من انهيار النظام، فان المجلس كان بصدد الاستعداد للاحتفال بافتتاح اول معمل انجز من معامل الاتفاقية، وهو معمل التعليب ، فضلا عن وضع حجر الاساس لمعملي المعدات الكهربائية، والنسيج القطني في الكوت[١١٣].

ترددت تفسيرات مختلفة لاسباب التباطؤ الكبير الذي رافق تنفيذ اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين العراق والاتحاد السوفيتي، اقربها الى الصحة، في اعتقادنا ، ما اوردته جريدة " المواطن " الناطقة باسم الوطنيين الديمقراطيين وما ذكره

---

(١١٠) " ١٤ تموز "، العدد ٢٧ ، ٢٧ شباط ١٩٦١.

(١١١) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٥ ، محضر جلسة مجلس التخطيط السادسة ، القرار رقم ١٤ المتخذ بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٦٣.

(١١٢) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٤ ، محضر جلسة التخطيط الاقتصادي الثالثة والثلاثين ، القرار رقم ١٥ المتخذ بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٦٢.

(١١٣) د.ك.و.، الملف نفسه ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة والعشرين ، القرار رقم ١ المتخذ بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٣.

فيما بعد وزير المعارف في ذلك العهد اسماعيل العارف الذي كان على اتصال وثيق بشخص عبد الكريم قاسم ففي رأي"المواطن" ان السبب الاساس الذي ادى الى عرقلة تنفيذ مواد الاتفاقية كان يكمن في النقص الذي كان يعانيه الجهاز الحكومي، والى ضعف كفاءته، و " فساد اسلوبه في العمل"(١١٤) . فيما يعزو اسماعيل العارف الامر الى" الدعايات الغربية "والمعارضة في الداخل" (١١٥) وينبغي ان نضيف الى هذين العاملين عاملا آخر يتعلق بضعف الامكانات والخبرة التقنية لدى السوفيت ، خصوصا في ميدان الصناعات الخفيفة.

تتجسد الحقيقة الاخيرة بوضوح في موضوع مشروع استخلاص الكبريت في كركوك فقد قرر الخبراء السوفيت على اثر زيارتهم لمدينة كركوك في الثلاثين من حزيران ١٩٥٩ اختيار موقع جديد للمشروع يبعد عن موقعه القديم مسافة اربعة كيلومترات ونصف الكيلومتر، ثم انهمكوا بوضع التقرير الخاص بالمشروع ، الذي تسلمته وزارة الصناعة في الثامن من كانون الثاني ١٩٦١ . بعد ذلك شكلت الوزارة لجنة خاصة لدراسته ، كما قامت وزارة التخطيط من جانبها بدراسة التقرير ، وبينت ملاحظاتها في مذكرتها التي قدمتها الى رئيس مجلس التخطيط الاقتصادي بتاريخ الثامن من ايار ١٩٦١ ، وفي المقدمة منها ان المشروع بتصميمه الذي اقترحه السوفيت غير اقتصادي، وذلك بسبب عدم استخدام الطرق الانتاجية الحديثة المستندة الى الضغط، ما يؤدي الى استخدام اجهزة ضخمة، والى ارتفاع تكاليف التشغيل . وبالمناسبة ذكّرت وزارة التخطيط المجلس بان الجانب السوفيتي سبق ان اعلن عن عدم توفر كابسات الغاز اللازمة للمشروع في الاتحاد السوفيتي. في ختام مذكرتها اوصت الوزارة المجلس برفض التصميم الذي اقترحه السوفيت(١١٦).

---

(١١٤) " المواطن " (جريدة) ، بغداد ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٢.

(١١٥) اسماعيل العارف ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧.

(١١٦) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٥ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة ، القرار رقم ١٩ المتخذ بتاريخ ٦ حزيران ١٩٦١ ؛ د.ك.و ، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٦ ، محضر جلسة مجلس التخطيط=

اما وزارة الصناعة فانها بعد ان اكدت ان المشروع من المشاريع التي تتركز عليها النهضة الصناعية في القطر ، اقترحت إجراء بعض التغييرات الفنية على التصميم المقترح، فضلا عن اعتراضها على اسعار المكائن والمعدات الخاصة بالمشروع التي جاءت مرتفعة جدا اذا ما قورنت بالاسعار التي قدمت للمجلس في ربيع العام ١٩٥٨. بعد هذا كله طلب المجلس من وزارة الصناعة الدخول في مفاوضات مع الجانب السوفيتي لغرض تخفيض اسعار المكائن والمعدات والاجهزة الخاصة بالمشروع[١١٧].

رفض الجانب السوفيتي تخفيض الاسعار المقدمة منه، فلم يثر موضوع مشروع استخلاص الكبريت في كركوك الى حين سقوط نظام عبد الكريم قاسم[١١٨].

لم يكن مصير مشروع معمل الاسمدة بالبصرة افضل من ذلك، فبعد ان رد المجلس عروض الشركات التي تقدمت لتنفيذ وطرد "شركة امونيا كازالة" الاستشارية السويسرية المشرفة عليه[١١٩] ، حشر المشروع حشرا في الاتفاقية العراقية – السوفيتية. امضى السوفيت عاما كاملا في اختيار موقع المعمل ، وقد عانت وزارتا الصناعة والتخطيط كثيرا من اجل اقناع الخبراء السوفيت بافضلية البصرة موقعا للمشروع الذي

=الاقتصادي الحادية والعشرين ، القرار رقم ٢٤ المتخذ بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٦١ ؛ د.ك.و .، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٥ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة ، القرار رقم ١٠ المتخذ بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٦٣.

[١١٧] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٦ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الحادية والعشرين ، القرار رقم ٢٤ المتخذ بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٦١.

[١١٨] من الجدير بالذكر ان مجلس التخطيط الاقتصادي قرر في أواخر آذار سنة ١٩٦٣، أي بعد مرور حوالي شهر ونصف على سقوط عبد الكريم قاسم ، اخراج المشروع من الاتفاقية العراقية – السوفيتية ، وتنفيذه على اساس المواصفات المقررة سابقا تنظر : د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣٥ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة القرار رقم ١٠ المتخذ بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٦٣

[١١٩] للتفصيل ينظر : الفصل الثاني ، ص ٦٦ – ٦٧ .

يعتمد على الاسواق الخارجية في تصريف منتوجاته[١٢٠] . ومضت السنة الثانية في البحث عن الشركة القادرة على القيام بعملية المسح الطوبوغرافي للموقع، فبعد ان اعلنت وزارة الصناعة عجزها عن القيام بالمسح اضطر المجلس الى الاذعان لشروط واسعار الشركة الوحيدة التي استجابت لدعوته المباشرة ، وهي "شركة ار.سي.بي. كونستركستون المحدودة" الكندية وبسعر عطائها البالغ ٢٨,٢٩٢ دينارا [١٢١]. وبعد ذلك وقعت وزارة الصناعة مع الجانب السوفيتي عقد اعداد التقريرالخاص بالمشروع، الذي لم ينجز الا في منتصف العام ١٩٦٢. وعند دراسة التقرير تبين للجنة الخاصة التي شكلتها وزارة الصناعة لهذا الغرض بان كلفة المشروع عالية ، فقد قدرها التقرير بـ ١٤,٧٨٨,٠٠٠ ديناراً، وان الناحية الفنية للمشروع ليست احسن الحالات المعروفة فضلا عن ان المشروع غير اقتصادي ذلك لان تكاليف جميع المنتوجات تعد عالية . واخيرا اقترحت اللجنة بعد ان لمست تردد السوفيت عن تنفيذ هذا المشروع المهم، الاعتماد على احدى الشركات العالمية ذات الاختصاص والخبرة لدراسة جميع التقارير التي تم اعدادها ، وتقديم اقتراحاتها حول اقصر السبل واكثرها اقتصادا لتنفيذه[١٢٢].

جاء تقويم وزارة التخطيط للتقرير نفسه مطابقا لذلك ، فانها بعد ان درسته اكدت ان التصميم المقترح للمشروع لا يوفر المتطلبات اللازمة لمشروع اقتصادي يمكنه طرح منتوجاته في الاسواق العالمية باسعار منافسة، وان التصميم يعاني ثغرات فنية، رفضت الوزارة مع ذلك، فكرة تشكيل لجنة وزارية لدراسة المشروع، او الطلب من الخبراء السوفيت اعادة دراسته مجددا، ذلك لان الامر يحتاج، برأيها، الى خبرة

---

[١٢٠] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ١٩ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثالثة، القرار رقم ٢٠ المتخذ بتاريخ ٤ شباط ١٩٦٠.

[١٢١] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٥ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي العاشرة ، القرار رقم ١١ المتخذ بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٦١.

[١٢٢] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٤ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثانية والثلاثين ، القرار رقم ١٠ المتخذ بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٦٢.

واختصاص عالميين. وكان من رأي الوزارة تنفيذ المشروع على اساس مناقصة عالمية تأخذ بنظر الاعتبار الابتكارات الانتاجية الكيمياوية الجديدة التي تظهر باستمرار في حقل هذه الصناعة.

على الرغم من ذلك قرر مجلس التخطيط الاقتصادي تشكيل لجنة من وزارتي الصناعة والتخطيط، وتخويلها صلاحية الاتصال بالجانب السوفيتي لغرض اعادة النظر بدراسة المشروع من جميع نواحيه، خصوصا الاقتصادية منها، بشيء من الدقة والتفصيل، وذلك بهدف تخفيض كلفة الناتج الى الحد الذي يمكنه المنافسة في الاسواق الحرة[١٢٣]. وبما ان القرار الاخير اتخذ قبل سقوط عبد الكريم قاسم باقل من شهرين، لذا فان تنفيذه تأخر الى ما بعد عهده بمدة طويلة[١٢٤].

وتنفيذا للاتفاقية العراقية – السوفيتية وقع العراق عقدا خاصا مع "مؤسسة تكنو اكسبورت" السوفيتية للقيام بعملية المسح المعدني والجيولوجي جندت المؤسسة ١٥٥ خبيرا لانجاز هذا العمل المهم، توزعوا على احدى عشرة فرقة استطاعت ان تنجز مسح اكثر من ١٥ الف كم٢ من الاراضي الشمالية والشمالية الشرقية، واكملت ايضا اعمال المسح الجيولوجي والحفريات للتحري عن الفوسفات والكبريت في منطقة الفتحة والمخلط بواقع ٥٠٠ كم٢. كما قامت المؤسسة نفسها بأعمال المسح الزلزالي والحفر التنقيبي في منطقة خانقين بواقع ٣٠٠ كم٢ [١٢٥].

---

[١٢٣] د.ك.و. الملف نفسه ، القرار نفسه.

[١٢٤] في ايار ١٩٦٤ فقط قرر مجلس التخطيط الاقتصادي احالة الاشراف على المشروع الى احدى الشركات العالمية، وفي نهاية العام ١٩٦٦ عهد المشروع للتنفيذ النهائي الى " شركة ميتسوبشي للصناعات الثقيلة " اليابانية بسعر عطائها الاجمالي البالغ ٦.٧٥٦.٠٠٠ دينار. تنظر : د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٤١ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثانية، القرار رقم ٢٩ المتخذ في ١٦ ايار ١٩٦٤ ؛ د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٤٥ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الحادية عشرة، القرار رقم ١ المتخذ بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٦.

[١٢٥] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣٣، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة عشرة، القرار رقم ٣ المتخذ بتاريخ ١٦ تشرين الاول ١٩٦٢: د.ك.و. الملف نفسه، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الحادية والعشرين، القرار رقم ٤ المتخذ بتاريخ ٢ =

نصت الاتفاقية العراقية – السوفيتية على تقديم الجانب السوفيتي المساعدات الضرورية لانشاء خمس مزارع حكومية في العراق لانتاج القطن والرز والبنجر السكري والحبوب الديمية والنباتات الطبية. تم تشكيل لجنة عراقية سوفيتية مشتركة للاشراف على عملية انشاء تلك المزارع التي جرى تخصيص مبلغ ١,٥٤٣,٣٨٤ دينارا للمرحلة الاولى منها ، وقد تضمنت تأسيس وادارة وتشغيل مزرعتي القطن في الصويرة، والنباتات الطبية في ابي غريب على مدى سنة واحدة فقط[١٢٦].لم تخل الدراسات التي قدمها الخبراء السوفيت بصدد المشروع من ثغرات جدية، ما اجبر مجلس التخطيط الاقتصادي على اعادة النظر فيها بالتعاون مع احد خبراء وزارة الزراعة[١٢٧].

ان انشاء المزارع الحكومية كان، في الواقع تقليدا غير موفق لتجارب الدول الاشتراكية، وكان من المفروض عدم التورط فيه، خصوصا ان المزارع الإنموذجية الحكومية القائمة نفسها كانت تشكو مشكلات جدية افضت، عمليا، الى اهمالها ثم ان كلفة انشاء هذه المزارع كانت عالية جدا، وكانت ادارتها تحتاج الى ملاك كبير وكفوء، كما خصصت لها مساحات كبيرة من افضل الاراضي. ومن الجدير بالذكر ان صحيفة " الاهالي" الناطقة باسم الحزب الوطني الديمقراطي انتقدت بشدة توجهات مجلس التخطيط الاقتصادي في هذا الميدان، وتوقعت ان يكون الفشل الذريع مصيرا حتميا للمزارع الحكومية [١٢٨].

=تشرين الثاني ١٩٦٢؛ د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٤، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة والعشرين ، القرار رقم ١٥ المتخذ بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٣.

[١٢٦] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط الاقتصادي السادسة والثلاثين، القرار رقم ٢٠ المتخذ بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٦٠ ؛ د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٣ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة والاربعين، القرار رقم ٢٥ المتخذ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠ ؛ د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣١ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السادسة، القرار رقم ١٦ المتخذ بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٦٢.

[١٢٧] " الاهالي "، العدد ٤٨٥ ، ٢١ تموز ١٩٦٠ .

[١٢٨] "الاهالي" ، العدد ٤٨٥ ، ٢١ تموز ١٩٦٠.

اختلف الامر عن ذلك بالنسبة لاعمال انشاء السايلوات لخزن الحبوب التي كان العراق بأمس الحاجة اليها . نصت اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي على انشاء سايلوين ، تحدد موقعهما في بغداد والكوت اذ قامت " مؤسسة تكنو اكسبورت" بأختيار الموقعين وبوضع التصاميم الهندسية اللازمة لهما، ثم احال مجلس التخطيط الاقتصادي تنفيذ الاعمال الهندسية. المدنية لسايلو بغداد بعهدة مقاول عراقي بكلفة ١١٠,٤٥٤ دينارا ، واحال الاعمال نفسها بالنسبة لسايلو الكوت الى مقاول عراقي آخر بسعر بلغ ١٩٦,٩٤٥ دينارا [١٢٩].

نص الملحق الثاني من الاتفاقية العراقية – السوفيتية على ان يقوم الجانب السوفيتي بابداء المساعدة الفنية لتنفيذ عدد من المشاريع الزراعية والاروائية الاخرى في العراق، اهمها مشروع السيطرة على مياه دجلة والفرات، ومشروع ري وبزل المنطقتين الوسطى والجنوبية من القطر، وتحسين الملاحة في دجلة والفرات وشط العرب ومشروع انشاء عدد من المحطات لتأجير المكائن الزراعية. في ضوء ذلك كلفت "مؤسسة تكنوبروم اكسبورت" السوفيتية بدراسة كيفية السيطرة على مياه دجلة والفرات[١٣٠].

بعد دراسات استمرت اكثر من سنتين رفعت المؤسسة تقريرها عن السيطرة على مياه الفرات بتاريخ التاسع عشر من اذار عام ١٩٦٢، وتقريرها عن السيطرة على مياه دجلة بتاريخ التاسع والعشرين من آب العام نفسه. أوصى التقرير الاول بأنشاء أما خزان واحد في حديثة بسعة ٩,٨ مليار م٣، وبكلفة خمسين مليون دينار، بما فيها كلفة

---

[١٢٩] د.ك.و، الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، الملف بلا ، تسلسل الملف ٢٤، محضر جلسة مجلس التخطيط ١٩٦١ ؛ د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣١، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي التاسعة والعشرين، القرار رقم ١٢ المتخذ بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٦٢.

[١٣٠] سبق لهذا المشروع ان درس من قبل "شركة هرزا " الامريكية ، و "شركة لايكو" الهولندية كلا على حدة.

انشاء محطة توليد للكهرباء عند موقع الخزان، أو انشاء خزانين، احدهما في راوه بسعة ١,٤ مليار م٣، والاخر في حديثة بسعة ١,٢ مليار م٣، وبكلفة اربعة وثلاثين مليون دينار، بضمنها كلفة محطتي توليد الكهرباء.

وفي تقريرها الثاني نصحت "مؤسسة تكنو بروم اكسبورت" مجلس التخطيط الاقتصادي بصرف النظر عن فكرة انشاء سد الفتحة، وذلك لعدم صلاحية الموقع من الناحية الجيولوجية، وايدت فكرة انشاء سد اسكي موصل بسعة ٧,٧ مليار م٣، وسد بخمة على الزاب الكبير بسعة ٨,٣ مليار م٣، على ان يباشر بسد اسكي موصل قبل سد بخمة [١٣١].

والتزم السوفيت، فضلا عن ذلك بتقديم المساعدة الفنية لمشروع بزل اراضي وسط العراق وجنوبه [١٣٢] ، التي تقدر مساحتها بستة ملايين دونم. كان هذا المشروع يعد في حينه من اهم المشاريع الزراعية في العراق، وقد ارتأت مديرية الري العامة ، وقبل ان يبدأ الخبراء السوفيت بدراساتهم، تقليص مساحة المشروع الى ٣,٦ مليون دونم، وان تشمل الدراسة التي تعد بصدد المشروع على تنظيم الري والبزل في آن واحد "لتؤدي الى نتائج افضل وفائدة اكبر "وبعد موافقة الخبراء السوفيت على ذلك وقع العقد الخاص بالمشروع في بداية العام ١٩٦٢ [١٣٣].

أنجز الخبراء السوفيت ايضا دراسة القسم الاول لمشروع تحسين الملاحة في دجلة والفرات وشط العرب في نهاية العام ١٩٦٢، وقرر المجلس ان يباشر بالعمل في القسم

---

[١٣١] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣٦ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة عشرة، القرار رقم ١٢ المتخذ بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٦٣.

[١٣٢] كانت "شركة ناين تبيت ابت ومكارثي" الامريكية قد درست في أواخر العهد الملكي جميع الاراضي الواقعة بين الكوفة والفاو، وقدمت اثر تلك الدراسة عدة مقترحات لاحياء الاراضي فيها. للتفصيل تنظر : د.ك.و الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣١ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي السابعة ، القرار رقم ٢١ المتخذ بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦٢.

[١٣٣] د.ك.و. الملف نفسه ، القرار نفسه.

الثاني منه [١٣٤]. وقد توقف العمل في المشروع بعد سقوط عبد الكريم قاسم مباشرة اذ تبين، كما تؤكد وثائق مجلس التخطيط الاقتصادي ، ان المشروع لم يدرس "دراسة مستفيضة وكاملة" [١٣٥].

أنجز الخبراء السوفيت في الوقت نفسه الدراسات الاولية الخاصة بمشروع معمل انتاج وتصليح السفن النهرية بالبصرة، واعدوا تقريرا مفصلا بكل ما يتعلق بالمشروع من حيث الكلفة والطاقة الانتاجية. أتخذ المجلس على أثر ذلك قرارا يقضي بالمباشرة بتنفيذ المرحلة الثانية للمشروع، أي مرحلة وضع التصاميم والمواصفات الفنية اللازمة[١٣٦].

قطع الخبراء والفنيون السوفيت اشواطا بعيدة على طريق انشاء اربع محطات لتأجير المكائن والالات الزراعية بعد ان هيأوا لذلك أحد عشر خبيرا وعدداً من الفنيين[١٣٧].

واخيرا نشير الى ان مجموع المبالغ التي تم سحبها على حساب القرض السوفيتي لغاية نهاية سنة ١٩٦٢ المالية، أي حتى الحادي والثلاثين من آذار ١٩٦٣ قد بلغت١٨,٩٣٢,٣١٠ دنانير[١٣٨].

ان الحقائق والارقام التي اوردناها حتى الآن ليس بوسعها ان ترسم لنا صورة مشرقة متكاملة الابعاد عن سياسة الاعمار الإقتصادي في العهد الجمهوري، وهي صورة جاءت دون مستوى الطموح والتوقع الى حد كبير جدا. ولتعزيز هذا الرأي نضيف

---

[١٣٤] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣٤، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الثامنة والعشرين، القرار رقم ١٠ ،المتخذ بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٣.

[١٣٥] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٣٥، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة، القرار رقم ١٢ المتخذ بتاريخ ٦ آذار ١٩٦٣.

[١٣٦] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا، تسلسل الملف ٢٠ ، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الخامسة عشرة ، القرار رقم ٢٠ المتخذ بتاريخ ٥ نيسان ١٩٦٠.

[١٣٧] د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ٣٠، محضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي الرابعة والاربعين، القرار رقم ١٠ المتخذ بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٦٢.

[١٣٨] "الجمهورية العراقية" وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية لسنة ١٩٦٢ المالية" بغداد ، ١٩٦٤، ص ٢٠.

الحقائق الآتية التي تنطوي على مغزى عميق بالنسبة لما نحن بصدد معالجته فان نسبة التنفيذ في برامج مجلس الاعمار في غضون المدة الممتدة بين عامي ١٩٥١و١٩٥٩ على حساب المبالغ المصروفة فعلا بلغت ٥٤.٦% في حين بلغت نسبة التنفيذ بالنسبة لمشاريع الخطة الاقتصادية المؤقتة ٣٣%، وبالنسبة للخطة الاقتصادية التفصيلية [١٣٩]. بلغت ٢٩.٧٢% فقط (يراجع الجدول رقم ٧).

وعند التمعن في هذه النسب يجب ان نأخذ بنظر الاعتبار حقيقة ان السنوات الاولى من عمر مجلس الاعمار في العهد الملكي تزامنت مع مرحلة التأسيس، ومرحلة التأسيس تعني، بالبداهة، الخوض في تجربة جديدة يكون التعامل معها اصعب من الحالات اللاحقة. اضف الى ذلك ان موارد خزينة الدولة من الثروة النفطية في تلك السنوات كانت اقل بكثير من مواردها فيما بعد.

الجدول رقم (٧)

نسبة تنفيذ المشاريع في برامج مجلس الاعمار

والخطتين المؤقتة والتفصيلية مليون دينار

البيان	التخصيصات المقررة	المصروفات الفعلية	النسبة المئوية للمصروفات الفعلية
برامج مجلس الاعمار	٥٠٦,٣٧٢	٢٧٦,٠٩٣	%٥٤,٦
الخطة الاقتصادية المؤقتة	٣٢٨,٢٧٠	١٠٨,٣٧٧	%٣٣,٠
الخطة الاقتصادية التفصيلية	٢٠٥,٢	٦١,٠	%٢٩,٧٢[١٤٠]

[١٣٩] لغاية ٣١ كانون الثاني ١٩٦٣.

[١٤٠] خلاصة نتائج متابعة تنفيذ الاهداف الاستثمارية للبرامج والخطط الاقتصادية بالعراق ١٩٥١ ـ ١٩٦٩، من منشورات وزارة التخطيط، بغداد ١٩٧١، ص٨، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٣، بغداد، ص٢٠٨ ـ ٢١٠.

أما مجموع التخصيصات المقررة قانونا للمدة من الاول من نيسان ١٩٥٨ ولغاية الحادي والثلاثين من اذار ١٩٦٣ معا فقد بلغت ٦٢١,٤ مليون دينار، فيما لم يتم رصد سوى مبلغ ٢٨٩,٢ مليون دينار فعلا لكل مشاريع الاعمار في العهد الجمهوري، أي ٤٦,٥% فقط من المبالغ المقررة [١٤١]. وهذا بدوره يؤلف خللا واضحا بين القول والفعل، أو بين النظرية والتطبيق.

يظهر الخلل نفسه مرة اخرى في ابواب صرف المبالغ المرصودة للمشاريع العمرانية في غضون المرحلة ذاتها، اذ بلغ المصروف على مشاريع قطاع الاسكان والمباني العامة ١٢٩,٩ مليون دينار، أي ما يؤلف ٤٩,٠٩% من مجموع المصروفات في تلك المرحلة. ويأتي بعده قطاع النقل والمواصلات الذي بلغت حصته من المبالغ المصروفة ٥٢,٨ مليون دينار ، أي ١٩,٩٥% من مجموعها. يحتل القطاع الزراعي المرتبة الثالثة في هذا السياق، فقد بلغت حصته من المصروفات ٤٨,٧ مليون دينار، أي ١٨,٤% منها. أما القطاع الصناعي فقد ظل يحتل المرتبة الاخيرة، اذ بلغت الاموال المصروفة على مشاريعه في عهد عبد الكريم قاسم ٣٤ مليون دينار فقط، أي ما يؤلف ١٢,٨% من مجموع المبالغ المصروفة على مجمل المشاريع العمرانية في ذلك العهد[١٤٢]. كما لايخفى ان هذا الامر يتنافى كليا مع ما ورد بصدد القطاع الصناعي في قانون الخطة التفصيلية، وما قيل عنه بعد صدور القانون مباشرة.

---

[١٤١] احتسبت النسبة بالاعتماد على الارقام الواردة في "البنك المركزي العراقي" التقرير السنوي سنة ١٩٦٢، ص ٥٣ – ٥٥.

[١٤٢] احتسبت النسب بالاعتماد على الارقام الواردة في المصدر نفسه ، "البنك المركزي العراقي" التقرير السنوي ١٩٦٣ ، ص ٢٠٠ – ٢٠٨ .

الخاتمة

كان التحرر الاقتصادي يؤلف واحدا من اهداف ثورة الرابع عشر من تموز الاساسية باعتباره شرطا حيويا لابد منه لتعزيز الاستقلال السياسي للعراق.

لاشك في ان قادة الثورة واطرافها دون استثناء كانوا صادقين في نياتهم، مخلصين في توجهاتهم بالنسبة لهذا الموضوع الحساس الذي اعتمدت على نتائجه مجموعة كبيرة من اهم قضايا الدولة والمجتمع. لكن النيات ليس بوسعها ان تتحكم بالنتائج في مثل هذه الامور المصيرية التي تتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل، والمحركات التي ينبغي التعامل معها بأسلوب علمي وواقعي صرف لايدع مجالا للعواطف مهما كان نوعها ، وللاهداف الذاتية بغض النظر عن دوافعها ان تترك بصماتها على مسارها الدقيق. وهذا مطلب يكاد يكون من المستحيل تحقيقه في زمن الثورات التي لها بدورها، على ما يبدو ، قواعد وظواهر ثابتة قلما تتأثر بعنصري الزمان والمكان في العالم الثالث. وبدءا نسمح لانفسنا ان نقول ان الثورات المعاصرة تحمل في احشائها، لهذا السبب تحديدا، عوامل تعثر سياستها الاقتصادية ان لم نقل فشلها. تتفاعل مع هذا العامل الداخلي الاهم عوامل خارجية تبقى مهمة في كل الاحوال قياسا به.

كان رد الفعل السياسي العام على الوجود الغربي في العراق ظاهرة طبيعية ولدتها ظروف وعوامل مختلفة لا مجال للخوض في تفصيلاتها هنا، لكن التطرف في التعامل مع افرازات تلك الظاهرة لم يكن عقلانيا دائما، ولا واقعيا في حالات غير قليلة، ما ترك بصماته بصورة واضحة على العديد من الخطوات، والاجراءات التي اتخذت في ميدان التخطيط الاقتصادي، خصوصا في المراحل المبكرة من عمر الثورة. وقد تجسد ذلك بصورة واضحة في الموقف المتزمت الذي اتخذه مجلس الاعمار في ما تبقى له من عمر في العهد الجمهوري من الشركات الغربية الاستشارية والمقاولة ذات الخبرة العالية ، والامكانات الفنية الفريدة التي كان العراق بأمس الحاجة لها، فكان ما لحق بالاقتصاد

العراقي من ضرر جراء تلك السياسة اكبر مما تلقته الشركات تلك من ضرر مادي لم يكن يعني الكثير بالنسبة لها.

احتفظت الشعارات العامة التي اقتضتها طبيعة النضال السياسي اليومي للمعارضة في العهد الملكي بقوة تاثيرها احيانا في فكر مخططي السياسة الاقتصادية في العهد الجمهوري، فانهم ارادوا، في تصورهم، التعويض عن الماضي بالاعتماد على سياسة حرق المراحل، او اجتيازها الخارق لاقامة مجتمع صناعي متطور كان حلما جميلا، وعزيزا يراود فكر كل وطني عراقي مخلص، لكن ما تحقق على ارض الواقع كان دون ذلك الحلم الى حد بعيد. ينطبق هذا القول على مرافق الاعمار الاقتصادي الاخرى بدرجات متفاوته بأستثناء قطاع الاسكان والمباني العامة الذي تحول، مع ذلك الى عبء على ميزانية الدولة بسبب عدم التخطيط المتوازن.

وقد عانى مجمل التخطيط نفسه في المرحلة الجديدة شوائب وثغرات غير قليلة. ففي غياب السلطة التشريعية، وانعدام المراقبة الدستورية كان امرا طبيعيا ان يُلقي الاتجاه الفردي العام بظلاله عليه ايضا، من ذلك ان قانون "مجلس التخطيط الاقتصادي " منح رئيس الوزراء سلطات واسعة، وجعل لمجلس الوزراء هيمنة واضحة على تقرير قضايا التخطيط الاقتصادي، وكل ما يتعلق بتنفيذ مشاريعه. ولم تخضع "الخطة الاقتصادية المؤقتة" اصلا للدراسة الكافية، فجاءت خالية من جدولة المشاريع على اساس الأولوية، وقد ضاع الشطر الاكبر من السنة الاولى من تاريخ نفاذها في العمل من اجل تجاوز ثغراتها تنقيحا وتنسيقا، لذا فان ما نفذ منها كان يتعلق اساسا بمجموعة من المشاريع الثانوية ذات الاهمية الاقتصادية المحدودة.

لم تكن نواقص الخطة الاقتصادية التفصيلية قليلة بدورها. فهي ظلت نظريا اسيرة خطط ودراسات وافكار ومقترحات مجلس الاعمار السابق، لكنها اعتمدت عمليا نهجا آخر في التنفيذ الذي كانت نسبته هي الاقل في تاريخ العراق الاقتصادي الى ذلك الحين. ولاسباب مختلفة لم تبرر اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد

السوفيتي ما علق عليها من آمال جسام، فكان دورها محدودا في النهوض الاقتصادي المنشود.

لا يمكن فصل هذه النتائج عن الصراع السياسي المحموم الذي انتقلت اثاره الى كل مرافق الدولة والمجتمع في تلك المرحلة. وفي خضم ذلك الصراع فقد الاقتصاد بسرعة موقعه المتميز في سياسة الدولة، اذ تحولت السلطة إلى الهم الاول بالنسبة لجميع الاطراف المتصارعة، من كان منها في الحكم، ومن كان منها في خندق المعارضة. وبالنسبة للطرف الحاكم ربما يكفي ان نقول ان الخط البياني لتنفيذ مشاريع الخطة الاقتصادية التفصيلية كان يؤشر هبوطا واضحا بالنسبة للعديد من قطاعاتها ومشاريعها الاكثر حيوية، فانتاب سير عملية انجاز الخطة قدر كبير من الاضطراب والتلكؤ، بحيث اصبح اصدار قرار من مجلس التخطيط الاقتصادي يحتاج احيانا الى بضعة اشهر، وغدت قرارات الجلسة الواحدة للمجلس تحمل اكثر من تاريخ، كما ان الفاصلة الزمنية بين قرار وآخر من قراراته اصبحت تعد بالاشهر لا بالايام والاسابيع كما كان عليه الامر في البداية، ويلاحظ المتتبع بسهولة ما حصل من اضطراب في تسلسل جلسات مجلس التخطيط، خصوصا في السنة الاخيرة من عهد عبد الكريم قاسم.

فيما كان يهم المعارضة من ظواهر تردي الوضع الاقتصادي، والجوانب السلبية في الخطط الاقتصادية تشريعا وتنفيذا النيل من الوضع القائم لا التقويم ولا التوجيه.

انعكست هذه العوامل، مع غيرها، بقوة على سياسة التخطيط الاقتصادي في عهد الجمهورية العراقية الاولى (١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣)، وتركت دون شك، اثرا سلبيا في شعبية عبد الكريم قاسم مما سهل مهمة النيل من نظامه وللتوكيد ربما يكفي ان نقول ان المرحلة الاخيرة من عهده شهدت تخلي جميع شرائح البورجوازية الوطنية عنه التي ظلت متمسكة به على مدى الجزء الاكبر من سنوات حكمه، ولم يكن تاثير خيبة تلك الشرائح من سياسته الاقتصادية قليلا على ما اتخذت من مواقف منه في نهاية المطاف.

الملاحق

الملحق رقم ١
اعضاء مجلس الاعمار في العهد الجمهوري (تموز ١٩٥٨ – تموز ١٩٥٩)

اسم العضو	منصبه في الوزارة	فترة عمله في المجلس	الانتماء الطبقي للعضو	المؤهلات العلمية للعضو	الولادة
عبد الكريم قاسم	رئيس الوزراء	١٩٥٨/٨/٨- ١٩٦٣/٢/٨	ابن فلاح	ضابط/خريج الكلية العسكرية،وكلية الاركان،وكلية الضباط الكبار ببريطانيا	١٩١٤/بغداد
عبد السلام عارف	نائب رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية	١٩٥٨/٨/٨- ١٩٥٨/٩/٢٩	ابن بزاز	ضابط/خريج الكلية العسكرية،وكلية الاركان	١٩٢١/بغداد
ناجي طالب	وزير الشؤون الاجتماعية	١٩٥٨/٨/٨- ١٩٥٩/٢/٧	ابن ملاك	ضابط/خريج الكلية العسكرية وكلية الاركان، وكلية سانت هيرست البريطانية	١٩١١/ذي قار
محمد حديد	وزير المالية	١٩٥٨/٨/٨- ١٩٥٩/٧/١٣	ابن تاجر	بكالوريوس/اقتصاد	١٩٠٧/الموصل
فؤاد الركابي	وزير الاعمار	١٩٥٨/٨/٨- ١٩٥٨/٩/٢٩	ابن فلاح	بكالوريوس/هندسة	١٩٣١/ذي قار
ابراهيم كبة	وزير الاقتصاد	١٩٥٨/٨/٨- ١٩٥٩/٧/١٣	ابن تاجر	دبلوم/اقتصاد	١٩١٩/بغداد

بابا علي الشيخ محمود	وزير الموصلات	١٩٥٨/٨/٨- ١٩٥٩/٢/٧	ابن ملاك	بكالوريوس/اقتصاد	١٩١١/سليمانية
الدكتور طلعت الشيباني	وزير الاعمار	١٩٥٩/٢/٨- ١٩٥٩/٧/١٣	ابن ملاك	دكتوراه/قانون	١٩١٧/ديالى
حسن الطالباني	وزير المواصلات	١٩٥٩/٢/٨- ١٩٥٩/٧/١٣	ابن ملاك	بكالوريوس/قانون	١٩١٣/بغداد
عبد الوهاب الامين	وزير الشؤون الاجتماعية	١٩٥٩/٢/٨- ١٩٥٩/٧/١٣	ابن كاسب	ضابط/خريج الكلية العسكرية، وكلية الاركان	١٩١٨/بغداد
احمد محمد يحيى	وزير الداخلية	١٩٥٩/١٠/١٢- ١٩٥٩/٧/١٣	ابن كاسب	ضابط/خريج الكلية العسكرية، وكلية الاركان	١٩١٦/الموصل
هديب الحاج حمود	وزير الزراعة	١٩٥٨/٨/٨- ١٩٥٩/٧/١٣	إبن ملاك	بكالوريوس/قانون	١٩١٩/الديوانية
فؤاد عارف	وزير دولة	١٩٥٩/٣/١٥- ١٩٥٩/٦/٨	من الاسرة البرزنجية المعروفة، وكان والده عضو مجلس بلدية ببغداد في أواخر العهد العثماني	ضابط/خريج الكلية العسكرية	١٩١٣/العمارة

الملحق رقم – ٢ –

اعضاء مجلس التخطيط الاقتصادي (تموز ١٩٥٩ – شباط ١٩٦٣)

اسم العضو	منصبه في الوزارة	فترة عمله في المجلس	الانتماء الطبقي للعضو	المؤهلات العلمية للعضو	الولادة
عبد الكريم قاسم	رئيس الوزراء	١٩٥٨/٨/٨- ١٩٦٣/٢/٨	ابن فلاح	ضابط/خريج الكلية العسكرية،وكلية الاركان،وكلية الضباط الكبار ببريطانيا	١٩١٤/بغداد
محمد حديد	وزير المالية	١٩٥٩/٧/٢٧- ١٩٦٠/٥/٢	ابن تاجر	بكالوريوس/اقتصاد	١٩٠٧/الموصل
جواد هاشم	وزير المالية وكالة	١٩٦٠/٥/٤- ١٩٦٠/٨/١٩	ابن تاجر	بكالوريوس/علوم	١٩١١/بغداد
عبداللطيف الشواف	وزير المالية وكالة	١٩٦٠/٨/٢٠- ١٩٦٠/١١/١٤	ابن رجل دين	بكالوريوس/قانون	١٩٢٢/بغداد
الدكتور مظفر حسين جميل	وزير المالية	١٩٦٠/١١/١٥- ١٩٦٣/٢/٨	ابن تاجر	دكتوراه/اقتصاد	١٩١٨/بغداد
الدكتور طلعت الشيباني	وزير التخطيط	١٩٥٩/٧/٢٧- ١٩٦٣/٢/٨	ابن ملاك	دكتوراه/قانون	١٩١٧/ديالى
حسن الطالباني	وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية	١٩٥٩/٧/٢٧- ١٩٦٣/٢/٨	ابن ملاك	بكالوريوس/قانون	١٩١٣/بغداد

محي الدين عبدالحميد	وزير الصناعة	١٩٦٠/٥/٣- ١٩٦٣/٢/٨	جده موظف وابوه ضابط	ضابط/خريج الكلية العسكرية	١٩١٤/بغداد
ابراهيم كبه	وزير الاصلاح الزراعي	١٩٥٩/٧/٢٧- ١٩٦٠/٢/١٥	ابن تاجر	دبلوم/اقتصاد	١٩١٩/بغداد
احمد محمد يحيى	وزير الاصلاح الزراعي وكالة	١٩٦٠/٢/١٦- ١٩٦٣/٢/٨	ابن كاسب	ضابط/خريج الكلية العسكرية وكلية الاركان	١٩١٦/الموصل
هديب الحاج حمود	وزير الزراعة	١٩٥٩/٧/٢٧- ١٩٦٠/١/٢	ابن ملاك	بكالوريوس/قانون	١٩١٩/الديوانية
عبدالوهاب الامين	وزير الشؤون الاجتماعية	١٩٥٩/٧/٢٧- ١٩٦٠/١٠/١٩	ابن كاسب	ضابط/خريج الكلية العسكرية وكلية الاركان	١٩١٨/بغداد
فؤاد عارف	وزير الزراعة وكالة	١٩٦٠/١٠/٢١- ١٩٦١/٤/٢٤	من الاسرة البرزنجية الكردية المعروفة، وكان والده عضو مجلس بلدية ببغداد في أواخر العهد الملكي	ضابط/خريج الكلية العسكرية	١٩١٣/العمارة
اسماعيل عارف	وزير الزراعة وكالة	١٩٦١/٤/٢٥- ١٩٦١/٥/١٤	ابن سركال	ضابط/خريج الكلية العسكرية	١٩١٩/ديالى

عادل جلال	وزير الزراعة	١٩٦١/٥/١٥- ١٩٦٣/٢/٨	ابن عامل	ضابط/خريج الكلية العسكرية	١٩١٥/اربيل
عوني يوسف القاضي	وزير الاشغال والاسكان	١٩٥٩/٧/٢٧- ١٩٦٠/١١/١٤	ابن عامل	بكالوريوس/قانون	١٩١٥/اربيل
حسن رفعت	وزير الاشغال والاسكان	١٩٦٠/١١/١٥- ١٩٦٣/٢/٨	ابن ملاك	ماجستير/هندسة	١٩٢٧/سليمانية [1]

(1) اعتمدنا في اعداد الملحقين (١و٢) على المصادر التالية : د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط رقم الملف بلا، تسلسل الملف ١٥، محضر جلسة مجلس الاعمار الاولى المنعقدة بتاريخ ١٨ آب ١٩٥٨ ؛ د.ك.و. الوحدة الوثائقية : الاعمار والتخطيط ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف ١٨ ، محضر جلسة مجلس الاعمار الرابعة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ١٣ تموز ١٩٥٩ : ومحضر جلسة مجلس التخطيط الاقتصادي المنعقدة بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٥٩ ؛ د.ك.و. الوحدة الوثائقية : قرارات مجلس الوزراء/العهد الجمهوري تسلسل الملفات من ١-١٠ ؛ " الوقائع العراقية " الاعداد ١و٣١١و٤٤٤ ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ و ٢٥ شباط و ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٠ ، "مذكرات فؤاد عارف " المصدر السابق ، ص ٧ ؛ " الجمهورية " ، الاعداد ٤ - ١٢ ، ٢١- ٣١ تموز ١٩٥٨ ؛ جاسم محمد الذهبي ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ - ١٧١ .

الخطة السنوية والمصروفات الفعلية لمناهج الاستثمار
للفترة ١٩٥١ – ١٩٥٧ المالية (مليون دينار)

القطاع	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
الري والبزل والزراعة							
١. التخصيص السنوي	٤,٧	١٠,٦	١٥	١٦,٣	١٤,١	٢٧,٠	٢٦,٦
٢.المصروف الفعلي	١,١	٢,٨	٦,٢	٩,٨	١٢,٩	١٣,٦	١٤,٢
٣.نسبة ٢ : ١	٢٣,٤٪	٢٦,٤٪	٤١,٣٪	٦٠,٠٪	٩١,٥٪	٥٠,٤٪	٥٣,٤٪
الصناعة							
١.التخصيص السنوي	-	٣,٠	٥,٠	٦,٠	٤,١	١٧,٠	١٦,٠
٢.المصروف الفعلي	-	-	٠,٥	٢,٠	٢,٩	٥,٠	٨,٦

نسبة ٢ : ١	-	-	٪١٠,٠	٪٣٣,٣	٪٧٠,٧	٪٢٩,٤	٪٥٣,٨
النقل والمواصلات ١.التخصيص السنوي	٢,١	٣,٨	٤,٧	٥,٣	١٤,١	١٧,٧	٢٩,٣
٢.المصروف الفعلي	٠,٩	٢,٣	٢,٢	٤,٩	٩,٩	١١,١	١٤,٢
٣.نسبة ٢ : ١	٤٢,٩	٪٦٠,٥	٪٤٦,٨	٪٩٢,٥	٪٧٠,٢	٪٦٢,٧	٪٤٨,٥
المباني والاسكان ١.التخصيص السنوي	٢,٥	٣,١	٣,٧	٣,٩	١٤,٣	٢٠,٢	٢٨,٩
٢.المصروف الفعلي	١,١	٢,٤	٢,١	٣,٨	٥,٥	١٢,٧	١٩,٨

٣.نسبة ٢ : ١	٤٤,٠٪	٧٧,٤٪	٨٣,٨٪	٩٧,٤٪	٣٨,٥٪	٦٢,٩٪	٦٨,٥٪
المجموع العام للتخصيصات	٩,٣	٢٠,٥	٢٨,٤	٣١,٥	٤٦,٦	٨١,٩	١٠٠,٨
المجموع العام للمصروف الفعلي	٣,١	٧,٥	١٢,٠	٢٠,٥	٣١,٢	٤٢,٤	٥٦,٨
نسبة المصروف الى التخصيص	٣٣٪	٣٧٪	٤٢٪	٦٥٪	٦٧٪	٥٢٪	٥٦٪ [1]

[1] "الجمهورية العراقية"وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية سنة ١٩٦٢ المالية ، ص ٥١.

المصادر والمراجع

اولا- الوثائق غير المنشورة

أ. وثائق دار الكتب والوثائق ببغداد :

١. ملفات مجلسي الاعمار والتخطيط

رقم الملف	تسلسل الملف	موضوع الملف وتاريخه
بلا	١	قرارات مجلس الاعمار (تشرين الثاني ١٩٥٠-كانون الاول ١٩٥١)
=	٢	قرارات مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٢
=	٣	= = = لسنة ١٩٥٣
=	٤	= = = لسنة ١٩٥٤
=	٥	= = = (١كانون الثاني – ٢٣ تموز ١٩٥٥)
=	٦	= = =(٢٨ تموز – ٢ كانون الثاني ١٩٥٦)
=	٧	= = =(٧ كانون الثاني – ٩ آيار ١٩٥٦)
=	٨	= = (١٩ ايار – ١ ايلول ١٩٥٦)
=	٩	= = (٩ ايلول – ٢٩ كانون الاول ١٩٥٦)
=	١٠	= =(٥ كانون الثاني – ١٨ ايار ١٩٥٧)
=	١١	= =(٢٥ ايار – ٧ ايلول ١٩٥٧)
=	١٢	= = (١٧ ايلول – ٢٨ كانون الاول ١٩٥٧)
=	١٣	= = (٤ كانون الثاني – ١٢ نيسان ١٩٥٨)
=	١٤	= =(١٦ نيسان – ١٢ تموز ١٩٥٨)
=	١٥	= =(٨آب – ٢٨ كانون الاول ١٩٥٨)
=	١٦	= =(٤ كانون الثاني – ٧ نيسان ١٩٥٩)
=	١٧	= =(٢٨ نيسان – ١٩٥٩ – ٢٩ حزيران ١٩٥٩)
=	١٨	قرارات مجلس التخطيط الاقتصادي (١٣ تموز – ٢٤ كانون الاول ١٩٥٩)
=	١٩	قرارات مجلس التخطيط الاقتصادي (١٤ كانون الثاني – ١٢ نيسان١٩٦٠)
بلا	٢٠	قرارات مجلس التخطيط الاقتصادي (٥ نيسان – ١٤ حزيران ١٩٦٠)
=	٢١	قرارات مجلس التخطيط الاقتصادي (٢١حزيران – ٢٣ أب ١٩٦٠)
=	٢٢	قرارات مجلس التخطيط الاقتصادي (٢٨ أب – ١ تشرين الثاني ١٩٦٠)
=	٢٣	قرارات مجلس التخطيط الاقتصادي (٢ تشرين الثاني ٢٤ كانون الثاني ١٩٦١)
=	٢٤	قرارات مجلس التخطيط الاقتصادي (٢١ شباط ٤ نيسان ١٩٦١)
=	٢٥	قرارات مجلس التخطيط الاقتصادي (٢٨ آذار – ٦ حزيران ١٩٦١)
=	٢٦	= = = =(٦ حزيران – ٢٢آب ١٩٦١)

=	٢٧	=	=	=	=	=(٢٤ آب – ٢٦ ايلول ١٩٦١)
=	٢٨	=	=	=	=	=(٢٠ تشرين الاول ١٩٦١-١٤ تشرين الثاني ١٩٦١)
=	٢٩	=	=	=	=	=(١٩ كانون الاول ١٩٦١-١٦ كانون الثاني ١٩٦٢)
=	٣٠	=	=	=	=	=(١١ تشرين الثاني ١٩٦١-٢٤ كانون الثاني ١٩٦١)
=	٣١	=	=	=	=	=(٢٣ كانون الثاني – ٣ نيسان ١٩٦٢)
=	٣٢	=	=	=	=	=(١٩ حزيران – ١٤ تموز ١٩٦٢)
=	٣٣	=	=	=	=	=(٢٧ حزيران – ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٢)
=	٣٤	=	=	=	=	=(١٤ آب ١٩٦٢ -٢٣ شباط ١٩٦٣)
=	٣٥	=	=	=	=	=(٢٠ اذار- ١٥ ايار ١٩٦٣)
=	٣٦	=	=	=	=	=(٢٢ ايار – ٢٢ تموز ١٩٦٣)
=	٤١	=	=	=	=	=(١١ تموز ١٩٦٤ – ٢٨ كانون الاول ١٩٦٤)
=	٤٥	قرارات مجلس التخطيط الاقتصادي (١٣ نيسان- ٢٦ كانون الاول ١٩٦٦)				

٢. ملفات مجلس السيادة

رقم الملف	تسلسل الملف	موضوع الملف وتاريخه
٦٥٢	٣	مناهج مجلس الوزراء (كانون الثاني – شباط ١٩٦٢)
بلا	١٠٣	قرارات مجلس الوزراء (٢٠ تموز ١٩٥٨- ١٤ آب ١٩٥٨)
=	٢٠٩	قرارات مجلس الوزراء(٩ شباط ١٩٥٩-١١ شباط ١٩٦٠)
١/٢	٢١٧	سفارة الجمهورية العراقية في الهند(١٧ آب ١٩٥٨-٢٠ كانون الاول ١٩٦٦)
١/٢	٢١٨	مجلس الوزراء(٢ تشرين الثاني – ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٢)
بلا	٢٢٦	مشروع الخطة الاقتصادية(١٤ آب – ٣١ كانون الاول ١٩٥٩)
١٠/٢	٢٤٤	وزارة الخارجية(٢ آب ١٩٥٨- ٦ تشرين الثاني ١٩٦٢)
١/٢	٢٨٨	السفارة العراقية في انقرة (٩ تموز ١٩٥٨-٩شباط ١٩٦٢)
١/٢	٣٠٣	مناهج مجلس الوزراء(١١ ايار – ١٤ ايار ١٩٦٠)
١/٢	٣١٦	الاصلاح الزراعي (٦ آب ١٩٥٨-٢٢ آب ١٩٥٩)
بلا	٣٢٣	مناهج مجلس الوزراء (٢ تشرين الثاني – ٩ كانون الاول ١٩٥٨)
بلا	٤٣٧	مناهج مجلس الوزراء (٧ كانون الاول ١٩٥٨-٢٠ كانون الثاني ١٩٥٩)
٤٢٤٢	٤٤٥	قرارات مجلس الوزراء (٦ آب ١٩٥٨-٢٩ تشرين الاول ١٩٥٨)
بلا	٥٠٢	وزارة المالية في العهد الجمهوري (١٣ آب ١٩٥٨-٢ شباط ١٩٦٣)
بلا	٥٢٥	الكتب السرية (١٠ تشرين الاول ١٩٦٢ – ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٣)

٣. ملفات مجلس الوزراء

رقم الملف	تسلسل الملف	موضوع الملف وتاريخه
٢/ج	٥٤٩٩	قرارات مجلس الوزراء (اذار ١٩٥٠)
٢/ج	٥٥١٨	قرارات مجلس الوزراء (تشرين الاول ١٩٥٠)
بلا	١	قرارات مجلس الوزراء/العهد الجمهوري (ايلول- كانون الاول ١٩٥٨)
بلا	٢	قرارات مجلس الوزراء(كانون الثاني – حزيران ١٩٥٩)
بلا	٣	قرارات مجلس الوزراء(تموز- كانون الاول ١٩٥٩)
=	٤	قرارات مجلس الوزراء(كانون الثاني – حزيران ١٩٦٠)
=	٥	= = = (تموز – كانون الاول ١٩٦٠)
=	٦	= = = (كانون الثاني – حزيران ١٩٦١)
=	٧	= = = (تموز – كانون الاول ١٩٦١)
=	٨	= = = (كانون الثاني – حزيران ١٩٦٢)
=	٩	= = = (تموز – كانون الاول ١٩٦٢)
=	١٠	= = = (كانون الثاني – شباط ١٩٦٣)

٤. الوثائق الامريكية

رقم الملف	تسلسل الملف	موضوع الملف
١	بلا	التقارير البحثية لوكالة الاستخبارات الامريكية عن الشرق الاوسط
٦	=	التقارير البحثية لاستخبارات وزارة الخارجية الامريكية عن الشرق الاوسط

ثانيا: ملفات ديوان مجلس التخطيط الاقتصادي

رقم الملف	تسلسل الملف	موضوع الملف
بلا	بلا	تقرير لجنة التوجيه الاقتصادي
=	=	المشاريع الانتاجية الكبرى

ثالثا: ملفات مدرسة الاعداد الحزبي ببغداد

رقم الملف	موضوع الملـــــف
٢٤	(١٩٥٣- ١٩٥٨) تقارير خاصة
٢٤	(١٩٦١ – ١٩٦٤) تقارير خاصة

رابعا: سجلات وزارة التجارة

رقم السجل	موضوع السجـــــــــل
١	سجل الشركات الاجنبية
٢	= = =
٣	= = =

خامسا: الوثائق البريطانية غير المنشورة

دائرة السجلات العامة بلندن **Puplic Record Office :**

وثائق وزارة الخارجية :

الملفـــــات

Foreign Office:

371/134198,1563425.

371/134202,153456.

371/133060 – XC/146386.

371/133676 – XC/147347.

371/140906.

سادسا : الوثائق المنشورة

١- وثائق ١٤ تموز :

- "ثورة ١٤ تموز في عامها الاول" ، بغداد ، بلا .
- "ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني" بغداد ، ١٩٦١ .
- "ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث" ، بغداد ، ١٩٦١ .
- "مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٥٨ ، مطبعة الجيش ، بلا.
- "مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٩ "، بغداد ، بلا .
- "مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الامين عبد الكريم قاسم لسنة ١٩٦١ " ، بغداد ، ١٩٦٢ .
- "اهداف الثورة" ، من منشورات وزارة الارشاد، مطبعة الرابطة ، بلا.
- "الاصلاح الزراعي في اعوامه الثلاثة " ، من منشورات وزارة الاصلاح الزراعي ، بلا.

٢ - وثائق البنك المركزي العراقي

- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧ " بغداد ، ١٩٥٨.
- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٩ ، بغداد ، ١٩٦٠ .
- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٠ ، بغداد ، بلا .
- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦١ ، بغداد ، بلا
- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢ ، بغداد ، بلا
- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٣ ، بغداد ، ١٩٦٥.

٣. المطبوعات الحكومية

- الجمهورية العراقية ، وزارة المالية في السنة الاولى من عمر الثورة ، بغداد ١٩٥٩.
- الجمهورية العراقية ، مجموع التقارير السنوية عن حسابات "مجلس الاعمار ووزارة الاعمار للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٥٩ المالية" بغداد ، ١٩٧٥ .
- الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، مذكرة ايضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢ المالية ، بغداد، ١٩٦٢ .
- الجمهورية العراقية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية لسنة ١٩٦٢ المالية ، بغداد، ١٩٦٤.
- دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، بغداد ١٩٦٠ .
- الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار ، "التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥١ . "بغداد ، بلا .
- الحكومة العراقية، مجلس الاعمار ، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة "١٩٥٣ – ١٩٥٤لا". بغداد ، بلا.
- الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار ، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦ ، بغداد ، ١٩٥٧.
- الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار ، "التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧ " بغداد ، ١٩٥٨ .

٤. وثائق وزارة التخطيط

- خلاصة نتائج متابعة تنفيذ الاهداف الاستثمارية للبرامج والخطط الاقتصادية بالعراق "١٩٥١ - ١٩٦٩ " ، من منشورات وزارة التخطيط ، بغداد ١٩٧١ .

٥. وثائق مجلسي النواب والاعيان

- مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، بغداد ، ١٩٤٩ .

- مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، بغداد ١٩٥٢.

- مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، بغداد ١٩٥٣.

- مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، بغداد ١٩٥٧ .

- مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ ، بغداد ، بلا.

- مجلس النواب، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون تعديل المنهاج العام لمشاريع مجلس الإعمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥، بغداد، بلا.

- مجلس الأعيان، الإجتماع العادي الثالث والعشرين لسنة ١٩٤٩، بغداد، ١٩٥٠.

٦. الوثائق المنشورة باللغة الروسية

-SSSR i Arabskie Strani 1917-1960 gg. Document i Materiall " Moskva, 1961.

سابعا : المقابلات الشخصية :

- ناجي طالب خمس مقابلات في ٧ و ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٣ ، ٩ نيسان ١٩٩٤ ، ١٨ تموز ١٩٩٤ ، ٨ اذار ١٩٩٥ .

- محمد حديد مقابلتين في ٤ آب ١٩٩٤ ، ٩آذار ١٩٩٥ .

- مسعود محمد مقابلتين في ٢٧ تموز ١٩٩٤ ، ١٤ شباط ١٩٩٥ .

- فؤاد عارف في ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٥ .

- هديب الحاج حمود في ٢٧ تموز ١٩٩٤ .

ـ خليل ابراهيم حسين مقابلتين في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٤ ، ١٨ آذار ١٩٩٥ .

ـ طاهر الحيدري في ١٦ اذار ١٩٩٥ .

ـ الدكتور محمود علي الداود في ٢٨ شباط ١٩٩٤ .

ـ الدكتور حافظ التكمة جي في ٢٨ شباط ١٩٩٥ .

ثامنا : الصحف والمجلات

١- الصحـــــــــف :

ـ "اتحاد الشعب" ، بغداد ، اذار وكانون الاول ١٩٥٩ ، كانون الثاني وايلول ١٩٦٠ .

ـ "الاخبار" ، بغداد ، تموز ١٩٥٥ .

ـ"الاستقلال" ، بغداد ، تشرين الثاني ١٩٥٨ .

ـ ١٤ تموز ، بغداد ، شباط وايلول ١٩٦١ ، اذار ١٩٦٢ .

ـ "الاهالي" ، بغداد ، كانون الاول ١٩٥٨ ، شباط واذار وتشرين الاول وكانون الاول ١٩٥٩ ، تموز وآب وتشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٦٠ ،آب ١٩٦١ .

ـ "البيان" ، بغداد ، حزيران وآب ١٩٦٠ ، كانون الثاني وشباط واذار وحزيران وتشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٦١ ، حزيران ١٩٦٢ .

ـ "الثورة" ، بغداد ، اذار وحزيران وكانون الاول ١٩٥٩ ، نيسان وآب وتشرين الثاني ١٩٦١.

ـ "الجمهورية" ، بغداد ، تموز وآب وايلول ١٩٥٨ .

ـ "الجمهورية" ، بغداد ، تموز ١٩٦٤ .

ـ "الحرية" ، بغداد ، تموز وآب وتشرين الاول ١٩٥٨ ، كانون الثاني ١٩٥٩ ، ايار وحزيران وتموز وآب ١٩٦٠ .

ـ "خه بات – النضال" ، بغداد ، كانون الاول ١٩٥٩ ، كانون الثاني ١٩٦٠ .

ـ "الرأي العام" ، بغداد اذار وحزيران ١٩٥٩ .

ـ "الزمان" ، بغداد تموز وكانون الاول ١٩٥٨ ، اذار وايار وكانون الاول ١٩٥٩ ، نيسان ١٩٦٠ ، تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٦١ .

ـ "الشؤون الاقتصادية" ، بغداد تشرين الاول ١٩٦٠ .

- "العهد الجديد" ، بغداد ، نيسان وتشرين الاول ١٩٦١ .

- "المستقبل" ، بغداد كانون الثاني ١٩٦١ .

- "المنار" ، البصرة ، كانون الاول ١٩٥٩ ، تشرين الاول ١٩٦١ .

- "المواطن" ، بغداد ، تشرين الثاني ١٩٦٢ .

- "الوقائع العراقية" ، بغداد ، ايار ١٩٥٠ ، تموز ١٩٥٣ ، تموز وآب وايلول وكانون الاول ١٩٥٨ ، آذار وايار وايلول وكانون الاول ١٩٥٩ ، شباط وتشرين الاول ١٩٦٠ ، تشرين الاول وكانون الاول ١٩٦١ ، آب ١٩٦٢ .

٢. المجـــــلات :

- "الوادي" بغداد ، شباط ١٩٥٩ .

تاسعا : الكتب العربية والمترجمة :

- ابراهيم كبه ، هذا هو طريق ١٤ تموز ، بيروت ، ١٩٦٩ .

- اسماعيل عارف ، اسرار ثورة ١٤ تموز وتاسيس الجمهورية في العراق ، لندن ، ١٩٨٦ .

- جواد هاشم ، الدكتور ، وآخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ – ١٩٧٠ ، الجزء الاول ، بلا .

- حسين جميل ، العراق الجديد ، بيروت ١٩٥٨ .

- حنا بطاطو ، الدكتور ، العراق ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الاول ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ، ١٩٩١.

- حنا بطاطو ، الدكتور ، العراق ، الكتاب الثالث ، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ١٩٩٢ .

- خليل ابراهيم حسين ، سقوط عبد الكريم قاسم، بغداد ١٩٨٩.

- خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم ، بغداد ١٩٩٠.

- خليل كنه ، العراق أمة واحدة ، بيروت ١٩٦٦ .

- سعيد عبود السامرائي ، العراق والمنطقة الاسترلينية ، ط ٢ بغداد ١٩٦١.

- طلعت الشيباني ، الدكتور ، واقع الملكية الزراعية في العراق ، بغداد ١٩٥٨ .

- عبدالله اسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢ - ١٩٦٨ ، لندن ١٩٨٩ .

- عبد الرحمن البزاز ، صفحات من تاريخ الامس الغريب ، بيروت ١٩٦٠ .

- عبد الرحمن الجليلي ، الدكتور ، الاعمار في العراق ، بيروت ١٩٦٨ .

- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الطبعة السابعة الجزء الثامن والتاسع ، بغداد ١٩٨٨ .

- عبد الكريم الارزي ، ذكريات في تاريخ العراق ، بيروت ١٩٨٢ .

- عبد الكريم فرحان ، ثورة ١٤ تموز في العراق ، بيروت ١٩٧٨ .

- عبد اللطيف الشواف ، حول قضية النفط في العراق ، بيروت ، بلا .

- عبد المناف شكر جاسم ، العلاقات العراقية - السوفيتية ١٩٤٤ - ٨ شباط ١٩٦٣ ، بغداد ، ١٩٨٠ .

- فاضل حسين ، الدكتور ، سقوط النظام الملكي في العراق ، بغداد ، ١٩٨٦ .

- كاثلين ام - لانكلي ، تصنيع العراق ، ترجمة الدكتور محمد حامد الطائي والدكتور خطاب صكار العاني ، بغداد ، ١٩٦٣ .

- كاركتاكوس ، ثورة العراق ، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، بلا.

- كمال مظهر احمد ، الدكتور ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، دراسات تحليلية ، بغداد ، ١٩٨٧..

- اللورد سولتر ، اعمار العراق ، خطة العمل ، بغداد ز ، ١٩٥٦ .

- ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، بغداد ١٩٧٩ .

- مجيد خدوري ، الدكتور ، العراق الجمهوري ، بيروت ١٩٧٤ .

- مجيد خدوري، العراق الاشتراكي ، بيروت ، ١٩٨٥ .

- محمد امين دوغان ، الحقيقة كما رأيتها في العراق ، بيروت ١٩٦٢ .

- محمد سلمان حسن ، الدكتور ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بيروت ١٩٦٦ .

- محمد سلمان حسن ، الدكتور ، طلائع الثورة العراقية ، الطبعة الثانية ، بغداد ، بلا.

- محمود الشرقاوي ، اضواء على السد العالي ، القاهرة ١٩٥٨ .

- مذكرات احمد مختار بابان ، مسودة النسخة المعدة للطبع .

- مذكرات فؤاد عارف ، الجزء الاول ، النسخة المعدة للطبع .

- مؤيد الونداوي ، الدكتور ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ – ١٩٥٨ ، بغداد ١٩٩٢ .

- مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، لندن ، ١٩٨٧ .

- مير بصري، اعلام الكرد ، لندن – قبرص ١٩٩١ .

- ميشيل ايونيدس ، فرق ... تحسر ثورة العرب ١٩٥٥ – ١٩٥٨ ، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، ١٩٦١.

- نوري عبد الحميد خليل ، الدكتور ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ – ١٩٥٢ ، بغداد ، ١٩٨٠ .

- وليد محمد سعيد الاعظمي، الدكتور، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، بغداد، ١٩٨٩.

عاشرا : الكتب باللغة الانكليزية :

- Edith and E.F.Penrose, Iraq : International Aelations and National Development, London, 1978.

- H.Trevelyan, The Middle East in Revelution, London , 1970

- Rodney Wilson , Western, Soviet and Egyptian influences on Iraqs Development Planning ,in Tim Viblock (Ed) ,Iraq :The Contemporary State.,London, 1982.

- Uriel Dann , Iraq Under Qassem Apolitical History1958- 1963 , London,1969.

حادي عشر : الرسائل العلمية غير المنشورة:

- اسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢ -١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

- جاسم محمد الذهبي ، القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاثة عقود ١٩٥٨ – ١٩٨٨ ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، ١٩٩٣ .

- عادل تقي عبد البلداوي ، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٩٣ .

ـ عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة الموصل ١٩٩٥ .

ـ عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠- ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب – جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

ثاني عشر : المقـــــالات :

ـ عبد الكريم الازري ، مجلس الاعمار ، اعماله ومشروعاته " الابحاث " (مجلة) ، بيروت ، السنة الثامنة ز الجزء الاول ،آذار ١٩٥٥ .

ـ محمد سلمان حسن ، نحو جهاز اقتصادي ثوري " الثقافة " الجديدة (مجلة) ، بغداد ، السنة السابعة ، العدد التاسع ، ايار ١٩٥٩ .

ـ مظفر حسين جميل ، روابط الكتلة الاسترلينية ، " المثقف " مجلة شهرية بغداد ، السنة الثانية ، العدد ٧ نيسان ١٩٥٩ .

الفهـرست

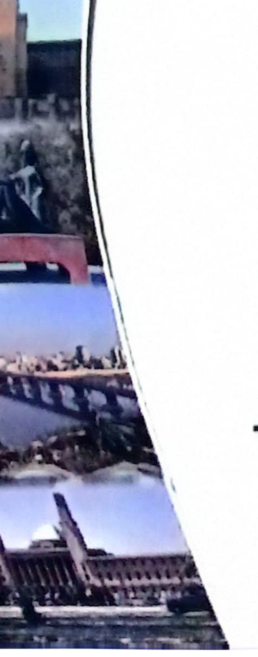
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٤٨٤) لسنة ٢٠١١



تمثلُ عواصمَ الثقافة العربية حدثاً حضارياً هاماً يعزز أشكال المثاقفة ويؤكد حوار المعارف بين مكونات الثقافة العربية من جهة، وبينها وبين الثقافات المختلفة من جهة أخرى، من خلال الانفتاح على ثقافات الشعوب وحيواتها وأبعادها لترسيخ قيم التفاهم والتسامح وقبول الآخر، مع تأكيد الخصوصيات الثقافية للمكونات المجتمعية لما تشكله الثقافة من حضور رئيس في حياة الأمم يشكلُ محوراً شاخصاً للتنمية الشاملة للشعوب والمجتمعات، فهي تهدف إلى تنشيط المبادرات الخلاقة وتنمية الرصيد الثقافي وتخصيب القدرات الإبداعية والمخزون الفكري عبر توظيف الأبعاد الحضارية للمدينة المستضيفة لفعاليات (عاصمة الثقافة العربية) إذ يشكل توظيف الأنساق الثقافية أحد الوسائل الهادفة إلى تنمية (المواقع الأثرية، والمتاحف الوطنية، والمسارح القومية، والأنشطة المدينية والمراكز البحثية والحواظن الإبداعية).. ويأتي جزءا من الاستحقاقات المتوزعة على شبكة الحقول المجتمعية والبيئية والإعلامية تربوياً وجمالياً وفنياً ..

وحيث تستعد بغداد بشواهدها القديمة وملامحها المعاصرة ، فتعدُ العُدة لتحتفي في رحاب العرب بهذه المناسبة، فإنما تتحاور مع ثقافات العالم بما تمتلكه من مقومات غنيةٍ وجذور ممتدة تتداخل فيها الأزمنة بما تشكله من فصول تطبع بصماتها على الأمكنة والمثابات، بموازاة الآثار الشاخصة والوثائق الخالدة، لتتجاوز حدود الرؤية والانطواء إلى عوالم أكثر انفتاحاً وفضاءاتٍ أكثر أتساعاً.





طبع في دار الشؤون الثقافية العامة dar_ iraqculture @mocul. gov. iq
من اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية baghdad 2013 @mocul. gov. iq

الغلاف : شيماء احمد محمود

السعر: ٤٠٠٠ دينار